**الجمهورية العربية السورية**
**وزارة التعليم العالي**
**جامعة دمشق**
**كلية الاقتصاد**
**قسم المصارف والتأمين**

# متطلبات تطوير أداء المصارف السورية
# في ظل انضمام سورية الى منظمة التجارة العالمية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الأسواق المالية

إعداد الطالب: حسام نديم درويش

إشراف الاستاذ الدكتور: علي كنعان

# الإهداء

***إلى من تعلمت من صمته أبلغ الكلام .....إلى من زرع في نفسي بذور الصدق والعفوان .....فهداني بذلك إلى درب الخير والآمان.....إلى الذي علمني إن الحياة محبة وصدق وعمل وصبر.....إلى صاحب القلب الأبيض والصدر الرحب.....***

***أبي الغالي***

***إلى التي ذرفت الدموع لأجلي فكانت دموعها شعلة طريقي.....***
***إلى من يكفيني فخراً أنها أمي.....***

***أمي الغالية***

***إلى من كان وجودها نجمة تنير درب حياتي.....***
***إلى مصدر إلهامي الأوحد.....***

***خطيبتي***

***إلى زهرات ياسمين احتضنتني كثيراً.....***

***أختي***

***إلى رمز الطموح..... إلى الأمل المنتظر.....***

***أخي***

***إلى الصدور الدافئة التي أكن لها الحب والتقدير.....***

***أصدقائي***

# ***شكر وامتنان:***

**عندما يكبر المعنى تصغر الكلمات وتتهادى الحروف فارغة باردة ,يحتم علينا الواجب أن نقف وقفة عز وفخار وإجلال وإكبار لنرفع بأعلى صوتنا كلمات شكر مجللة لينابيع العطاء ومناهل العلم والمعرفة .**

**يسعدني ويشرفني وقد وفقني الله لإنجاز هذا العمل أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى :**

**الأستاذ الدكتور /علي كنعان / لقبوله الإشراف على هذه الرسالة ومتابعته للباحث برغم مشاغله الكثيرة والتي كلما ازدادت مسؤولياتها ازداد وقته للباحث واستفساراته والذي تعهدني بتقديم النصيحة والمشورة وكان لآرائه القيمة وتوجيهاته المتميزة أكبر الأثر في إنجاز هذا العمل..... فلسيادته كل الشكر والامتنان وجزاه الله تعالى خير الجزاء ومتعه بوافر الصحة والعافية.**

**الأستاذ الدكتور/اكرم الحوراني /أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق لموافقته على المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة.... فلسيادته كل الشكر والامتنان وجزاه الله تعالى خير جزاء ومتعه بوافر الصحة والعافية.**

**الأستاذ الدكتور/همام جزائري / أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق لموافقته على المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة.... فلسيادته كل الشكر والامتنان وجزاه الله تعالى خير جزاء ومتعه بوافر الصحة والعافية.**

**وأخيراً يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير والامتنان لكل من ساعده ووقف إلى جانبه في جميع مراحل إعداد هذا البحث.**

**والشكر لله أولاً وآخراً والحمد لله رب العالمين.....**

**الباحث**

**قائمة المحتويات:**


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| **ملخص البحث:** | **6** |
| **ABSTRACT** | **7** |
| **الفصل التمهيدي:** | **8** |
| **المقدمة:** | **8** |
| **مشكلة البحث:** | **9** |
| **أهمية البحث:** | **10** |
| **أهداف البحث:** | **10** |
| **فرضيات البحث:** | **11** |
| **منهج البحث:** | **11** |
| **الدراسات السابقة:** | **12** |
| **الفصل الأول: منظمة التجارة العالمية والخدمات المصرفية:** | **17** |
| **المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية:** | **17** |
| المطلب الأول: تعريف منظمة التجارة العالمية ونشأتها: | **17** |
| المطلب الثاني: مبادئ منظمة التجارة العالمية. | **22** |
| المطلب الثالث: أهداف منظمة التجارة العالمية: | **23** |
| **المبحث الثاني: قطاع الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية** | **25** |
| المطلب الأول: مفهوم الخدمات وخصائصها وأنواعها | **25** |
| المطلب الثاني: الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات : | **35** |
| **المبحث الثالث: متطلبات تطوير الأداء المصرفي في إطار منظمة التجارة لعالمية** | **41** |
| المطلب الأول: مفهوم الأداء المصرفي في بيئة الأعمال الحديثة الالكترونية | **41** |
| المطلب الثاني: متطلبات المصارف في بيئة الأعمال الحديثة الالكترونية: | **45** |
| **المبحث الرابع: اتفاقيات بازل وتأثيرها على النظام المصرفي السوري** | **46** |

**الفصل الثاني: تقييم أداء القطاع المصرفي في الاقتصاد السوري..... 62**

**المبحث الأول: خصائص القطاع المصرفي في سورية ..... 62**

**المبحث الثاني: واقع قطاع الخدمات المصرفية في سورية..... 86**

**المبحث الثالث: واقع القطاع المصرفي في سورية..... 91**

المطلب الأول: هيكل القطاع المصرفي في سورية..... **91**

المطلب الثاني: مؤشرات في القطاع المصرفي السوري..... **94**

**الفصل الثالث: المتطلبات والإجراءات لتطوير أداء المصارف السورية في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.....114**

**المبحث الأول: القطاع المصرفي السوري والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.....114**

**المبحث الثاني: متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .....114**

**المبحث الثالث: الآثار المحتملة لانضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السوري .....141**

**المطلب الأول: ملائمة الواقع الحالي للمصارف السورية لمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: .....149**

**المطلب الثاني :عدم ملائمة الواقع الحالي للمصارف السورية لمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.....150**

**المبحث الرابع: الإجراءات و المحفزات لتفعيل أداء المصارف في سوريا في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:.....161**

**اختبار الفروض:.....178**

**النتائج والتوصيات:.....178**

**قائمة المراجع:.....186**

**الملاحق.....186**

# ملخص البحث:

**ناقش هذا البحث أثر انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على القطاع المصرفي السوري من خلال التعرض للنقاط التالية:**

**-دور منظمة التجارة العالمية وأهدافها ومبادئها مرورا بقطاع الخدمات ومفهوم الخدمات وخصائصها وأنواعها تمهيداً للتحدث عن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.**

**-ثم تعرضنا بعدها من خلال قراءة لواقع المصارف السورية ( الخاصة والعامة والإسلامية...) يتبيّن لنا أن المستقبل هو للقطاع المصرفي الخاص في سورية من خلال ما تبيّن لنا تطوره خلال السنوات القليلة الماضية.**

**-في الفصل الأخير وهو الأهم ذكرنا الايجابيات والسلبيات على القطاع المصرفي في حال تم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهو ما تبين في النهاية عدم جاهزية القطاع المصرفي السوري للانضمام بعد وقد تم التركيز على المصارف الإسلامية باعتبارها كانت اقل تأثرا بالأزمة المالية من البنوك التقليدية .**

# ABSTRACT

WE prepare this study to explore the hint of combine Syria to WTO on the banking sector throw viewing the following points:

-We mention WTO organization their (goals –principle……) ,after that we explain the service sector in general then we mention General Agreement on trade in services (GATS).

-from reading the reality of Syrian banking (private–public-Islamic) we found that the future in banking in Syria is for the private sector thro the development we notice in the last few years.

-IN the last chapter (which is the most important chapter) we mention the positive and negative things on the bank sector in case combine to WTO ,that we find in the end they are not ready yet to this combine ,more over we focus on the Islamic banking because it was lowest effect of financial conjuncture.

# الفصل التمهيدي:

## المقدمة:

يشهد الاقتصاد السوري منذ مطلع القرن الحالي سلسلة إصلاحات لامست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية ومختلف القطاعات، وعلى الرغم من العثرات التي أصابت قطاعات معينة إلا أن النتيجة الإصلاحية حتى الآن وبالنظر لما كان عليه الوضع منذ سنوات تبدو مقبولة في حال كانت المقارنة بين الماضي والحاضر، ولكنها تعتبر خجولة في حال كانت المقارنة مع التطورات التي تتم في دول المنطقة والعالم والدول التي ظروفها الاقتصادية والمالية مشابهة للظروف السائدة في القطر، ويُعد قطاع المصارف أحد أبرز القطاعات التي ظهرت فيها لمسات الإصلاح، وكأن القائمين على هذه العملية في سورية على قناعة تامة بذلك المثل القائل " إذا كان النقد هو دم الاقتصاد فإن القطاع المصرفي هو شريانه" وبالتالي فإن ذلك يعني إن إصلاح القطاع المصرفي "شريان الاقتصاد" سيساعد وسيكون داعماً لإصلاح قطاعات أخرى بما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

وقد كانت سورية إحدى الدول الثلاث والعشرين التي أسست الغات (GATT) في عام 1947، غير أن سورية انسحبت من عضويتها في عام 1951، لاعتبارات سياسية في حينه، والتي مرت بجولات ومراحل تطور عديدة كان آخرها جولة الأورغواي، التي أسفرت عن ولادة منظمة التجارة العالمية (WTO) بشكلها الحالي، والتي أرست أوسع نظام تجاري دولي شمل تحرير التجارة الخارجية وتحرير الفوائد ، وإزالة القيود الجمركية، ويتزايد منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية عدد الدول الأعضاء فيها حتى وصل إلى 144 دولة، معظمها من الدول النامية، يضاف إليها نحو 30 دولة تقدمت بطلبات للانضمام إلى هذه المنظمة، وبتقديم الجمهورية العربية السورية طلباً رسمياً للانضمام إلى هذه المنظمة في عام 2001، أصبح عدد الدول العربية المنضمة، أو التي تقدمت رسمياً بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية 15 دولة عربية.

تسعى المصارف الخاصة منذ تأسيسها لتذليل العقبات وجسر الهوة العميقة التي تعانيها السوق المصرفية السورية، ولاسيما في مجال الإقراض المصرفي وتعترف إدارات هذه المصارف السورية بوجود بطء كبير في تعديل البنية التشريعية والمالية رغم أن عام 2005 كان عام المصارف .. تلك البنية التي حالت دون توسيع الاستثمارات المصرفية عبر منح القروض الصناعية أو العقارية أو الاستهلاكية ورغم كل التسهيلات والتعديلات الأخيرة مازالت المصارف السورية تعاني التعقيد والبيروقراطية، ومن المؤشرات اللافتة أن المصارف الخاصة تعزو خجلها

في الإعلان عن مشكلاتها إلى أن تطلعاتها المستقبلية أكثر منها آنية واستثماراتها طويلة الأمد في إشارة إلى ضرورة الاهتمام ببعض الأدوات التي توفر نجاح القطاع المصرفي السوري.

لذلك فإن تحرير القطاع المصرفي توافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية التي تعتبر احد معالم النظام المالي الجديد وأهم ملامح التطورات الاقتصادية التي برزت خلال العقد الأخير من القرن العشرين مترافقاً مع زيادة نمو القطاع المصرفي وتعاظم أهميته على المستوى العالمي لما له من دور حيوي وهام في الاقتصاد من خلال حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يعتبر عصب النشاط الاقتصادي.

وعليه فإن انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية يشكل فرصة كبيرة وهامة أمام القطاع المصرفي السوري لاختبار السياسات المصرفية المطبقة في الوقت الحالي أمام تحرير القطاع المصرفي حسب متطلبات منظمة التجارة العالمية.

# مشكلة البحث:

قام مصرف سورية المركزي خلال السنوات القليلة الماضية بإصدار العديد من القرارات الرامية إلى تحرير الفوائد المصرفية وأسعار الصرف الأجنبي بالإضافة إلى تسهيل حركة تمويل المستوردات عن طريق المصارف السورية ومكاتب الصيرفة والسماح باستخدام الأدوات المالية الجديدة وتداولها عالمياً مما يدل على أن سورية تمر بمرحلة انتقالية تدريجية وتسير بخطوات واسعة نحو التخلي عن سياساتها المالية والمصرفية المتحفظة والتوجه نحو العمل المصرفي الشامل. وهذا يأتي بطبيعة الحال نتيجة التغيرات العالمية والإقليمية، وعليه فإن انضمام سورية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية سوف يلزمها بطبيعة الحال بتطبيق جميع أحكام ومبادئ هذه الاتفاقية، وفي مقدمتها السير بالقطاع المصرفي نحو التحرر باقتصاد السوق وبالتالي لا بد من إعادة النظر في بعض السياسات المصرفية و الإسراع في اتخاذ الإجراءات و إصدار العديد من التعليمات اللازمة لتطوير الأداء المصرفي في سورية.

إن تلبية سورية لمتطلبات منظمة التجارة العالمية في حال انضمامها يمكن أن يلزمها بتحرير اقتصادها وتحرير تجارة السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي لدخول مصارف أجنبية تنافس المصارف الوطنية وفتح أسواقها للمبادلات المصرفية الجديدة. وعليه فإن مشكلة البحث تطرح عدد من التساؤلات:

1. ما هي الصعوبات التي تواجه المصارف السورية في إطار اتفاقية التجارة العالمية وخاصة فيما يتعلق بسعر الصرف وتحرير الفوائد؟

2. ما هي الآثار الايجابية والسلبية المتوقعة لانضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي؟

3. هل تعتبر هيكلية القطاع المصرفي في سورية جاهزة لمواجهة الالتزامات والاستحقاقات في حال انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية؟

# أهمية البحث:

انطلاقاً من أهمية الموقع الذي تحتله منظمة التجارة العالمية في صنع القرار التجاري الدولي بشأن الدول النامية والأقل نمواً، واندفاع الدول نحو نظام اقتصاد السوق الحر، والخصخصة، والشفافية، والمنافسة، وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي وسيلة لتحقق النمو، وتحويل المعرفة والمعلومة إلى سلعة إستراتيجية يتركز حولها الاقتصاد العالمي.

ويرى الباحث أنه لا يمكن للقطاع المصرفي في سورية أن يبقى معزولاً عن الاقتصاد العالمي ومستجداته، ولا بد من دراسة وتحليل مدى استجابة سورية لمعايير وبنود المنظمة وأثارها على القطاع المصرفي وإلا بقيت خارج إطار التعاملات المصرفية الدولية وستكون عرضة للكثير من التحديات، والتكاليف التي تفوق حتماً كل تكاليف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، في ضوء ما سبق تكمن أهمية البحث من خلال التعريف بالدور الهام الذي يلعبه القطاع المصرفي في سورية من خلال تمويل الاستثمار والاستهلاك وتسهيل حركة التجارة الخارجية ، وتحقيق المتطلبات الهيكلية الضرورية لتجنب الكثير من المنعكسات السلبية وضمان النتائج الايجابية على الأصعدة كافة، والعمل على توقيع عدد من الاتفاقيات التي من شأنها تحرير وتنشط العمل المصرفي.

# أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف كما يلي:

1. التعرف على مدى جاهزية القطاع المصرفي في سورية من خلال دراسة هيكلية هذا القطاع لمواجهة الالتزامات والاستحقاقات في حال انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية.

2. التعرف على الآثار الايجابية والسلبية المتوقعة لانضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي.

3. دراسة وتحليل الصعوبات التي تواجه المصارف السورية في إطار اتفاقية التجارة العالمية وخاصة فيما يتعلق بسعر الصرف وتحرير الفوائد.

4. الخروج بمجموعة من النتائج و التوصيات التي تساهم في إلقاء الضوء على أهمية انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية وأثارها على القطاع المصرفي.

## فرضيات البحث:

تتمثل فروض البحث فيما يلي:

1. تواجه المصارف السورية عدد من الصعوبات في إطار اتفاقية التجارة العالمية وخاصة فيما يتعلق بسعر الصرف وتحرير الفوائد.

2. إن القطاع المصرفي في سورية لن يواجه أثاراً ايجابية متوقعة بإنضمام سورية الى منظمة التجارة العالمية

3. إن هيكلية القطاع المصرفي في سورية جاهزة لمواجهة الالتزامات والاستحقاقات في حال انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية.

## منهج البحث:

لتحقيق الهدف من هذا البحث فإننا سوف نتبع المنهج الوصفي والتحليلي حيث سيستعرض الباحث واقع القطاع المصرفي في سورية ونسبة الودائع ومنح القروض ثم تحليل أهم الصعوبات التي تواجه المصارف عند انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية من خلال تحليل البيانات المتاحة للوضع المالي والمصرفي في ضوء التغيرات المصرفية والمالية.

# الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات والمراجع في المكتبة المركزية من رسائل ماجستير ودكتوراة,إضافة الى الدراسات لدى غرف الصناعة والتجارة والمركز السوري الاقتصادي المتعلقة بانعكاسات وآثار انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية وأثرها بشكل خاص على القطاع المصرفي السوري وإمكانية تطويره وقد حاول الباحث الوقوف عند بعض الدراسات ومناقشتها وتحليل نتائجها وهي:

**أولاً**: دراسة الدكتور عبد الهادي الرفاعي و الدكتور محمد عكروش 2005 بعنوان:

**الآثار المتوقعة لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد السوري**

***The Expected Effect's of Syrian Inclusion to the World Trade Organization on Syrian Economy***

نوهت هذه الدراسة إلى عدد من القضايا الاقتصادية والتجارية يثيرها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأولى هذه القضايا الشوط البعيد الذي قطعته التجارة الدولية في تحديد التجارة وإزالة القيود الكمية، وتحديد التعريفات الجمركية للتبادل التجاري بين أعضائها، والقضية الثانية أهمية الموقع الذي تحتله منظمة التجارة العالمية في صنع القرار التجاري الدولي بشأن الدول النامية والأقل نمواً، والقضية الثالثة هي مدى استجابة سورية لمعايير وبنود المنظمة على مستوى التجارة والاقتصاد.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد السوري، كما تم الاعتماد عند إعداد هذا البحث على المنهج التاريخي مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة التقارير والأبحاث خاصة بآثار تطبيق مبادئ منظمة التجارية العالمية [WTO].

نستنتج مما سبق أن هناك آثارا سلبية وأخرى إيجابية لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، وأن اتخاذ قرار الموافقة على الانضمام إلى المنظمة يعتبر قرارا صعبا في ظل الظروف الحالية للاقتصاد السوري وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج تتمثل في معاناة القطاع الصناعي في تدهور كبير في إنتاجيته، وانخفاض صادراته وعدم قدرة السلع الصناعية السورية على المنافسة في الأسواق الدولية نظرا لارتفاع تكاليفها وانخفاض جودتها، على اعتبار أن

السعر والجودة هما أساس المنافسة في الأسواق الدولية على اعتبار أن الإنتاج الصناعي المعيار الذي يحدد إمكانية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

**ثانياً:** دراسة د. محمد احمد يغمور، د. محمد يوسف العيتاني 2008 بعنوان:

منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصرفي السعودي:
دراسة ميدانية علي اتجاهات آراء الإدارة العليا بالبنوك السعودية

***The World Trade Organization & its Effects on Saudi Banking Sector:***
***A Field Research on the Opinions of Top Management of Saudi Banking***

يتركز اهتمام هذه الدراسة حول منظمة التجارة العالمية وآثارها على القطاع المصرفي السعودي ، وتحديدا من وجهة نظر الإدارة العليا بالبنوك السعودية، حيث قامت هذه الدراسة الميدانية دراسة اتجاهات آراء الإدارة العليا بالبنوك السعودية حول توقعاتهم عما سيحدث من تغيرات في الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي السعودي بعد انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية، حيث انه سيتنج عن هذا الانضمام فتح السوق السعودي للشركات والبنوك الأجنبية وسيعمل الكل على تقديم أفضل ما يمكن من خدمات للعملاء لجذب أكبر عدد ممكن منهم. ومن هنا ركزت الدراسة بشكل أساسي على فهم توجهات الإدارة العليا بالبنوك السعودية حول الخدمات المصرفية، وما سيحدث من تغيير عليها من حيث التكلفة والجودة والتنويع، كما تم الاعتماد أيضا على أسلوبين رئيسين من أساليب جمع البيانات وهما: المسح المكتبي للدراسات السابقة، والمسح الميداني. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1. يرى المسؤولون في الإدارة العليا بالبنوك السعودية بأن تكاليف الخدمات المصرفية الحالية ستتجه نحو الانخفاض بعد انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية.

2. يرى المسؤولون في الإدارة العليا بالبنوك السعودية بان الخدمات المصرفية حالياً من البنوك السعودية ستتحسن وتتطور بشكل أفضل نتيجة انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية .

**ثالثاً:** دراسة د.صالح أحمد صالح البربري بعنوان: "**تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات**" مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية,جامعة أسيوط,2008م :تحدثت هذه الدراسة عن الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات ونشأتها وأهم البنود المتعلقة في قطاع الخدمات المالية، كما تناولت هذه الدراسة أهم الآثار السلبية والإيجابية لهذه الاتفاقية على قطاع الخدمات المالية.

**رابعاً**: دراسة Chad P. Brown، 2010 بعنوان:

**تطوير الدول والتزامات منظمة التجارة العالمية للاستجابة للأزمة الاقتصادية العالمية**

***Developing Countries and Monitoring WTO Commitments in Response to the Global Economic Crisis***

اختبرت هذه الدراسة دور القطاع العام في تزويد المعلومات المفيدة للمصدرين كمحاولة لمراقبة والدخول الى أسواق الأجنبية بواسطة استخدام القواعد و المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية.

2008-2009. في ضوء الاتجاهات في فرض crisisera جديدة للحواجز التجارية التي حددت لهذه المبادرات ، ورقة يصف الطرق التي يمكن للمصادر الجديدة ويمكن استخدام بيانات غنية ومفصلة لتقديم المزيد من المساعدة مصدري البلدان النامية التي قد تفتقر إلى القدرة بما فيه الكفاية لرصد مصالحها التجارية من خلال الاعتماد فقط على موارد القطاع الخاص.

**خامساً**: دراسة James R. Barth و Juan A. Marchetti، 2007 بعنوان:

**التزامات منظمة التجارة العالمية مقابل الممارسات على دخول المصارف الأجنبية: تحليل عبر الدول**

***WTO Commitments vs. Reported Practices on Foreign Bank Entry and Regulation: A Cross-Country Analysis***

ركزت هذه الدراسة على القيود المفروضة على العمليات المصرفية الخارجية بالنسبة إلى المصارف المحلية واعتمدت على تحليل الممارسة التنظيمية الفعلية وبطريقة منهجية من خلال الاعتماد على مؤشر شامل لتحديد الدرجة التي مساوئ تنظيم العمل المصرفي للبنوك الأجنبية نسبة إلى البنوك المحلية في كل بلد ومجموعة بيانات جديدة وشاملة لالتزامات منظمة التجارة العالمية التي تبذلها البلدان الأعضاء 123 ، مقترنة بمنهجي بيانات البنك الدولي على الشروط المفروضة على المصارف الأجنبية من قبل تلك البلدان. ويتمثل الهدف الرئيسي لتقييم مدى العام الذي يمكن للبلدان فتح حدودها أمام البنوك الأجنبية أقل (أو أكثر) من أنها ملتزمة بالقيام على أساس التزامات منظمة التجارة العالمية الخاصة بهم. ومن أهم نتائج الدراسة تظهر وجود اختلافات كبيرة بين الالتزامات ومتطلبات الدخول والأنشطة المصرفية المسموح بها.

وجد الباحثان أن البلدان المتقدمة أكثر انفتاحا على دخول الأجانب من هي البلدان النامية ، ولكن البلدان المتقدمة كمجموعة إلى حد ما أقل انفتاحا من التزامات منظمة التجارة العالمية ، في حين أن البلدان النامية هي في الواقع أكثر بكثير من فتح التزامات منظمة التجارة العالمية ، و بالنسبة للبنوك الأجنبية والمحلية العاملة داخل كل مجموعة من الدول والبنوك الأجنبية ، في المتوسط، أقل نوعا ما من اللوائح ذات الصلة النسبية للبنوك المحلية مما هو الحال بالنسبة للبلدان المتقدمة في المتوسط.

# الفصل الأول

## منظمة التجارة العالمية والخدمات المصرفية

**المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية.**

**المبحث الثاني: قطاع الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية.**

**المبحث الثالث: متطلبات تطوير الأداء المصرفي في إطار منظمة التجارة العالمية.**

**المبحث الرابع: اتفاقيات بازل وتأثيرها على النظام المصرفي السوري**

# الفصل الأول

# منظمة التجارة العالمية والخدمات المصرفية

ازداد اهتمام الدول النامية ومن بينها الدول العربية ومنها سورية بموضوع عضويتها في منظمة التجارة العالمية في السنوات الأخيرة لأسباب عدة أهمها البدء في تنفيذ خطط طموحة لتنويع الإنتاج المحلي، والاتجاه نحو التصدير في إطار التوجه العام للإصلاح الاقتصادي، وتحرير التجارة الخارجية في معظم الدول. ومن ناحية أخرى، كان إحدى أهم نتائج جولة أوروغواي هي شمول قطاع التجارة في الخدمات كأحد مقومات التنظيم التجاري الدولي الجديد، إذ أدت الأهمية المتزايدة لهذا القطاع بالنسبة لمعظم الدول العربية إلى تزايد الاهتمام بعضوية المنظمة الجديدة.

لقد اختلفت الآراء وتعددت الاجتهادات حول آثار اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف على البلدان النامية ومنها الدول العربية حالياً ومستقبلاً، وحاولت بعض الدراسات تحديد الأرباح والخسائر بالنسبة لهذه الدول، والقطاعات التي ستستفيد من الانضمام أو ستتضرر منه في الأمدين القصير والبعيد، وقامت بعض المؤسسات بوضع نماذج رياضية لتقييم آثار تلك الاتفاقات على الدول المختلفة.

يتحدث هذا الفصل عن مبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية و بنية اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومبادئ عملها ,والفرق بين الغات ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وذللك للتعرف على دورها الاقتصادي والاجتماعي, والحديث أيضا" عن مفهوم الخدمات وقطاع الخدمات المصرفية ومتطلبات تطوير الأداء المصرفي في اطار منظمة التجارة العالمية, والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات, والخدمات المصرفية الالكترونية.

## المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية

### *المطلب الأول: تعريف منظمة التجارة العالمية ونشأتها:*

**تعريف منظمة التجارة العالمية:**

"هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وذلك من خلال الإشراف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية وضمان تحقيق التدفق الحر والمستقر ومعالجة النزاعات التجارية بهدف زيادة التبادل الدولي وتفعيل النشاط الاقتصادي

العالمي حيث تقف على قدم المساواة مع صندوق النقد والبنك الدوليين في رسم وتوجيه السياسة الاقتصادية الدولية ,في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي ."[1]

كما وظهرت تعاريف أخرى للمنظمة :

إن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. ومهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. [2]

**تعريف شامل لمنظمة التجارة العالمية:**

هي منظمة لها صفة قانونية مستقلة ولها كافة الحقوق والامتيازات الممنوحة لوكالة الأمم المتحدة وهي تمثل بذلك الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يضم كل الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأرغواي وتقوم أيضا بالإشراف على تطبيق القواعد والإجراءات الحاكمة لتسوية النزاعات التجارية والمراجعة في تطبيق السياسات التجارية .

وبهذا تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد الأركان الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تتمثل تلك الأركان في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وثالثها منظمة التجارة العالمية .

يختص الصندوق بشؤون النظام النقدي الدولي , بينما يختص البنك بمسائل النظام المالي الدولي وإقراض الدول, وأخيرا تختص المنظمة بمسائل النظام التجاري الدولي وتحرير التجارة الدولية

وبظهور منظمة التجارة العالمية يكون قد اكتمل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.[3]

**نشوء منظمة التجارة العالمية:**

انبثقت منظمة التجارة العالمية من الغات بعد مؤتمر مراكش عام 1994، وأصبحت هي المؤسسة المسؤولة على تنفيذ جميع الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تمّ التفاوض بشأنها في جولة الأورغواي، وتمّ توسيع عملها فيما بعد ليشمل إضافة إلى السعي لتحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية تحريراً تاماً وإزالة الحواجز غير الجمركية، مثل مسائل البيئة والصحة وبعض

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب،2010,الجات وآليات منظمة التجارة العالمية-الدار الجامعية للنشر-الإسكندريةص 167.

[2] الأونكتاد -2011-دراسة تمهيدية حول منظمة التجارة العالمية ومسألة انضمام سورية إليها-

[3] مروة 2008 منتديات الجلفة لكل الجزائريين والعرب –منتدى العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-المنظمة العالمية للتجارة*www.djelfa.info/vb/showthread.php*

القضـــايا ذات البعـــد الاجتمـــاعي وكـــذلك موضـــوع الشـــروط الاجتماعيـــة للعمالـــة وتشـــغيل الأحداث.....على اعتبارها من الأمور التي تشكّل عائقاً أمام التجارة العالمية.

وتدريجياً أصبحت منظمة التجارة العالمية "منظمة" فوق قومية ذات سلطات قضائية وتنفيذية تتناول القضايا التجارية العالمية، حيث تم إيجاد هيئة لتسوية المنازعات، ومحاكم لتقرير العقوبات مع إعطاء الدول حق اللجوء إلى قواعد الانتقام التجاري بغطاء قانوني حسب نظام المنظمة، ويعد ميثاقها تشريعاً للدول المنضمة إليها، ويعطى الأولوية على التشريعات الوطنية، وأصبح على جميع الدول الأعضاء تطبيق قواعد التجارة المعمول بها حتى في حال تعارضها مع قوانينها الداخلية.

**بنية اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومبادئ عملها:**

تقع الأحكام والاتفاقات الناظمة لعمل منظمة التجارة العالمية في خمسة أجزاء، وسبعة عشر فصلاً، وفيما يلي تبويباً لبنية هذه الأحكام والاتفاقيات:

الجزء الأول: المنظمة، الأهداف والوظائف، التفاوض، تسوية المنازعات، السياسات التجارية، آلية العمل.

الجزء الثاني: القواعد الدولية التي تنظم تجارة السلع (الفصل الأول: الغات1994، الفصل الثاني: القواعد الرئيسية للغات، ومن الفصل الثالث وحتى الثالث عشر: الاتفاقات المتصلة بالغات).

الجزء الثالث: القواعد الدولية التي تنظم تجارة الخدمات(الفصل الرابع عشر: الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات).

الجزء الرابع: المشتريات الحكومية والتجارة بواسطة الدولة(الفصل الخامس عشر: المشتريات الحكومية، الفصل السادس عشر: التجارة بواسطة الدولة).

الجزء الخامس: الجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية. (الفصل السابع عشر: الاتفاق حول التجارة في حقوق الملكية الفكرية).

**الفرق بين الغات ومنظمة التجارة العالمية (WTO):**

من أهم الملاحظات التي يجب أن نلاحظها أن منظمة التجارة العالمية ليست مجرد توسع للغات، بل هي تحل كلياً محل سلفها، وهناك اختلافات أساسية بينهما منها:

1. تعد الغات اتفاقية متعددة الأطراف دون قاعدة مؤسسية، وهي أقرب إلى مجموعة من قواعد تدار من سكرتارية صغيرة، يعود أصلها إلى محاولة إنشاء منظمة التجارة الدولية في الأربعينات، أما منظمة التجارة العالمية فإنها مؤسسة دائمة لها سكرتاريتها الخاصة.

2. طبقت الغات على أساس مشروط، حتى وإن كانت الحكومات تعاملها وكأنها التزام دائم، أما التزامات منظمة التجارة العالمية فهي نهائية ودائمة.

3. أن قواعد الجات تطبق على التجارة في السلع فقط أما منظمة التجارة العالمية، فإنها إلى جانب السلع، تغطي التجارة في الخدمات ومظاهر حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

4. الغات كانت أداة متعددة الأطراف، أضيف إليها العديد من الاتفاقيات الجماعية الجديدة في الثمانينات، وبالتالي كان لها الصفة الاختيارية أما الاتفاقيات المكوّنة لمنظمة التجارة العالمية فجميعها تقريباً متعددة الأطراف، وتتطلب الالتزام بها (/26/ اتفاقاً كحزمة واحدة) من جميع الأعضاء.

5. نظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية أسرع وأكثر فعالية وبالتالي فهو أقل عرضة للتوقف من النظام القديم للغات.

6. كانت المفاوضات في الجولات المختلفة للغات تقوم على أساس التبادلية، التي تعني أنه إذا عرضت دولة ما تخفيض التعرفة الجمركية على سلعة معينة، فإن ذلك يكون مشروطاً بأن تحصل على تخفيضات من الدول الأخرى على سلع تهمها تصديرياً بينما تعمل منظمة التجارة العالمية على تحرير التجارة وتخفيف أو إزالة القيود غير الجمركية بدون تمييز (إن وجد أي تمييز فإنه يكون لمصلحة الدول النامية)[4].

وفيما يلي من خلال الجدول رقم (1) مقارنة موجزة بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات), ومنظمة التجارة العالمية الذي يوضح الفروق بينهما من حيث النشأة ,والعضوية ,ومجال كل على حدة,والعلاقة بينهما ثم الاتفاقيات والآليات بالإضافة الى علاقة كل منهما بالمؤسسات وكذلك السكرتارية (الأمانة العامة ),والموقع .

[4] (الإسكوا)، 2001-أوراق موجزة: الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل منظمة التجارة العالمية ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الدوحة، قطر، ص8-9-11

## جدول(1)

## مقارنة بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) ومنظمة التجارة العالمية.[5]

| أوجه المقارنة | الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) | منظمة التجارة العالمية(WTO) |
|---|---|---|
| النشأة | أنشئت 1 يناير 1948 | تأسست في 1 يناير 1995 |
| العضوية | 128دولة في نهاية عام 1994 | 152دولة |
| السكرتارية | ليس لها سكرتارية دائمة | لها سكرتارية دائمة |
| الموقع | ليس لها موقع | لها موقع (مقر) في جنيف بسويسرا |
| الموؤسسات | ليس لها علاقة بالمؤسسات الفردية | لها علاقة بالمؤسسات والحكومات والأفراد ,فهي تلزمهم بالتزامات |
| المجال | النشاط والتجارة والسياسات التي تحكم (التجارة في السلع) فقط | اتساع النشاط في التجارة إذ يشمل التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية (تجارة الأفكار) |
| العلاقة | ليس لها علاقة بصندوق النقد الدولي وكذلك بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير | لها علاقة هيكلية وإدارية بصندوق النقد الدولي , بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير |
| الاتفاقيات | التزام الدول بالاتفاقيات التزاما" مشروطا" وغير إلزامي | التزام الدول بالاتفاقيات التزاما" ملزما" لجميع الدول الأعضاء ويحاكم من يخالفه |
| الآليات | لايوجد آلية محددة لفض المنازعات بين الدول | يوجد بها نظام فعال لفض المنازعات التجارية موقع عليه من الدول الأعضاء ,وهم ملزمون,يستغرق (60)يوما" فقط |

**جدول(1): مقارنة بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) ومنظمة التجارة العالمية**

من خلال الجدول رقم (1):يلحظ أن منظمة التجارة العالمية قد تم تفعيلها بشكل أكثر إيجابية من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات),فهي لها علاقة وإدارية بالمؤسسات والحكومات والأفراد,كما لها علاقة هيكلية وإدارية بصندوق النقد الدولي , بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالإضافة الى التزام الدول بالاتفاقيات ويحاكم من يخالفه,وهناك نظام فعال لفض المنازعات التجارية في حين لاتتوفر هذه الفعاليات للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات).

[5] عطار, طلال محمد نور،2007 منظمة التجارة العالمية منذ النشأة وحتى اليوم ,بيروت ,دار المؤلف, ص28 جدول رقم (1) المقارنة بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية ومنظمة التجارة العالمية.

## ***المطلب الثاني: مبادئ منظمة التجارة العالمية***

تقوم منظمة التجارة العالمية بالعمل على تحقيق مهامها استناداً إلى مجموعة من المبادئ مستمدة من القواعد الأساسية للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الغات GATT) وهي:

1. العمل على تحرير التجارة الدولية وتنظيم قواعدها بهدف ايجاد نظام تجارى أكثر عدلاً وانفتاحاً، وذلك بإزالة القيود غير الجمركية، وتخفيض التعرفة الجمركية تدريجياً. وهذا يعني أن تكون حماية السوق الداخلية عن طريق التعرفة الجمركية فقط، وليس عن طريق أية إجراءات حماية أو عوائق أخرى كالقيود بالحصص التجارية أو الحظر الاستيرادي وخلافه، (المواد 11 – 12– 18– 28).

2. عدم التمييز (Non-Discrimination): أي أن التجارة يجب أن تقوم بدون أي تمييز بين مجموعة الدول المتعاقدة، بحيث يتساوى الجميع في الدخول إلى أسواق بعضهم البعض، وهذا المبدأ يعرف بشرط الدولة الأولى بالرعاية (Most Favored Nation). وإذا كان ثمة تمييز فهو لمصلحة البلدان النامية وذلك لزيادة معدلات التنمية بها، (المادة 24).

3. مبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment): ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة لها والمنتجة محلياً فيما يتعلق بالضرائب والرسوم وغيرها، (المادة 3).

4. التشاور من أجل تسوية الفوارق وتحقيق المساواة في المعاملة ووضع أسس ثابتة للتجارة ووضع قواعد للسلوك والانضباط في العلاقات التجارية الدولية (مثل تجنب سياسة الإغراق Dumping الذي يواجه بفرض رسوم ضد الإغراق Anti-Dumping).

5. حق الإعفاء من التطبيق بموجب الحالات الطارئة (WTO Plus و WTO Minus). يمكّن هذا المبدأ الدولة العضو طلب إعفائها من تطبيق بعض التزاماتها إذا طرأ على اقتصادها أية تغيرات أو تعرضت لظروف اقتصادية متوقعة تقتضي ذلك.

6. إجازة الترتيبات التجارية الإقليمية: أقرت منظمة التجارة العالمية قيام الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة التي درج العرف الدولي على استثنائها من مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

7. إطار للتواصل والتعاون بين الأعضاء، حيث تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء الشفافية والوضوح في التعامل عن طريق إخطار بعضها البعض بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة، وبخاصة المؤثرة في شؤون التجارة الدولية، وتلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دوراً مهماً في هذا المجال، فهي تتيح الفرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حده، ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الحقوق والواجبات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة.

## ***المطلب الثالث: أهداف منظمة التجارة العالمية:***

عهد إلى منظمة التجارة العالمية الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأورغواي وأنيط بها مهام واختصاصات رئيسية هي:

1. الإشراف على تطبيق ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف المنبثقة عن جولة الأورغواي، والتي تحتاج لحسن سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعّال من الناحية القانونية.

2. تهيئة محفل للمفاوضات التجارية الدورية، ووضع آلية فعالة لتنفيذ نتائجها، حيث تجتمع الدول في شبه منتدى أو ناد، يتباحث فيه الأعضاء في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون المنظمة، ومن جهة ثانية فإنها تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية.

3. الإشراف على تسوية المنازعات والخلافات حول تطبيق الاتفاقيات التجارية، من خلال آلية فعّالة لفض المنازعات، التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير الأحكام والاتفاقيات نظراً لكثرتها وتشعبها، وتنفيذ عملية مراجعة واستعراض دوري للسياسات التجارية والتأكد من انسجامها مع الأسس المتفق عليها.

4. التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق أكبر قدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية العالمية.

5. تسعى المنظمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لجميع الدول، ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء وبخاصة الدول النامية التي تزيد نسبتها في المنظمة عن 75% من عدد الأعضاء، كذلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، فتمنحها معاملة تفضيلية خاصة، وتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة ، كما تقدم لها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشدداً من غيرها، وتعفيها من بعض أحكام اتفاقيات المنظمة.

6. توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة التجارية وذلك من خلال توحيد شروط وظروف الانتاج والتسويق أمام جميع الدول .

7. تشجيع الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وذلك من خلال تطبيق اللإعفاءات على جميع المستثمرين والحصول على مزايا بالنسبة للأجانب, حيث أن وجود تشريعات قانونية ثابتة وعادلة ضروري لقيام مشاريع تجارية ضخمة عبر الحدود، فالاستثمار العالمي يعول بشكل كبير على الثبات والاستقرار وهو ما يعبر عنه بـ "توقع المسار"، وتحاول المنظمة تأمين ذلك ، فعلى سبيل المثال تحاول إيجاد سقف للتعريفة الجمركية، من خلال إلزام الدول الأعضاء بقواعد معينة في التجارة تكون معروفة للجميع .

8. تحقيق أكبر قدر من الشفافية في المعاملات التجارية: تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات ، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية.

9. إتاحة الفرصة لاندماج الدول النامية والأقل نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف6, بحيث تستفيد هذه الدول من الأسواق المتقدمة من خلال التعرف على آلية التصنيع ومزايا ومواصفات كل سلعة يرغب المستهلكون بشراءها في الأسواق المتقدمة.

10. تحقيق التوظف الكامل لموارد العالم ,وزيادة الانتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي الى الاستخدام الامثل لتلك الموارد ,مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك[7].

---

[6] -الرفاعي عبد الحكيم ،1976 السياسات الجمركية والتكتلات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء، القاهرة ص90

[7]- عبد الحميد عبد المطلب،2010,الجات وآليات منظمة التجارة العالمية-الدار الجامعية للنشر الإسكندريةص182

## المبحث الثاني: قطاع الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية

***المطلب الأول: مفهوم الخدمات وخصائصها وأنواعها***

إن الرأي القائل بأن قطاع الخدمات جدير بالدراسة بحد ذاته هو رأي حديث نسبياً فالاقتصاديون القدماء لم يولوا الخدمات أي اهتمام لاعتبارهم إياها غير منتجة تماماً ولا تضيف أي نوع من القيمة إلى الاقتصاد .

فها هو آدم سميث يميز في كتاباته في القرن التاسع عشر بين الإنتاج ذو النتيجة الملموسة مثل الزراعة والتصنيع وبين الإنتاج ذو النتيجة غير الملموسة الذي يشمل جهود الوسطاء والأطباء والمحامين والقوات المسلحة والذي وصفه سميث بأنه " غير منتج لأي قيمة"[8] .

وبقيت هذه الفكرة هي المهيمنة تجاه الخدمات حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر عندما قال ألفريد مارشال (1890) إن الشخص الذي يقدم خدمة إنما هو قادر على تقديم منفعة لمتلقي الخدمة كالشخص الذي ينتج منتجا ملموساً .

وفي الحقيقة فإن مارشال رأى أن المنتجات الملموسة قد لا توجد أبداً لولا سلسلة من الخدمات المؤداة من أجل إنتاج هذه المنتجات وتوفيرها للمستهلكين .

ونسبة لهذا نستطيع القول بأن الوكيل الذي يوزع منتجاً زراعياً قد أدى مهمة قيمة تماماً– كالمزارع وأنه بدون توفير الخدمة الوسيطة فإن المنتجات الزراعية في مناطق الإنتاج الفائض سيكون بلا قيمة .

وهكذا نجد أن النظرة إلى قطاع الخدمات قد تغيرت وأصبحنا نجد هذه الأيام اهتماماً بارزاً بنتائجه الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة ، هذا على الرغم من بعض المعتقدات الباقية (في البلدان النامية تحديداً) بأنه قطاع ثانوي وغير حيوي .

**1-1 تعريف الخدمة وأنواعها:**

أصبحت الخدمات إذاً تحتل دوراً مهماً في حياة المجتمعات وتساهم في رفاهيتها واستقرارها، لذلك شهدت السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في مجال تقديم هذه الخدمات.

---

[8]- عن بالمر ادريان- 2003-مبادئ تسويق الخدمات – سلسلة الرضا للنشر .ص23 .

إن التعاريف الحديثة تركز على أن الخدمة بحد ذاتها لا تنتج منتجا ملموسا على الرغم من أنها قد تكون فعالة في إنتاج منتج ملموس .

وحسب كوتلر أرمسترونغ (1996) فإن الخدمة: " هي نشاط أو فائدة يمكن أن يقدمها طرف لطرف آخر تكون أساساً غير ملموسة ، ولا تؤدي إلى ملكية أي شيء ، وقد يكون أولاً إنتاجها مرتبطاً بمنتج مادي"[9] .

ونستطيع أن نعرف الخدمات إذاً: بأنها منتجات غير ملموسة تهدف إلى إشباع حاجات ورغبات المستهلك وتحقق له المنفعة.

ولا بد لنا هنا من أن نذكر أن الخدمة غالباً ما تكون معززة بمنتج ملموس متصل بها فالسيارة مثلاً تعتبر بضاعة إلا أن السيارات تباع عادة بفوائد خدمة غير ملموسة مثل الكفالة أو تسهيلات التمويل وعند تعطل السيارة يقوم الميكانيكي بإصلاحها.

ونلاحظ في هذا السياق وجود نمط واسع من المنتجات هي عبارة عن جمع بين بضاعة ملموسة وخدمة غير ملموسة ، فالوجبة في المطعم هي جمع بين بضاعة ملموسة (الطعام والأشياء الطبيعية المحيطة به) وخدمة غير ملموسة (إعداد وتقديم الطعام وخدمة الحجز....الخ) .

أما بالنسبة لأنواع الخدمات فيمكن أن نجملها بالتالي:

الخدمات التعليمية التي تقدمها المدارس والجامعات – الخدمات الصحية –الخدمات الدينية – الخدمات المصرفية – الخدمات الترفيهية – الخدمات الحكومية – الخدمات القضائية – الخدمات التأمينية – خدمات النقل (بري ، بحري ، جوي) –خدمات الاتصالات – خدمات الماء والكهرباء – والخدمات الأمنية (الجيش والشرطة) ولا ننسى أيضاً خدمات المعلوماتية والتكنولوجيا لتي تقفز حالياً إلى مجال الصدارة في قطاع الخدمات سواء في مجال العمالة أو المتاجرة بها دولياً كما سنرى لاحقاً .

ولا بد لنا هنا من ذكر أن هناك مجموعة من الخدمات تجد البيئة الاجتماعية والاقتصادية ضرورة لتوزيع فوائدها بموجب آليات غير قائمة على السوق ، أي خدمات غير قابلة للتسويق وأوضح مثال عن هذه الخدمات الحكومية التي تقدم للمنفعة العامة دون أي مقابل كاستعمال أرصفة الشوارع مثلاً .

[9]- بالمر –ادريان –2003-مبادئ تسويق الخدمات –-سلسلة دار الرضا للنشر-دمشق –ص24 .

**2-1- خصائص الخدمات:**

نستطيع أن نميز ملامح الخدمات من خلال خصائصها التي نذكر أهمها كالتالي:

(أ) القيمة غير ملموسة: لا يمكن تقدير الخدمة باستعمال أي من أنواع الحواس الطبيعية، فخصائص العملية غير الملموسة التي تعرف الخدمات مثل: المصداقية والرعاية الشخصية ويقظة الموظفين ولطفهم...الخ يمكن أن يتم التحقق منها فقط عند شراء الخدمة واستهلاكها.

(ب) التلازم: إن إنتاج واستهلاك بضاعة ملموسة هما نشاطان منفصلان فالشركات عادة تنتج البضاعة في موقع مركزي ثم تنقلها إلى المكان الذي يريد معظم الزبائن أن يشتروها فيه ، أما بالنسبة للخدمات فإن استهلاك الخدمة لا ينفصل عن وسيلة إنتاجها فالمنتج والمستهلك يجب أن يتفاعلا عادة من أجل فائدة الخدمة التي يراد تحقيقها وتحدث عملية التلازم سواء كان المنتج بشراً كما هو الحال في خدمات الرعاية الصحية وخدمات المطاعم أو كان المنتج آلة كما هو الحال في بطاقات السحب الآلي من المصرف.

(ج) عدم القابلية للتخزين: تختلف الخدمات عن البضائع من حيث أنه لا يمكن تخزينها فمنتج السيارات غير القادر على بيع إنتاجه في الفترة الحالية يمكن أن يرحل المخزون للبيع في سنة لاحقة ، وعلى نقيض ذلك فإن منتج الخدمة الذي لا يستطيع أن يبيع كل إنتاجه في الفترة الحالية لا تتوفر لديه فرص ترحيل إنتاجه للبيع في سنة لاحقة. وكمثال على ذلك نذكر أن الخطوط الجوية التي تعرض مقاعد في رحلة طيران الساعة (9) صباحاً من دمشق إلى القاهرة لا تستطيع أن تبيع أي مقاعد مجرد مغادرة الطائرة فعرض الخدمة يختفي ولا يمكن تخزين المقاعد الفائضة للوفاء بطفرة في الطلب قد تحدث في الساعة (10) صباحاً.

(د) عدم قابليتها للتملك: إن عدم القدرة على امتلاك خدمة ما يعود إلى كونها غير ملموسة وغير قابلة للتخزين ففي شراء البضائع يكسب المشترون ملكية البضاعة فيستطيعون بذلك أن يفعلوا بها ما يشاؤون بينما عند تأدية خدمة لا يتم نقل الملكية من البائع إلى المشتري فالمشتري يشتري فقط الحق في الانتفاع من الممارسة المعينة التي تحققها له الخدمة مثل استعمال موقف سيارة أو زمن محام.

ويجب هنا التمييز بين عدم القدرة على امتلاك الخدمة والحقوق التي قد يحصل عليها المشتري في أداء خدمة له في وقت لاحق مستقبلاً –مثل هدية تذكرة المسرح مثلاً .

(هـ) باستثناء بعض الخدمات كالنقل مثلاً: تكون الخدمات خالية من التلوث الخاص بإنتاج واستهلاك السلع ، ويمكن القول هنا بأن هذه الخاصية جعلت التوسع في قطاع الخدمات على حساب السلع أمراً ضرورياً للتخفيف قدر الإمكان من التلوث الحاصل بنتيجة تصنيع واستهلاك السلع .

(و) من خصائص الخدمات أيضاً: أنه لا يطلق على مستهلك الخدمة بالعميل وبدلاً من ذلك يطلق عليه إما مودع الأموال أو حامل البوليصة أو المريض... الخ .

**1-3- قطاع الخدمات كأداة للنمو الاقتصادي :**

يؤدي النمو في قطاع الخدمات إلى نمو اقتصادي للدولة من خلال ثلاثة طرق رئيسية:

1. تقديم نشاط قابل للتصدير يؤدي إلى تدفق داخلي للثروة .[10]
2. تقليل الحاجة لاستيراد الخدمات من الخارج والتي تستهلك الثروة المنتجة محلياً.
3. الجمع بين الأنشطة الرئيسية والثانوية بحيث يسمح لاحتمالات إنتاج جديد للسلع المصنعة وزيادة الصادرات وتقلل الواردات وهو تأثير غير مباشر على التنمية الاقتصادية.

والجدير بالذكر هنا أن دور الخدمات في الجمع والربط بين الأنشطة الاقتصادية هو دور جوهري يتمثل في تسهيل مكاسب الإنتاجية في قطاعات أخرى من الاقتصاد. فخدمات النقل والتوزيع غالباً ما تكون ذات تأثير محفز للنمو الاقتصادي على المستويين المحلي والقومي خاصة بعد تحسين خدمات سكك الحديد وتمهيد الطرق.

[10]- انظر الفقرة (1-4) ورقة عمل إحصاءات التجارة الخارجية في الخدمات 2007-الاسكوا.

وإن غياب هذه الخدمات الرئيسية يمكن أن يكون له أثر سلبي هام على تطوير القطاعات الأساسية والتصنيعية. "وقد كان أحد أسباب عدم الاستغلال الكامل للزراعة الروسية هو نظام التوزيع غير الفعال المتوفر لمنتجي الأغذية"[11].

أيضاً يمكن أن يكون للخدمات تأثير متعدد على الاقتصاديات المحلية والقومية من حيث أن الإنفاق الأولي على منتج خدمة ما يقود إلى إنفاق آخر مما يؤدي إلى ما يسمى التأثير المضاعف لهذا الإنفاق الأولي. الذي نجد كمثال جيد عنه تلك الاحتفالات في الحدائق الوطنية في بريطانيا التي أقيمت في الثمانينات في ليفربول ، ستوك أدن ترينت ، غلاسكو، غيتس هيد.

ففي حين أن هذه المناسبات التي رعتها الحكومة قد خلقت مبدئياً توظيفاً مباشراً ضمن المناسبات ذاتها إلا أن الطلب قد قفز إلى قطاعات خدمية أخرى مثل الفنادق والنقل. كما حقق مستوى النشاط طلباً إضافياً على الأنشطة المحلية المتعلقة ببيع الطعام والمشروبات التي غالباً ما تكون منتجة محلياً .

ويحضرنا عند ذكر هذا المثال المهرجانات السياحية التي تقام كل سنة في المدن السورية وخاصة الأثرية و السياحية والتي لها تأثير مضاعف أيضاً ( ولو كان ضعيفاً نوعاً ما ) من ناحية أن المشتركين سوف يتنقلون ويتناولون الطعام وشراء التذاكر وغيرها مما يؤدي إلى تنشيط قطاعات أخرى .

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الأثر الإيجابي للتأثيرات المضاعفة محلياً لنشاط خدمة ما تعتمد على نسبة الإنفاق ضمن المنطقة المحلية نفسها. ففي دراسة حول التأثيرات الإقليمية للشركات الكبرى التي تنشئ مراكز خدمة إدارية مثل مارشال (1985) تبين أن الشركات غالباً ما تشتري العديد من توريداتها من خارج المنطقة أو حتى من خارج القطر مقللة بذلك الفوائد المحلية لهذا النوع من تنمية الخدمات .

وبالحديث عن قطاع الخدمات كأداة النمو الاقتصادي نذكر أنه خلال الثمانينات كان ينظر إلى قطاع الخدمات من قبل الكثير من الاقتصاديين على أنه المنقذ للاقتصاد. فمن ناحية تشير البيانات إلى أن ناتج هذا القطاع أصبح يمثل من 60 حتى 70% من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصاديات المتقدمة وحوالي 50% في الاقتصاديات النامية.[12]

---

[11] بالمر –ادريان –2003-مبادئ تسويق الخدمات –-سلسلة دار الرضا للنشر-دمشق .

[12] عبد الحميد –عبد المطلب -2001- العولمة واقتصاديات البنوك– ص111الدار الجامعية للطباعة والنشر القاهرة.

ومن ناحية أخرى اعتبر هذا القطاع مصدراً جيداً للتوظيف لتعويض المستوى المتضائل للتوظيف ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى (كالزراعة والصناعة). وبالفعل بدأ قطاع الخدمات يصبح الأكثر ثقلاً في اقتصاديات البلدان (وبشكل خاص المتقدمة) سواء لجهة إسهامها في الدخل الوطني أو لجهة حجم العمالة التي يستوعبها حيث بات يستقطب (75%) من العمالة بينما لا تستقطب القطاعات الأخرى سوى (25%) من العمالة[13].

وفي تفصيلات ذلك: تبين الكتب السنوية لإحصائيات العمل الصادرة عن مكتب العمل العالمي الفوارق البارزة للتوظيفات في قطاع الخدمات وذلك خلال فترة التسعينات.فالاقتصاديات الأكثر نمواً كانت مصحوبة بنسب عالية من العمال الموظفين في قطاع الخدمات. مثلاً في: الولايات المتحدة الأمريكية (75.6%) كندا (75.2%) استراليا (74.2%) بريطانيا (70.6%) سويسرا (69%) أما في الدول الغربية التي تعتبر أقل نمواً فإن نسبة الموظفين في قطاع خدماتها أقل مثلاً: اسبانيا ( 59.7%) البرتغال (53.2%) أيرلندا (49.99%) اليونان (49.69%) وأقل مستويات من التوظيف في الخدمات موجودة في الدول الأقل نمواً المكسيك (29.9%) بنغلاديش (28.3%) أثيوبيا (9.7%).[14]

إذاً نلاحظ من هذه النسب أن قطاع الخدمات قد مثل فعلاً غالبية النمو في قطاع التوظيف على نطاق عالمي. ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في الربع الأخير من القرن العشرين ( والتي نميل إلى تسميتها كما الكثيرين بالثورة الصناعية الثالثة) والتي أحدثت سلسلة من التغيرات طالت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية وتحولت بعض المجتمعات إثرها إلى مجتمعات قائمة على إنتاج المعلومات وتوزيعها ، فلقد أثبتت تجارب العديد من الدول أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثبتت إمكانية نجاح الدخول في هذا القطاع والذي يعتبر حالياً من أكثر أدوات النمو الاقتصادي في العالم حيث يشتمل على العديد من مجالات النشاط الاقتصادي مثل صناعة البرمجيات ، صناعة الاتصالات ، خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

ففي مجال خدمات الاتصالات مثلاً أحدثت ثورة المعلومات تطوراً كبيراً تمثل بانتشار الاتصالات المرئية والمسموعة واستخدام الأقمار الاصطناعية واعتماد السنترالات الرقمية في الهاتف (التي تسمح بإجراء مئات آلاف المكالمات الهاتفية في وقت واحد ) كما أحدثت تطوراً كبيراً في مجال النقل أدى إلى انخفاض كلفته بشكل كبير ( خاصة النقل الجوي) .

---

[13] - كليب –سعد -2002 –محاضرة بعنوان اقتصاد المعرفة والأمن الاقتصادي العربي -مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

[14]- بالمر –ادريان –2003-مبادئ تسويق الخدمات ––سلسلة دار الرضا للنشر-دمشق – ص52 .

وإذا كان قطاع الخدمات يستقطب حوالي (75%) من العمالة كما ذكرنا سابقاً فإن ثلثين منهم يعملون في قطاع المعلوماتية وحده[15].

فلقد ازدادت عالمياً فرص العمل التي ولدها هذا القطاع مع أوائل التسعينات حيث كان في الولايات المتحدة عام 1992 (4.3) مليون عامل في مهن تكنولوجيا المعلومات ثم ارتفع هذا الرقم ليصبح (5.3) مليون عام 1998 ، وكانت هذه الزيادات في فرص العمل بمعدل (6.5%) سنوياً وهو معدل أعلى من معدلات أي قطاع آخر .

وإذا أخذنا عدد العاملين في كل القطاعات المنتجة والمستهلكة لتكنولوجيا المعلومات فإن العدد يصل إلى (7.4) مليون عامل عام 1998 ، أي ما نسبته (6.1%) من مجمل القوى العاملة الأمريكية .

وقد بينت إحدى الدراسات أن عدد العاملين في أكبر خمسين شركة في العالم عام 1998م والذي بلغ (3.5) مليون شخص عائداته (836) مليار دولار.[16]

أما بالنسبة لإنتاجية قطاع المعلوماتية فلقد أثبتت معظم الدراسات الاقتصادية منذ عام (1995) أن هناك زيادة في الإنتاجية لدى الاقتصاديات التي تستثمر في تكنولوجيا المعلومات أي أنه من وجهة نظر الاقتصاد الكلي هناك دلائل على أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات يزيد الإنتاجية على المستوى الوطني بشكل مؤكد. فتعميق رأس المال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان له تأثير كبير في زيادة الإنتاجية ولقد أثبتت (6) دراسات حديثة في الولايات المتحدة أن إنتاج واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أدت إلى أكثر من نصف الزيادة في نمو الإنتاجية في U.S.A في النصف الثاني من التسعينات .

كما هنالك أمثلة على نجاحات عالمية لبعض الدول في هذه المجالات التكنولوجية فأيرلندا وسنغافورة نجحتا مثلاً في دخول صناعة التجهيزات كما تمكنت الدانمارك من البزوغ في صناعة الاتصالات ونجحت الهند في دخول صناعة البرمجيات بحيث ولدت دخلاً يزيد عن (500) مليون دولار أمريكي نتيجة صناعة البرامج فيها. [17]

---

[15] كليب –سعد -2002 –محاضرة بعنوان اقتصاد المعرفة والأمن الاقتصادي العربي -مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

[16] - فياض –لينا -2001 –الثورة المعلوماتية ومنعكساتها على بعض أسواق العمل العربية –جامعة تشرين .

[1717]- العفوري –عبد الواحد -2000- العولمة والجات التحديات والفرص - مكتبة مدبولي، القاهرة، – ص154 .

ولقد تجاوز حجم قطاع الصناعات الالكترونية العالمي من حيث الحجم المالي أكثر من (1.2) تريليون دولار عام 2001 .

وإذا انتقلنا من قطاع التكنولوجيا والمعلومات إلى قطاع الخدمات المالية فإننا نلاحظ النمو المتزايد لهذه الخدمات وربما تعطينا بعض الإحصائيات.[18] فكرة عامة عن نمو هذه الخدمات .

فبالنسبة لحجم قطاع الصرافة فلقد أخذ في النمو في عدد من الدول الصناعية والنامية حيث بلغت إجمالي أصول الصرافة في اليابان والاتحاد الأوروبي و U.S.A حوالي (10) تريليون دولار أمريكي لكل منها عام 1994م ، وكانت هذه الدول مجتمعة تشكل نحو (75%) من أصول الصرافة في العالم ، كما أن بعض الدول الصغرى مثل سويسرا حققت أصول بنكية تصل إلى تريليون دولار أمريكي عام 1994م .

إن حجم الأسواق المالية في الاقتصاديات النامية كان يتراوح ما بين (10) بليون دولار أمريكي و(100) بليون دولار أمريكي عام 1994م .

أما إجمالي أقساط التأمين تساوي (8%) من إجمالي الناتج القومي للدول التابعة لـ [19] OECD خلال الفترة ما بين 1987-1994م وفي المملكة المتحدة نجد أن كل 9/1 جنيه يتم إنفاقها على التأمين سواء على الحياة أو غيرها .

## 4-1 تطور قطاع الخدمات في العالم:

خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين، اكتسبت التجارة في الخدمات أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول وبخاصة المتقدمة منها، وترتب على ذلك إدراج التجارة في الخدمات على جداول أعمال جولة الأورغواي ، فيما سمي بإعلان بونتا ديلس في عام 1986 ، وتم التوصل فيما بعد إلى إبرام اتفاق مستقل خاص بتحرير التجارة في الخدمات.
وكانت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة من الدول التي دفعت في اتجاه تحرير تجارة الخدمات، وإدراجها ضمن المفاوضات متعددة الأطراف نظرا لسرعة نمو هذا القطاع والمكانة التي أصبح يحتلها في الاقتصاد العالمي، ونمو حجم التجارة الدولية في قطاع الخدمات، إذ تبين أنها تساهم بنسبة كبيرة في صادرات هذه الدول، كما أنها تستوعب جزءا كبيرا من القوة العاملة،

[18] حماد –طارق عبد العال – 2001- التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك – ص17 . الدار الجامعية ، مصر.
[19]- OECD منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .2005

بالإضافة إلى مساهمتها المتزايدة في الناتج القومي المحلي، ويوضح الجدول أدناه نصيب قطاع الخدمات في الدول المتقدمة كما يلي:

**الجدول رقم(2) :نصيب قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المتقدمة عام 1988و1997و2007**[20]

| الدولة | 1988(%) | 1997(%) | 2007(%) |
|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 65 | 74.2 | 70.2 |
| بريطانيا | 56 | 61.4 | 65.9 |
| فرنسا | 59 | 70.1 | 75.5 |
| ألمانيا | 47 | 58.2 | 60.4 |
| اليابان | 51 | 64.4 | 65.3 |
| كندا | 56 | 59.5 | 62.7 |
| الدانمارك | 58 | 71.6 | 68.5 |
| السويد | 54 | 59.9 | 60.2 |
| بلجيكا | 64 | 65.6 | 69.6 |
| هولندا | 57 | 60.3 | 65.4 |
| النمسا | 51 | 64.4 | 67.3 |
| النروج | 51 | 65.5 | 62.8 |

ويشير الجدول أعلاه إلى تطور قطاع الخدمات في الدول المتقدمة من خلال أهميته في توليد الناتج ففي عام 1988 أسهمت القيمة المضافة التي تولدت عن قطاع الخدمات إذ وصلت الى

[20] المصدر :-فريق من خبراء المنظمة,عبد القادر فتحي لاشين ,الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ,المنظمة العربية للتنمية الادارية ,القاهرة ,مصر,2005,ص18.
Source:Trade Profiles,WTO2008,Page18-33-43-63-89-177

65 %من الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية وتليها بلجيكا بنسبة 64 % ، وتجاوزت 50 % في العديد من الدول المتقدمة الأخرى لتتجاوز خلال1997 , 70% من GDP في كل من الدانمارك وفرنسا وأمريكا، وتراوحت بين 60 %و 70 % في العديد من الدول الأخرى.
وتشير النتائج في الجدول أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى خلال الفترة 1988-1997.

عندما نفكر في التجارة الدولية فإننا نركز عادة على التجارة في السلع ولكن نظرة سريعة على إحصائيات التجارة الدولية تطلعنا على مدى النمو الحاصل في تجارة الخدمات الدولية حيث تبلغ نسبتها (22%) من حجم التجارة العالمية [21].

ففي عام 1991 مثلاً كسبت U.S.A (152) مليار دولار من مبيعات الخدمات (غير خدمات رأس المال التي تكسب أسهماً وفوائد) هذه الكمية تساوي أكثر من ربع إجمالي ما حصلت عليه الولايات المتحدة من مبيعاتها للسلع والخدمات. فضلاً عن أن التجارة في الخدمات في الولايات المتحدة قد نمت بسرعة أكبر من نمو التجارة في السلع إذ ارتفعت الدخول من التجارة في السلع

إذاً ونسبة للتقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات فقد أصبح ينظر إلى التدويل المتصاعد للخدمات على انه يمثل قلب عملية العولمة الاقتصادية. فكثيراً من الأنشطة التي كانت حتى فترة وجيزة غير قابلة للاتجار بها أصبحت مجالات نموذجية لتنشيط تجارة الخدمات والفضل في ذلك يعود إلى تطور مثل الخدمات المهنية والتقنية وخدمات الأسواق المالية والبنوك والتأمين والرعاية الصحية المتطورة والتعليم ،لقد سمح التقدم التكنولوجي بتوسيع نطاق الاتجار بالبرامج الجاهزة على الأقراص المرنة والأفلام على شرائط الفيديو...الخ .

وأكثر من هذا فقد لعبت الشبكات الالكترونية وإمكانياتها المتعاظمة على الدوام دوراً محورياً في تدويل الخدمات والاتجار بها عن بعد وجدير بالذكر هنا أن الهند باتت تسيطر على 12 % من السوق العالمية للبرامج المنتجة[22].

كما لا يفوتنا بالذكر في هذا الصدد الدور الذي تلعبه التجارة الالكترونية في التسويق العالمي لجميع المنتجات مقدمة بذلك مكاناً جديداً للبائعين والمشترين من كل دول العالم للتفاوض فيه .

---

[21]- الحميد –عبد المطلب-2001-العولمة واقتصاديات البنوك –الدار الجامعية للطباعة والنشر القاهرة–ص111 .
[22]- العفوري –عبد الواحد -2000- العولمة والجات التحديات والفرص - مكتبة مدبولي، القاهرة

وفي دراسة لمجلة (Economist) لعام 2000 قدّر عدد شبكات التبادل التجاري المختص بأكثر من (750) شبكة (network market place) تغطي كل صنف معين أو عدة أصناف من السلع وبذلك تضع كمية هائلة من المعلومات تحت تصرف أي شركة بتكلفة زهيدة للغاية. وبالتالي تفتح الثورة التكنولوجية عن طريق التجارة الالكترونية أوسع الأبواب أمام التجارة العالمية بكافة أنواعها ومنها التجارة في الخدمات .

ونظراً لتنامي قطاع الخدمات واحتلاله لمكانة هامة ضمن التجارة الدولية فقد تم إدخاله ضمن مفاوضات جولة الأورغواي. ولقد اعتبرت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (G.A.T.S) من النتائج المميزة لهذه الجولة فبعد أن كان تطبيق القواعد الدولية للتجارة المتعددة الأطراف في هذه الجولة مقتصراً على التجارة في السلع فقد امتد ليشمل التجارة في الخدمات أيضاً .

***المطلب الثاني: الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات :***

يأخذ قطاع الخدمات في معظم الدول، أهمية كبرى بالنسبة لخلق فرص العمل ونموها، وذلك لما تتطلب العديد من الخدمات التقليدية بما في ذلك التوزيع والتعليم والخدمات الاجتماعية من عمالة كثيفة.

في منتصف القرن الماضي( فترة إبرام الغات) 1947، كان التداول في قطاع الخدمات عموماً أقل من المنتجات الصناعية، أو الزراعية؛ وذلك نظراً لطبيعة العديد من صفقات الخدمات التي تتطلب وجود كل من المورد والمستهلك في آن معاً[23].

حالياً لم يعد هذا صحيحاً بالنسبة لعدد متزايد من الخدمات، فقد أدى التغيير التكنولوجي والإصلاح التشريعي إلى تحسين ظروف العرض في مجموعة واسعة من الدول والقطاعات . وقلبت تقنيات النقل والإرسال الحديثة المفاهيم التقليدية للمسافة، فالخدمات المصرفية والتعليم والخدمات الطبية يمكن أن تقدم الآن عبر شبكة الإنترنت .

ساهمت عملياً هذه التطورات في توسع تجارة الخدمات بشكل أسرع من توسع تجارة السلع في هذا الإطار، أُعدت الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات( الغاتس) لتأمين معدلات مرتفعة من التحرير التدريجي للتجارة بالخدمات عبر جولات متعاقبة من المفاوضات بهدف تعزيز مصالح جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتأمين توازن عام بين الحقوق والواجبات . كان ذلك من خلال وضع قواعد شفافة، ومتنامية في تحرير التجارة الدولية بالخدمات ما يشبه

[23]- خليل دمشقية- نهاد-2010 –الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية-برنامج الأمم المتحدة الانمائي- دمشق

دور الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية( الغات )في تجارة البضائع .أيضاً وتماثلاً مع أهداف الغات يلتزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بدعم النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، بتسهيل زيادة مشاركتها في التجارة الدولية بالخدمات، وتوسيع صادراتها منها.

**أما أهداف اتفاقية الغاتس (GATTS) فهي كثيرة أهمها :**

1. إنشاء إطار متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد للتجارة في الخدمات لتوسيع هذه التجارة في ظروف من الشفافية،والتحرير التدريجي كوسيلة من وسائل تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين وتنمية البلدان النامية.

2. رفع مستويات تحرير التجارة في الخدمات تدريجياً، من خلال جولات متتابعة من المفاوضات متعددة الأطراف الهادفة إلى تعزيز مصالح المشاركين جميعاً، على أسس من الفائدة المتبادلة، وضمان توازن شامل بين الحقوق والالتزامات،مع مراعاة أهداف السياسات الوطنية.

3. تكريس حق الأعضاء في سن القوانين الخاصة بتوريد الخدمات ووضع أنظمة جديدة بشأنها، ضمن أراضي الأعضاء لتحقيق أهداف السياسات الوطنية.

4. تسهيل زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة في الخدمات، وتوسيع صادراتها من الخدمات من خلال تعزيز قدراتها في مجال الخدمات المحلية.

5. التحرير مقابل تفكيك القيود :تتميز اتفاقية التجارة بالخدمات بتخفيض عوائق التجارة التي تشوه المنافسة وتقيد النفاذ إلى الأسواق من ناحية، والقوانين الضرورية لتحقيق أهداف السياسة العامة وضمان العمل المنظم للأسواق من ناحية أخرى فعلى سبيل المثال، تعتبر القيود المفروضة على عدد من الموردين لخدمة معينة،( أو التمييز ضد الموردين الأجانب) عوائق أمام التجارة بالخدمات, كذلك لا تحد الاتفاقية من قدرة الحكومات على إبقاء وتطوير هذه القوانين، وتعترف بحاجة الدول النامية خاصةً لوضع أنظمة ملائمة لتنظيم الخدمات.

6. تعريف جديد للتجارة :توسع مفهوم التجارة الدولية عما كان معتمداً في منتصف القرن الماضي، حيث اقتصر حينها على حركة السلع، والخدمات عبر الحدود الوطنية، الذي بدوره كثيراً ما يتطلب الوجود المادي للشخص، أو الشركة التي توفر الخدمة في سوق التصدير ؛ بالمقابل، جاء تعريف التجارة الدولية في هذه الاتفاقية أكثر شمولاً، ليشمل عرض الخدمات

عبر الحدود الوطنية، و حركة عوامل الإنتاج عبر الحدود( رأس المال والعمل)، أو مستخدمي الخدمات.

7. العلاقة مع القوانين الوطنية :نظراً للتعريف الموسع للتجارة الدولية بموجب الغاتس، تغطي الاتفاقية مجالاً من السياسات أوسع مما هو مشمول في الاتفاقية الدولية للتجارة والتعريفة الجمركية( الغات)إذ أن مبدأ المعاملة الوطنية في الغاتس لا ينطبق فقط بمعاملة الخدمة (المنتج )بل أيضاً بمعاملة الشركة أو الشخص الذي يستخدم أو يعرض الخدمة,الأمر الذي يجعل من القوانين الوطنية المتعلقة بمعاملة الاستثمار الأجنبي، والأجانب العاملين في أنشطة تقديم الخدمات ذات صلة مباشرة بالتزامات الأعضاء بموجب الغاتس .بدورها تأتي هذه الاتفاقية كأول اتفاقية متعددة الأطراف، تتضمن إطاراً للالتزامات المتعلقة بمعاملة المستثمرين، ولا تشمل سياسات الاستثمار في حد ذاتها، وإنما آثارها على أسواق الخدمات .

***<u>معطيات من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:</u>***

يؤسس الاتفاق العام للتجارة في الخدمات إطاراً متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد التي تهدف إلى تحرير التجارة في الخدمات تدريجياً، وتحسين القدرة على تحقيق الأمان والقدرة على التنبؤ بالتجارة .

تم التفاوض على الاتفاق في جولة الأورغواي، وتطورت هذه المفاوضات استجابة للنمو الهائل في اقتصاد الخدمات على مدى السنوات ال 30 التي سبقت الجولة، والإمكانات الضخمة التي أحدثتها ثورة الاتصالات,تمثل الخدمات أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد العالمي، وتمثل حوالي 60 % من الإنتاج العالمي والعمالة، وحوالي 20 % من التجارة العالمية.

عندما نشأت فكرة وضع الخدمات في إطار قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف في أوائل العام 1980 ، اتخذ عدد من البلدان مواقف مشككة، وحتى معارضة، إذأعربوا عن اعتقادهم بأن مثل هذا الاتفاق يمكن أن يقوض قدرة الحكومات على تحقيق أهداف السياسة الوطنية وتحد من سلطاتها التنظيمية .لكن الاتفاق، الذي تم تطويره فيما بعد، يسمح بدرجة عالية من المرونة،سواء في إطار القواعد وأيضا من حيث التزامات النفاذ إلى الأسواق.

**<u>العناصر الرئيسية الثلاثة:</u>**

يضع الاتفاق ثلاثة عناصر رئيسية:

- الاتفاق الإطاري (Framework Agreement) يحتوي على الالتزامات والأحكام الأساسية التي تنطبق على جميع الخدمات.
- جداول الالتزامات المحددة ( Schedules of Specific Commitments ) الذي يحتوي على مزيد من الالتزامات الوطنية التي ستكون موضوع لعملية مستمرة من التحرير.
- الملاحق :تحدد اهتمامات محددة تتعلق بالسياسة المعتمدة أو تحدد مواقف معينة أو قطاعات أساليب خدمية محددة.

**المحطات الرئيسية**

1986-1993:التفاوض حول الاتفاق العام لتجارة الخدمات كجزء من جولة الأورغواي.

1994:التوقيع على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، بما في ذلك الاتفاق العام للتجارة في الخدمات.

1كانون الثاني 1995 : بدء سريان الاتفاق

**تجارة الخدمات:**

**الأسلوب – 1** التوريد عبر الحدود :توريد الخدمة من أراضي عضو ما، إلى أراضي عضو آخر (مثل خدمات المكالمات الدولية.)

**الأسلوب – 2** الاستهلاك في الخارج :توريد الخدمة من أراضي عضو ما إلى مستهلك الخدمة في أراضي عضو آخر (مثل السياحة.)

(Consumers or firms making use of a service in another country e.g. tourism ).

**الأسلوب – 3** الحضور التجاري :توريد الخدمة من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر( الشركات والمؤسسات الأجنبية أو فروعها.)

**الأسلوب – 4** حركة الأشخاص الطبيعيين :توريد الخدمة من خلال وجود أشخاص طبيعيين من مورد خدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر( ألأطباء، المهندسين، الخبراء، المهنيين.)...

**المحاور الرئيسية للاتفاقية العامة لتجارة في الخدمات ( GATTS)**

**المبادئ والإجراءات:**

تم صياغة اتفاقية الغاتس بالاعتماد والالتزام بالمبادئ الأساسية لاتفاقية الغات 1947 ، وما تم من تطوير وتعديل عليها في الغات 1994 ؛ بالتالي فإن مواد اتفاقية الغاتس عكست جميع القواعد والأسس للتبادل التجاري في قطاع الخدمات وفق معايير الغات.[24]

**نطاق الاتفاق( المادة)1**

ينطبق الاتفاق على التدابير التي تؤثر على التجارة في الخدمات؛ يغطي جميع الخدمات في أي قطاع باستثناء الخدمات المقدمة في إطار ممارسة السلطة الحكومية( مثل الشرطة والعدالة.)

وفيما يلي تفصيل للأجزاء الاتفاقية:

[24]-خليل دمشقية- نهاد-2010 –الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية-برنامج الأمم المتحدة الانمائي- دمشق.

## هيكل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

| | |
|---|---|
| المقدمة | |
| الجزء 1 | النطاق والتعريف |
| المادة 1 | النطاق والتعريف |
| الجزء 2 | الالتزامات والضوابط العامة |
| المادة 2 | معاملة الدولة الأكثر رعاية |
| المادة 3 | الشفافية |
| المادة 3 مكرر | إفشاء المعلومات السرية |
| المادة 4 | زيادة مشاركة البلدان النامية |
| المادة 5 | التكامل الاقتصادي |
| المادة 5 مكرر | اتفاقات تكامل أسواق المال |
| المادة 6 | التنظيم على الصعيد المحلي |
| المادة 7 | الإعتراف |
| المادة 8 | الإحتكارات والموردون الوحيدون للخدمات |
| المادة 9 | الممارسات التجارية |
| المادة 10 | تدابير الضمانات الطارئة |
| المادة 11 | المدفوعات والتحويلات |
| المادة 12 | القيود الهادفة إلى حماية ميزان المدفوعات |
| المادة 13 | المشتريات الحكومية |
| المادة 14 | استثناءات عامة |
| المادة 14 مكرر | استثناءات أمنية |
| المادة 15 | الإعانات |
| الجزء 3 | التعهدات المحددة |
| المادة 16 | الوصول إلى الأسواق |
| المادة 17 | المعاملة الوطنية |
| المادة 18 | التعهدات الإضافية |
| الجزء 4 | التحرير التدريجي |
| المادة 19 | التفاوض بشأن التعهدات الخاصة |
| المادة 20 | جداول التعهدات الخاصة |
| المادة 21 | تعديل الجداول |
| الجزء 5 | أحكام مؤسسية |
| المادة 22 | التشاور |
| المادة 23 | تسوية المنازعات والإنفاذ |
| المادة 24 | مجلس التجارة في الخدمات |
| المادة 25 | التعاون الفني |
| المادة 26 | العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى |
| الجزء 6 | أحكام ختامية |
| المادة 27 | الحرمان من المنافع |
| المادة 28 | التعاريف |

## المبحث الثالث: متطلبات تطوير الأداء المصرفي في إطار منظمة التجارة العالمية

### *المطلب الأول: مفهوم الأداء المصرفي في بيئة الأعمال الحديثة الالكترونية*

تعُدالأعمال المصرفية الإلكترونية المفهوم الذي ظهر للتعبير عن إنجاز الأعمال المصرفية عبر الإنترنت، في بيئة افتراضية

تعريف الأعمال المصرفية الإلكترونية: الأعمال المصرفية الإلكترونية هي إنجاز العمليات البنكية من خلال أية قناة إلكترونية (الإنترنت، الهاتف، الهاتف النقال....) مما يتيح للعميل القيام بنشاط مصرفي على مدار الساعة (7x24)

لا تحتاج الأعمال المصرفية الإلكترونية لاستخدام الورق، فهي تتم بإنجاز الأعمال المصرفية بطريقة أسرع وأفضل باستخدام تبادل البيانات إلكترونياً Electronic Data Interchange (EDI)

**الخدمات المصرفية الالكترونية في سوريا:**[25]

1-الخدمات المصرفية عبر الهاتف

2-الخدمات المصرفية عبر الانترنت

3-الصراف الآلي وبطاقات الائتمان

4- الخدمات المصرفية عبر الجوال والرسائل النصية

**أولا: الخدمات المصرفية عبر الهاتف:**

1- تحويل الأموال

2- الاستفسار عن الأرصدة في حساباتك

3- الاستفسار عن آخر 10 تعاملات تمت في حسابك

4-طلب دفتر شيكات أو كشف حساب

[25]-الأعمال المصرفية الالكترونية -2006-البنك العربي سوريا

5-طلب إيقاف بطاقات جهاز الصراف الآلي

**ثانيا:بعض الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت:**

1-Inquires استفسارات عن:

- لوائح البنوك
- أسعار العملات
- كشوفات عبر الإنترنت

2-وظائف الحسابات Account Operation:

- كشف الحسابات
- طلب دفتر شيكات
- تحويل الأموال
- إيقاف الشيكات

**إنجاز خطابات الاعتماد LC عبر إنترنت:**

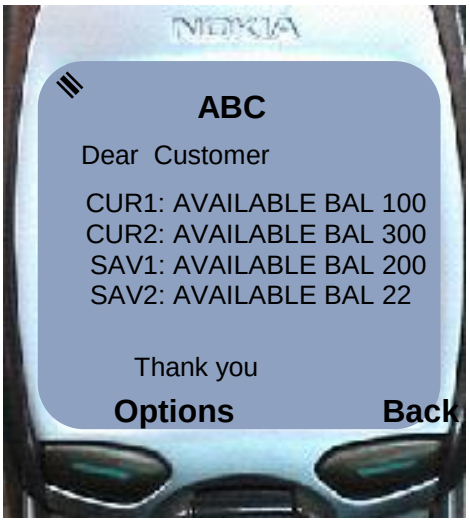
- تطبيق طلبات الاعتماد عبر الإنترنت
- تحويلات خطابات الاعتماد عبر الإنترنت
- نموذج لطلب الاعتماد
- الاستفسار عن الاعتمادات للاستيراد

**ثالثا: خدمات جهاز الصراف الآلي وبطاقات الائتمان:**

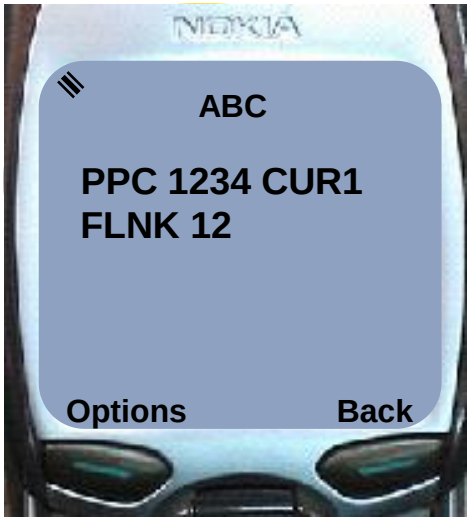
صمم جهاز الصراف الآلي وبطاقات الائتمان، لتوفير الوقت والجهد ,ليكون العميل قادراً على تنفيذ عدة معاملات مصرفية من أي مكان يشاء وفي أي وقت.

**رابعا :الخدمات المصرفية عبر الجوال والرسائل النصية:**

1- الاستفسار عن الأرصدة:




2- الدفع المقدم:




**3- الحوالات المالية :**

- بين بطاقات الزبائن
- بين الحسابات/البطاقات المحددة مسبقاً




**منافع الأعمال المصرفية الإلكترونية:**[26]

1- يمكّن البنوك من تشغيل العديد من أنشطتها باختصار الوقت والمال، من خلال توفير المعلومات الوافية لزبائنها حول الخدمات المصرفية.

2- تنفيذ المزيد من الحملات واستهداف زبائن أكثر

3- اختصار التعاملات المصرفية من خلال تكملة المعلومات وتوحيد العمليات

4- تفعيل منتجات جديدة بشكل أفضل وأسرع

**مزايا وفوائد الخدمات المصرفية الإلكترونية:**

- إمكانية إجراء تعاملاتك المصرفية من بيتك أو مكتبك أو الفندق وغيرها، بخصوصية تامة، حيث يمكنك الوصول إلى الأسواق العالمية.
- إمكانية إجراء تعاملاتك المصرفية في أي وقت وعلى مدار الساعة (7 X24)
- الأعمال المصرفية غيرت العلاقات بين البنوك وزبائنها.

**المفهوم الجديد للأعمال المصرفية الإلكترونية**

**"The Banks That Never Close."**

**"البنك الذي لا يغلق أبوابه"**

[26]- الأعمال المصرفية الالكترونية -2006-البنك العربي سوريا

***المطلب الثاني: متطلبات المصارف في بيئة الأعمال الحديثة الالكترونية:***

هذه المتطلبات تسهل من عملية انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية:

1. ضرورة الاهتمام باستيعاب أساليب التكنولوجيا بسرعة وكفاءة واقتناء الوسائل الحديثة وتطبيقها على نحو سليم,حتى يمكن للبنوك الصمود أمام المنافسة الشديدة في ظل إزالة القيود والحدود أمام المعاملات في إطار العولمة التي تمتد آثارها بسرعة مذهلة لتشمل كل جوانب الحياة.

2. الاهتمام بتنمية الموارد البشرية في البنوك وتهيئة العاملين وتطوير نوعية تدريبهم بما يتواكب مع مستحدثات العصر وذلك عن طريق إيفادهم في بعثات تدريبية لاستيعاب وسائل التكنولوجيا المستخدمة في البنوك والاستعانة بخبراء في تكنولوجيا المعلومات لتدريب كوادر قادرة على استخدام الأدوات المعاصرة .

3. ضرورة سن التشريعات التي تحفظ حقوق كل من البنوك والعملاء في حالة البنوك الالكترونية وخاصة فيما يتعلق بالتوقيع الالكتروني والذي يعد الشرط الأساسي للمعاملات الدولية والمحلية عبر الانترنت .

   وتجدر الإشارة إلى أن التوقيع الالكتروني يعتمد على عنصرين أساسيين:

   أ- التعريف بالشخص الذي يحق له حق التعامل والدخول إلى المؤسسة أو البنك عبر الإنترنت.

   ب- اعتماد رقم سري أو رمزي معين للتعريف بالشخص.

4. العمل على وضع مبادئ مناسبة لإدارة المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية الالكترونية.

5. يجب أن يكون العملاء على دراية كافية بالتعامل مع الحاسبات الآلية حتى يستطيعوا انجاز عملياتهم المصرفية بأسرع وقت ممكن وتنمية قدرتهم على استخدام شبكة الانترنت في معاملاتهم المصرفية ,كما يجب أن يكون العملاء ملمين تماما بجميع الخدمات المصرفية.

6. ضرورة حصول البنوك على ترخيص بتقديم الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت وذلك لحماية البنوك ذاتها من المخاطر التشغيلية المرتبطة بتقديم تلك الخدمات وحماية

السوق المصرفي المحلي وأصحاب المدخرات من الانسياق وراء الإعلانات الوهمية عن تقديم خدمات مصرفية متميزة من غير المرخص لهم بذلك ,بالإضافة إلى حماية الأمن القومي من عمليات غسيل الأموال المحتملة قد تتم عبر الشبكة.

7. الاهتمام بتطوير خدمات التوزيع, فقد يحتاج بنك الانترنت إلى إرسال بعض المستندات للعميل كالاعتمادات المستندية أو دفتر شيكات وهي المستندات التي يلزم تسليمها باليد ,لذا لابد من توفر شركة للتوزيع المأمون التي تستطيع تسليم هذه المستندات إلى العميل في أدق وأسرع وقت.

8. من أجل إيجاد آلية متكاملة للربط الالكتروني بين البنوك لابد من توفر قاعدة بيانات متكاملة وشاملة بين البنوك.

9. السرية والأمان: كل عملية إلكترونية لها رمز تعريف خاص بها، وكلمة سر لحماية رمز التعريف متضمنة:

- أمن كمبيوتر العميل
- أمن قناة الاتصال
- أمن الكمبيوتر الخادم (سيرفر).

## المبحث الرابع: اتفاقيات بازل وتأثيرها على النظام المصرفي السوري:

يعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، وفي إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، وفي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية.

## أولاً: نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية:

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما كبيرا بحجم رأس المال نظرا لأنه خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنوك لخسائر بسبب توظيف الأموال في عمليات بها مخاطر[27] لذلك وضع هؤلاء الخبراء معايير لقياس كفاية رأس المال، وأولى هذه المعايير المستخدمة كانت نسبة رأس مال البنك إلى إجمالي الودائع منذ سنة 1914، وحددت هذه النسبة بـ 10% عالميا، الذي ساد إلى غاية 1942 ثم تخلت عنه المصارف الأمريكية خاصة، وبعد الحرب العالمية الثانية، استخدمت السلطات النقدية والمصارف معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول باعتبار أن الأهم بالنسبة للبنك هو كيفية استخدام الأموال في التوظيفات والاستثمارات باستثناء بعض الأصول كالأوراق المالية الحكومية،القروض المضمونة من الحكومة، وقد ظهرت هذه الفكرة سنة 1948.

وإدراكا من الدول الصناعية الكبرى لأهمية وخطورة القطاع المالي وخاصة قطاع المصارف فقد حرصت مجموعة الدول العشر ⁕ على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية⁕⁕ للرقابة على البنوك مع نهاية 1974، وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1975 بمدينة بال السويسرية. لذلك سميت هذه اللجنة ببازل للإشراف المصرفي، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة.

وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات، ويمثل أسلوب وضع القواعد والمعايير في مختلف المجالات أحد أهم مظاهر التطور في العلاقات الدولية المعاصرة.

---

[27] عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1994، ص 192.

* تتألف لجنة بازل من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، لوكسمبورغ، سويسرا.

** بنك التسويات الدولي: هيئة دولية تهتم بالتعاون النقدي والمالي على المستوى الدولي، وهو يتخذ شكل بنك البنوك المركزية.

والهدف من قيام هذه اللجنة هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك من خلال ما يلي[28]:

1. تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي برمته ويحقق الاستمرار في الأسواق المالية العالمية.
2. فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.
3. التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة، ومشاركة تلك السلطات مراقبة وتنظيم التعامل مع المؤسسة المالية الأجنبية، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة الرقابة المصرفية.
4. تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك[29].
5. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
6. تسيير عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية المتمثلة في كثير من الأحوال في البنوك المركزية ومن ثم محافظي هذه البنوك.

## ثانياً: اتفاقية بازل الأولى:

بعد عدة جهود واجتماعات قدمت لجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال الذي عرف باتفاقية بازل 01 في 1988 ليصبح اتفاقا عالميا، وبعد عدة أبحاث وتجارب وضعت نسبة عالية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها، فقدرت هذه النسبة بـ 8% والتي طبقت ابتداء من نهاية 1992 لكي يتم هذا التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدء من 1990. كما كرست لجنة بازل جهودها لدراسة موضوع كفاية رأس المال، وقد توصلت بداية الثمانينات إلى أن نسبة رأس المال في البنوك دولية النشاط الأساسية قد تضاءلت بنسبة كبيرة، وذلك بسبب تزايد المخاطر الدولية، مما دفع اللجنة إلى السعي لإيقاف تآكل مستويات رؤوس الأموال في البنوك وإيجاد نوع من التقارب في نظم قياس كفاية رأس المال، وبذلك ظهرت الحاجة إلى وجود إطار دولي موحد لتقوية النظام المصرفي العالمي والقضاء على المنافسة الناتجة عن الاختلافات في متطلبات ورؤوس الأموال الخاصة وبعد ذلك ظهر نظام أطلق عليه اتفاقية بازل لكفاية رأس المال.

---

[28] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الإصلاح المصرفي، العدد 17 ماي 2003، السنة الثانية، ص 13.

[29] د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك,الدار الجامعية,مصر، ص 81.

وقامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يضاف إلى ذلك دولتان هما سويسرا والمملكة العربية السعودية أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر، وتضم بقية دول العالم.

وتتحدد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية:

1. ربط احتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن الأنشطة المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته؛
2. تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين.

أ- **رأس المال الأساسي:** وتشمل حقوق المساهمين الدائمة العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، وبدون الأسهم الممتازة المتراكمة ويضاف إليه هوامش الربح غير الموزعة أو المحتجزة.

ب- **رأس المال التكميلي:** تشمل الاحتياطات غير المعلنة ويضاف إليها احتياطات مواجهة ديون متعثرة وكذا يضاف الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين وبالإضافة إلى الأوراق المالية (من الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة) ويجب كذلك احترام الشروط الأساسية الآتية في رأس المال:

- أن لا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.
- أن لا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس المال الأساسي.
- أن لا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا، ثم تحدد بـ 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر لأنها لا ترق إلى حقوق الملكية.
- تخضع احتياطيات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة مثل خصم نسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول، وكذا الأوراق لمالية التي تتحول إلى أسهم.
- يشترط لقبول أية احتياطيات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يكون موافقا عليها ومعتمدا من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح لها، ويحسب معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:
- $$\frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى + الشريحة الثانية}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مبرمجة للخطر}} = < 8\%$$

**الجدول رقم 3:** أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر داخل الميزانية حسب نسبة بازل:

| أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر داخل الميزانية حسب نسبة بازل | |
|---|---|
| **درجة المخاطر** | **نوعية الأصول** |
| % 0 | – النقدية<br>– المطلوبات من الحكومات المركزية بالعملة المحلية والممولة بها؛<br>– المطلوبات بضمانات نقدية وبضمانات أوراق مالية صادرة من الحكومات المركزية من دول OCDE أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية لدول OCDE |
| 0% أو 10% أو 20 % أو 50% حسبما تقرر السلطات المحلية | المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من أو المغطاة بواسطة إصدارات أوراق مالية من تلك المؤسسات |
| % 20 | – المطلوبات المضمونة من بنوك التنمية متعددة الأطراف، وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة عن تلك البنوك<br>– المطلوبات من البنوك المسجلة في دول OCDE وكذا القروض المضمونة منها<br>– المطلوبات من شركات الأوراق المالية المسجلة في دول OCDE والخاضعة لاتفاقيات رقابية وكذا مطلوبات بضمانات تلك الشركات<br>– المطلوبات من البنوك المحلية خارج دول OCDE والمتبقي على استحقاقها أقل من عام وكذا القروض المتبقي عليها أقلمن عام والمضمونة من بنوك مسجلة خارج دول OCDE<br>– المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المحلية في دول OCDE والتي لا تتضمن مطلوبات الحكومة المركزية والقروض المضمونة بواسطة إصدارات أوراق مالية من هذه المؤسسات<br>– النقدية تحت التحصيل |

| | |
|---|---|
| %50 | – القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية التي يشغلها المقترضون أو التي سيؤجرونها للغير |
| %100 | – المطلوبات من القطاع الخاص<br>– المطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول OCDE والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام<br>– المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OCDE والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام<br>– المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OCDE ما لم تكن ممنوحة بالعملة الملحية وممولة بها<br>– المطلوبات من الشركات التجارية المملوكة للقطاع العام<br>– المباني والآلات والأصول الأخرى الثابتة<br>– العقارات والاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات في شكل مساهمات في شركات أخرى لم تدخل في الميزانية الموحدة للبنك<br>– الأدوات الرأسمالية التي أصدرتها بنوك أخرى ما لم تكن قد استبعدت من رأس المال<br>– باقي الأصول الأخرى. |

**الجدول رقم 3: أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر داخل الميزانية حسب نسبة بازل**[30]

ومن أجل ذلك وضعت لجنة بازل مقياسا للمخاطر وصنفت كافة أصول المصارف إلى أربع فئات ترجيحية للمخاطر تتراوح من صفر إلى 100 % طبقا للمخاطرة الائتمانية للمقرضين فمثلا[31]:

- القرض الذي يقدم إلى شركة أو مؤسسة قطاع خاص يمثل مخاطر 100%
- قرض يقدم إلى الحكومة أو مؤسسة حكومية يمثل مخاطر تبلغ صفر 60%
- القروض بين المصارف المحلية تمثل مخاطرة 20%

وتتطلب منهجية لجنة بازل الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال مقارنة بإجمالي الأصول المقومة طبقا للمخاطر بنسبة 8%.

[30] المصدر: د. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص 289.

[31] ناجي التوني،الإصلاح المصرفي، مجلة جسر التنمية، العدد السابع عشر، أيار 2003.

وتتميز الاتفاقية بالسهولة في مجالات التطبيق والمقارنة والإشراف والمراجعة ولقد أدى تطبيقها إلى وقف التدهور في معدلات رأسمال المصارف. ومن خلال الجدول نستطيع أن نميز بين المطلوبات من القطاع العام والمطلوبات التي تعبر حدود الدولة إلى القطاع العام الأجنبي، وتخضع مطلوبات طويلة الأجل من البنوك الأجنبية إلى نسبة وزن 100%، وتوجد هناك مجموعة من أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك. وتقسم تصنيف الدول إلى مجموعتين:

- ❖ المجموعة الأولى: تتكون من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة والتي تضم كل دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية والمملكة العربية السعودية.
- ❖ المجموعة الثانية: تتمثل باقي دول العالم واعتبرتها لجنة بازل دول ذات مخاطر مرتفعة.

## ثالثاً: أهداف لجنة بازل:

تهدف لجنة بازل إلى ما يلي:

- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة من الفرو قات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.
- العمل على إيجاد آليات مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تذيع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك.

## رابعاً: دوافع تطوير اتفاقية بازل الأولى:

هناك عدة أسباب ودوافع لاتفاقية بازل وكان الهدف من وراء ذلك هو تغيير أساليب إدارة البنوك والرقابة عليها ومن بينها ما يلي:

* **دافع التغير**: ونلخص دافع التغير في الأسباب التالية[32]:

- التطورات السريعة والأساليب الحديثة خصوصا في التكنولوجيا التي ساهمت في تقييم العديد من الخدمات المصرفية وإعادة هيكلة القطاع المالي عالميا.

[32] ناجي التوتي، الإصلاح المصرفي، مجلة جسر التنمية، العدد السابع عشر، الكويت، أيار 2003

- تقسيم المخاطر إلى أربع فئات فقط هو تقسيم غير كاف لعكس صورة شاملة ودقيقة عن جودة أصول المصرف.
- التحديات التي حدثت في العمليات المصرفية والتي كان هدفها الأساسي تفادي الآثار السلبية لمعيار بازل.
- رغم ما حققته لجنة بازل في زيادة رأسمال المصارف عالميا خلال السنوات الأخيرة، إلا أن التطورات المالية أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل بحيث أصبحت الاتفاقية أقل إلزاما ومجرد خطوة عريضة يمكن إتباعها.
- توسيع الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعة وليس فقط مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته.

* **مبادرات تطوير الاتفاقية:** على هذا الأساس كان هناك عدة مبادرات لتطوير اتفاقية بازل أهمها:

مشروع جولدستين لتقوية المعايير المصرفية الدولية: يهدف هذا المشروع لتحقيق ما يلي:

- إفصاح وشفافية أكبر لمدى تدخل الحكومة في عمليات الجهاز المصرفي، وتوضيح معايير للحد الأدنى من الشفافية التي يجب توفرها في هذا المجال.
- تغير معيار كفاية رأسمال الدولي المعمول به حاليا، بحيث يفرق بين نوعين رئيسيين من الأنظمة المصرفية الدولية، حيث أن النوع الأول يختص بالدول التي مازالت تعاني من مشاكل الأزمات المصرفية، أما النوع الثاني فهي تلك التي تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار في جهازها المصرفي.
- إعطاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دور أكبر للرقابة على الأعمال المصرفية ذات الطابع الدولي.
- الحث على تخصص البنوك التجارية المملوكة للحكومات بزيادة التنافسية بين البنوك محليا وتقليص دور الدولة، وفتح رأس مال البنوك الأجنبية والمحلية.

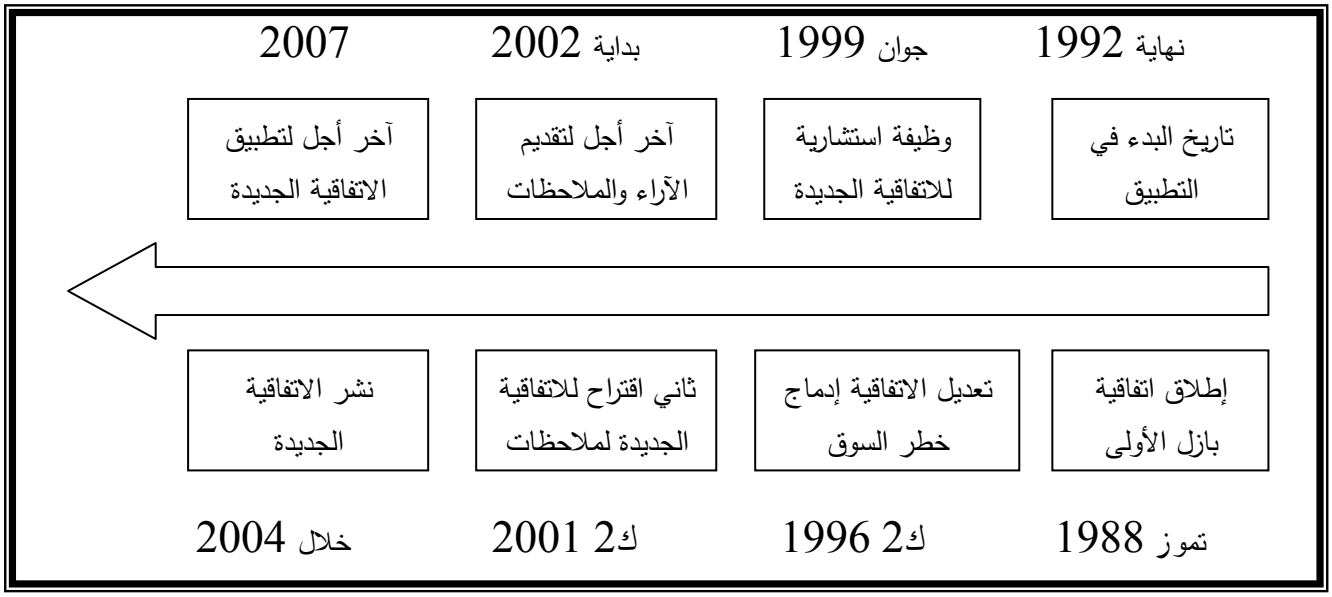
**<u>مقترحات صندوق النقد الدولي</u>**: إن أهم المقترحات في تعزيز تصنيف المخاطر الائتمانية وزيادة الاعتماد على وكالات التصنيف العالمية في هذا المجال، ولكن يؤخذ على هذا الاقتراح فشل وكالات التصنيف في التنبؤ بأزمات النقد الآسيوية قبل حدوثها في 1997-1998 وأخيرا الأزمتين الأرجنتينية والبرازيلية، كما أنه سيؤدي إلى وضع سلطات أكبر مما ينبغي في أيدي وكالات التصنيف، خصوصا وأن الدول النامية التي تمر بمرحلة التحول تتخوف من عدم عدالة

التصنيف، وأيضا زيادة الدور الإشرافي والعمل على خلق التنسيق والتوافق بين الأنظمة المحاسبية وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية، إضافة إلى الاتفاق على تقديرات نوعية تعكس كفاءة الإدارة المصرفية وقوة الأنظمة والرقابة المالية وسلامة التخطيط الاستراتيجي.

## خامساً: اتفاقية بازل الثانية :

وعندما بدأ التفكير في تعديل اتفاق كفاية رأس المال بازل I في نهاية التسعينات استقر الرأي وخاصة تحت تأثير رئيس لجنة بازل آنذاك ماكدونا بألا يقتصر الأمر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال[33]، و أن تنتهز فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي إدارة المخاطر بحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنك نفسها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر وتتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعة وليس فقط مجرد ضمان استقرار البنك وكفاءة إدارية.

**الشكل رقم 1: مسار تطور لجنة بازل للرقابة المصرفية[34]**




وفي 16 يناير 2001 تقدمت لجنة بازل باقتراحات جديدة أكثر تحديدا وتفصيلا لمعدل الملاءمة المصرفية وأرسلت التعليقات إلى الهيئات (صندوق النقد الدولي) والمعنيين المختصين قبل نهاية شهر ماي 2001 لكن النسخة النهائية تم صدورها في نهاية 2001، ثم تمديد مهمتها في نهاية عام 2005 بسبب كثرة الترددات والملاحظات، ويقوم الاتفاق الجديد على ثلاث أسس هي:

[33] تقرير صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر 2004،

[34] Source : Bernarl L'hoest, Réforme de Bale Enjeux et Opportunités, Avril 2002, P:3

- طريقة حديثة لقياس كفاية رأس المال المرجح لمواجهة مخاطر السوق،التشغيل،الائتمان.
- ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة أي أن يكون للبنك الخاضع لإشراف الجهات الرقابية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك.
- نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره أي يجب على كل بنك الإفصاح عن رأسماله ومدى تعرضه للمخاطر والطرق المتبعة لتحديد حجم المخاطر حتى يعلم عملائه ودائنوه ليتمكنوا من مواجهة المخاطر.

- **الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II**

| الدعامة الأولى | الدعامة الثانية | الدعامة الثالثة |
|---|---|---|
| **متطلبات الحد الأدنى:**<br>• لا تغيير في معدل الممثل 8% كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق<br>• تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية<br>• بالنسبة للمخاطر الائتمانية هناك ثلاث أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب القيم الداخلي، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع المعلومات وإدارة المخاطر<br>• بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك | **عمليات المراجعة الرقابية:**<br>• أربعة مبادئ رئيسية<br>• يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة<br>• يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.<br>• تعيين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامها بذلك<br>• يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال على المستوى المطلوب، واتخاذ | **انضباط السوق:**<br>• يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية<br>• هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي نطاق التطبيق، تكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر بالإضافة إلى كفاية رأس المال. |

| | | |
|---|---|---|
| ثلاثة أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهو أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة. | إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى<br>• هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر التركز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهانات. | |

**[35]الجدول رقم4: الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II**

ولتحقيق هذه الأهداف ارتكز الإطار الجديد للجنة بازل الثانية على ثلاثة دعائم أساسية:

❖ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال :تحدد هذه الدعامة المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، أي كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8% من مجمل الموجودات الموزعة بالمخاطر (المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق)

❖ المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال: هي الرقابة المستمرة من قبل الجهات الإشرافية على التزام البنوك بالوفاء بمتطلبات رأس المال أحد الركائز الثلاثة التي يقوم عليها إطار لجنة بازل II لكفاية رأس المال.

❖ انضباط السوق: تهدف هذه الدعامة إلى تحسين وتدعيم درجة الأمان والصلابة في البنوك والمنشآت التمويلية ومساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق، وتعزيز انضباط السوق عن طريق درجة الشفافية وعملية الإفصاح

## سادساً: الخصائص الجديدة لمقترحات كفاية رأس المال:

تضمن الاتفاق الجديد ثلاث دعائم كما ذكرناهم سابقا، الدعامة الأولى تتمثل في متطلبات الحد الأدنى والدعامة الثانية تتجه نحو عمليات المراجعة الرقابية على البنوك وهي مرتبطة بمبادئ إدارة البنوك، والدعامة الثالثة تتعلق بانضباط السوق، ويمكن أن نلخص الخصائص الجديدة التي أخذت بها مقترحات كفاية رأس المال الجديدة فيما يلي[36]:

1- **نظرة متكاملة للمخاطر**: جاء التعديل الجديد لاتفاقية كفاية رأس المال، منطلقا من فكرة أوسع للمخاطر، وأن الأمر ليس مجرد ضمان حد أدنى لمستلزمات رأس المال بل أن هناك ضرورة لنظرة أوسع للمخاطر تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان لإدخال المظاهر الأخرى للمخاطر

[35] المصدر: تقرير صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر ص18.

[36] د. بلعزوز بن علي، إليفي محمد، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل II، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 2006، ص 48.

وبخاصة مخاطر التشغيل، فضلا عن أن التعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للبنك والتحقق من الوفاء بها، ومن هنا أضاف اتفاق بازل II الدعامة الثانية المتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية.

2- **حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر:** جاء اتفاق بازل II لإضفاء مزيد من الاحتكام لتقدير السوق لهذه المخاطر، فالفكرة الرئيسية لمفهوم المخاطر وفق التعديل، هو أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق، فمع مراعاة المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك ظهرت فكرة رأس المال الاقتصادي* والتي تمكن البنك من تحديد مدى كفاية رأس المال استنادا إلى مستوى المخاطر المتوقعة.

3- **إلغاء التمييز مع زيادة المرونة:** عمدت اللجنة إلى إلغاء التمييز بين الدول فالمخاطر هي المخاطر أينما كانت ، والسوق وحدها هي الأكثر قدرة على تقديرها، وذلك عن طريق توفير المزيد من المرونة أمام البنوك في تطبيقها لمعايير كفاية رأس المال الجديد، واستمرار لمنطق توفير أكبر قدر من المرونة لمراعاة ظروف الدول والبنوك، وتمثل التعددية في الأساليب المتاحة ليس فقط مزيدا من الخيارات والمرونة أمام البنوك وإنما ترشد أيضا إلى مسار ممكن للتطور والتقدم في أساليب إدارة المخاطر.

## سابعاً: مقومات البنية الأساسية للقطاع المصرفي للاستجابة إلى بازل II:

الانتقال من تطبيق أحكام بازل I إلى أحكام بازل II ليس مجرد استبدال مجموعة من القواعد بمجموعة أخرى، ولكنه تحول كامل في مفهوم إدارة المخاطر مما يفترض توافر العديد من العناصر في البيئة الأساسية للقطاع المصرفي بشكل عام.وفيما يلي نشير إلى عدد من مقومات البنية الأساسية للقطاع المصرفي اللازمة للاستجابة إلى بازل II وتكمن في النقاط التالية[37]:

### 1. تطوير النظم المحاسبية:

إن ما تفرضه القواعد والمعايير الدولية والمحلية للنظم المحاسبية فقد حرصت لجنة بازل للرقابة على البنوك على التشاور المستمر مع مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحقيق أكبر قدر من التناسق بين الأمرين، وكذلك لا يخف أن الحديث عن الدعامة الثالثة عن انضباط السوق وما تتطلبه من العمل على تطوير قواعد الشفافية ونشر المعلومات من جانب البنوك يستلزم تطويرا مكملا في مجال النظم المحاسبية المطبقة والإفصاح عن البيانات والتقارير المالية.

* رأس المال الاقتصادي: يعني تلك الأصول التي يجنبها البنك لمواجهة المخاطر المترتبة على كل من عملياته.

[37] تقرير صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-26.

### 2. مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية:

لا يقتصر النجاح في تطبيق بازل II على تطوير أساليب إدارة البنوك وهيئات الرقابة، بل يتطلب الأمر فوق ذلك لتطوير عدد من المؤسسات المالية الأخرى المساعدة لنجاح تطبيق الاتفاقية، وبالنسبة لعدد كبير من الدول النامية وبشكل عام البنوك الصغيرة والمتوسطة. فإنه يصعب علينا الاستناد إلى نظم ونماذج تقدير المخاطر الداخلية، مما يفرض عليها الاعتقاد في كثير من الأحيان على تقديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية أو هيئات ضمان الصادرات. ويتمتع عدد من الدول النامية بوجود مؤسسات محلية لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، ومن المطلوب أن تطور هذه المؤسسات أساليب أعمالها وأن تتقارب مستويات أدائها المهني مع مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية العالمية ومع الإعداد لتنفيذ الاتفاقية، فإن مثل هذه المؤسسات مدعوة لمزيد من التطور لمواجهة احتياجات المرحلة القادمة.

### 3. تطوير الكفاءات البشرية:

يعتبر تنفيذ أحكام اتفاق بازل II من الأنشطة ذات الكثافة العالية للعمل، وهو يتطلب فضلا عن ذلك نوعية عالية من الكفاءات البشرية، سواء في التحليل المالي، أو في وضع النظم المحاسبية ومراجعتها، أو من حيث الكفاءات الفنية التكنولوجية في ميدان تقنيات المعلومات، وكل هذا من شأنه أن يزيد احتياجات كل من البنوك والجهات الرقابية والإشرافية لهذه التخصصات الفنية وبالتالي الطلب على هذه العمالة الجديدة، ولذلك فإن الأخذ ومتابعة أحكام اتفاق بازل II سوف يتطلب بذلك جهود كبيرة في ميدان التدريب ونظم التعليم بصفة عامة حتى يمكن توفير الكفاءات المطلوبة.

وفيما يلي سنورد الجدول رقم (5)[38] الذي يتحدث عن التحديات والتأثيرات لدى تطبيق مقررات بازل2 :

[38] المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، بازل II فرصة أم تحد، العدد 272، 2004، ص 13

| تحديات وتأثيرات تطبيق بازل الثانية | | | |
|---|---|---|---|
| **الجهة** | **الوضع الحالي** | **تأثيرات بازل II** | **التحديات** |
| **البنوك** | استخدام مقارنة واحدة لتحديد رأس المال الرقابي | • الحاجة إلى تطبيق إطار لإدارة المخاطر يربط بين رأس المال الرقابي والمخاطر الاقتصادية<br>• الحاجة إلى اختيار مقاربات المخاطر الائتمانية والتشغيلية<br>• الحاجة إلى جمع تخزين وتحليل معلومات جديدة وشاملة<br>• الحاجة إلى اعتماد ممارسات جديدة ومحسنة على مستوى المؤسسة. | • تفسير التنظيمات الجديدة وفهم آثارها على الأعمال<br>• إدارة التغيرات على ثقافة المخاطر<br>• المحافظة على تأميم وصيانة الإدارة العليا والتنفيذية<br>• مواجهة التوقعات الجديدة لدى المنظمين ووكالات التصنيف والزبائن<br>• الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار استهداف زبائن ومنتجات معينة والتخلي عن أخرى<br>• تحديد كيفية استخدام وتوظيف رأس المال الإضافي. |
| **الزبائن** | • عدم القدرة غالبا على تأمين موارد مالية للاستثمار<br>• الاعتماد على موارد خارجية كالدين والأسهم | • الحاجة إلى تصنيفات داخلية وخارجية للحصول على الائتمان<br>• مواجهة شفافية متزايدة لربحية حساباتهم<br>• الحاجة إلى جمع والإفصاح عن معلومات جديدة<br>• مواجهة احتمال الحصول على خدمة أقل ومنتجات قياسية ومعدلات فوائد أعلى؟ | • مواجهة تكاليف جديدة مترتبة عن تقديم معلومات جديدة وآنية للمقرضين<br>• تحسين العلاقات بين المستثمرين والمقترضين عبر معايير إفصاح محسنة واعتماد إدارة مركبة للعلاقات مع المدنيين<br>• استخدام مؤشرات أداء رئيسية لمراقبة الأداء<br>• مواجهة متطلبات الحصول على ضمانات أفضل<br>• إدارة عملية التصنيف. |
| **المراقبون** | • العمل في بيئة مجزأة<br>• الحاجة إلى معلومات محسنة | • الحصول على معلومات آنية قوية من خلال معايير الإفصاح التي ألزم بازل II البنوك بها<br>• اكتساب القوة لوضع الحوافز | • الحاجة إلى مهنيين متمرسين ومثقفين لتقلد مناصب لا تعود عليهم بذات المنفعة المادية التي يحصل عليها أمثالهم في المؤسسات المالية الخاصة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | لتوقع الأزمات المصرفية. | والقيام بإجراءات تأديبية استباقية وبالتالي المساهمة في تعزيز الاستقرار والتنافسية في الأسواق المالية. | • وضع تنظيمات تعكس الروابط بين المخاطر<br>• إعطاء الحوافز للبنوك لتقييم المخاطر من خلال اختيارات الضغط واعتماد سيناريوهات عدة وتحليلها. |
| **وكالات التصنيف** | • تعمل في بيئة محتكرة من قبل وكالات تصنيف عالمية، حيث تواجه الوكالات الجديدة عقبات كبيرة للمنافسة. | • نمو قطاع وكالات التصنيف لحاجة البنوك والمشاركين في الأسواق المالية إلى التصنيف<br>• المنافسة مع المؤسسات صغيرة وجديدة متحدة ضمن جمعيات معينة، مما سيؤدي إلى تحسين المنافسة وسمعة هذه الوكالات؛<br>• الاستجابة إلى متطلبات شفافية أعلى في مؤشرات التصنيف. | • العمل على تحسين سمعة الوكالات الوطنية<br>• الحصول على المرافقة الرقابية لاستخدام البنوك للمقاربة القياسية<br>• المحافظة على نوعية عالية من التصنيف<br>• الاستفادة في عملية التوسط. |
| **أسواق رأس المال** | • مواجهة التوجه الجديد نحو التوريق بالإضافة إلى مشتقات الائتمان. | • التعامل مع التوجهات المتزايدة نحو التوريق ونمو أسواق المشتقات المالية<br>• المخاطر كسندات الشركات المعروضة ضمن مجموعات أصغر<br>• النمو الجديد في سوق الدين. | • تقلص قاعدة الزبائن تسبب توجه المؤسسات ذات التصنيف المتدين إلى البنوك<br>• استحداث ثقة لدى المستثمر وتخفيض درجات التأثر بالصدمات عن طريق تطوير إطار رقابي للسوق. |

**الجدول رقم5: تحديات وتأثيرات تطبيق بازل الثانية**

وهكذا رأينا في هذا الفصل لمحة عن منظمة التجارة العالمية ومفهوم الخدمات وخصائصها ورأينا بعض الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقوم بها بعض المصارف الخاصة في سورية وركزنا على متطلبات المصارف في بيئة الأعمال الحديثة الالكترونية وأن هذه المتطلبات تسهل من عملية انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية ,كما تحدثنا عن نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية ومتطلباتها ,لأن انضمام سورية يعني أن هناك تحرير للخدمات المالية وبالتالي فإن تطبيق مقررات بازل الجديدة ضرورة تتطلبها السوق السورية لمواكبة التطورات في الاسواق العالمية والقدرة على المنافسة خاصة ان المصارف الخاصة السورية فروع لمصارف اجنبية تطبق مقررات بازل الجديدة أوتسعى لتطبيقها .

# الفصل الثاني

## تقييم أداء القطاع المصرفي في الاقتصاد السوري

**المبحث الأول: خصائص القطاع المصرفي في سورية.**

**المبحث الثاني: واقع قطاع الخدمات المصرفية في سورية.**

**المبحث الثالث: واقع القطاع المصرفي في سورية.**

# الفصل الثاني

# تقييم أداء القطاع المصرفي في الاقتصاد السوري

يعد الاقتصاد السوري من الاقتصاديات النامية التي تعاني من زيادة معدل النمو السكاني وانخفاض معدل النمو الاقتصادي ومن ثم فان الجهاز المصرفي والمالي في سورية لا يستطيع تحفيز النمو نظرا لوجود صعوبات في الإدارة ووجود البيروقراطية والتهرب الضريبي الذي يؤدي لانخفاض حجم الموارد الحكومية.
إن قيام المصارف بتمويل المشاريع الاستثمارية سوف لن يكون أحسن حالا من المالية العامة لأن الفوائد مرتفعة والمصارف لا تمول قروضا طويلة الأجل ,لأنها تسعى للربح السريع ومن ثم فهي تمول قروضا قصيرة الأجل ,هذه القروض تشجع الاستهلاك وتزداد الأسعار الأمر الذي ينعكس سلبا على المستوى العام للأسعار.

يتحدث هذا الفصل عن أهم خصائص القطاع المصرفي في سورية (التقليدية والإسلامية) والفرو قات بينهما وعن واقع الخدمات المصرفية ومدى قصور الخدمات المصرفية الحكومية وأرقام ونسب عن مدى تطور القطاع المصرفي الخاص والإسلامي.

## المبحث الأول: خصائص القطاع المصرفي في سورية

***تعريف البنك وأصل كلمة بنك:***

"يرجع أصل كلمة بنك إلى كلمة بانكو الإيطالية Banko ويقصد بها الطاولة أو المائدة التي كان يجلس عليها الصيارفة في العصور الوسطى والذين كانوا يقبلون إيداعات كبار الأثرياء والتجار ليحتفظوا بها على سبيل الأمانة على أن يقوموا بردها لهم عند طلبها ، وكانوا يحصلون مقابل ذلك على عمولات وذلك بغرض وقاية هذه الأموال من السرقة.

قام هؤلاء المصرفيون بتوظيف أموالهم الخاصة لتمويل عملياتهم التجارية إلى أن ظهرت فكرة الإيداعات والقروض والتي بدأت تحتل الصدارة في عمل هذه الفئة من التجار وسيطر على هذه المهنة في ذلك الوقت اليونان والإيطاليون وواجهت البنوك هجوما قويا من قبل المتدينين بسبب

استغلالهم الفقراء إلى أن جاء عصر النهضة وانحصر الجزء الأكبر من العمل المصرفي بين الفئات الغنية والبرجوازية.

ومع اكتشاف أمريكا انتشر العمل المصرفي ليشمل القارات المتعددة وبدأت الأعمال المصرفية تتنوع حسب الحاجة، ومع بدايات القرن التاسع عشر بدأت أغلب الحكومات الغربية بقوننة(إصدار قوانين) العمل المصرفي وأصدرت التشريعات الخاصة بهذه المؤسسات التي أصبحت من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد إذ أنها تمثل المصدر الرئيسي للائتمان أو ما نسميه بالأموال الجاهزة للإقراض وذلك لمختلف القطاعات ، كما أنها تمثل القناة الأولى التي تقوم من خلالها الحكومة بتنفيذ وتطبيق سياستها النقدية بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. [39]

**ويمكن تعريف البنك بأنه:**" مؤسسة مالية خدمية تلعب دور الوسيط بين الأشخاص الذين لديهم فائض في الأموال فوق حاجاتهم وهم المدخرون والأشخاص الذين لديهم حاجات يسعون إلى تغطيتها وسدها وهم المستثمرون."[40]

إن **التعريف المستعمل حالياً للبنك** بأنه: "المؤسسة التي تقوم بتقديم أوسع مجال في الخدمات المالية من أي مؤسسة أخرى. بهذا التعريف تصبح البنوك المؤسسات الأولى من حيث تقديم الخدمات المالية للجمهور على اختلاف طبيعة أعمالها ومجالاتها41."

والهدف من هذا التعريف تجنب تحديد مهام وأدوار معينة قد تتشابه مع ما تقوم به المؤسسات المالية الأخرى.

***خصائص المصارف التقليدية:***

- مؤسسات مالية (تعنى بالإيداع والإقراض):

فكرتها هي الاتجار بالنقود سواء النقود التي يحصل عليها أو التي تساهم في خلقها كل ذلك بغرض تحقيق الربح وسبيلها الى ذلك تلمس مختلف المصادر التي يمكن أن تحصل منها على أموال تقوم بعد ذلك باستخدامها في مختلف أوجه التوظيف المختلفة.

---

[39]- عبد الحميد ، عبد المطلب ،2007, اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات - الدار الجامعية الإسكندرية.

[40] الشعار ،محمد نضال ,2005, أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي الجندي للطباعة والنشر ، بحلب .

41-. الشعار ،محمد نضال ,2005, أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي الجندي للطباعة والنشر ، بحلب

وحيث أنها مؤسسات وساطة مالية فان الأموال التي تحصل عليها تعد من قبيل التزاماتها سواء كانوا هم أصحاب المال أم المتعاملين معها, بينما الأموال التي تستخدمها تعد من قبيل أصولها أو موجوداتها.

- تستقبل الودائع بكافة أشكالها:

1-ودائع جارية:أو تسمى ودائع تحت الطلب

2-ودائع غير جارية:ودائع لأجل -ودائع بأخطار -ودائع ادخارية -ودائع مجمدة

- تقرض الزبائن قروض متعددة:

قروض قصيرة-متوسطة-طويلة الأجل

- تمول التجارة الخارجية والداخلية:
- تقدم الخدمات للعملاء :والتي سنتحدث عنها في هذا الفصل.

تتمثل فلسفة المصارف التقليدية بأنها لا تخاطر ولا تقدم إلا على ما هو مضمون النفع بحسب الأصل والطبيعة وتجعل تبعة الخسارة على المقترض الذي تشترط عليه فائدة عن القرض و يلتزم هو بالأداء مهما كانت النتيجة. فنموذج البنك التقليدية يقوم على مبدأ سلعية النقود أي أن البنك يعتبر أن النقود سلعة يتم الاتجار فيها لا بها. ويعتمد البنك بدرجة أساسية في تحقيق الربح على الفرق بين الفائدة التي يحصل عليها من المقترضين والفائدة التي يدفعها للمودعين.

وللبنوك خصائص وسمات تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال ، وتتعلق هذه الخصائص بالربحية والسيولة والأمان ، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك والتي تتمثل في قبول الودائع ، وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية،وفيما يلي نتعرض باختصار للسمات الاساسية للبنوك[42]:

**1-الربحية:** يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف تشغيل تتمثل في الفوائد على الودائع ، وهذا يعني وفقاً لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثيراً بالتغير في إيراداتها ، وذلك بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال الأخرى لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر مؤسسات الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر.

[42] - بن علي ، بلعزوز ,2009 " الأخطار المالية في البنوك الإسلامية والتقليدية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي. قسنطينة – الجزائر.

على العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر ، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر. وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

وإذا كان للاعتماد على الودائع ( كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية ) بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فائدة عليها سواء حقق أرباح أو لم يحقق ، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة ، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، (ومن ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته ، فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول ، بل وربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق) أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك حافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها ، وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار ، هذا ويطلق أحياناً على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية ، أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات.

**2-السيولة:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ، ومن ثم ينبغي أن يكون مستعدا" للوفاء بها في أي لحظة ، وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن مؤسسة الأعمال الأخرى ، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المؤسسات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإنه وبمجرد إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم إلى سحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس,لذلك على البنك أن يحتفظ بنسبة سيولة معينة وذلك لتحقيق درجات أمان مرتفعة وقد حدد الأنظمة ما بين 10%الى 20% حجم السيولة وحددت اتفاقية بازل رأسمال المصرف أو كفاية رأس المال 8% وهذا دليل على الاهتمام بالسيولة.

**3-الأمان:** يتسم رأس مال البنوك التجارية بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر لتمويل استثماراته ، والبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا ما زادت الخسائر عن ذلك فإنها تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة إعلان إفلاس البنك لذلك يسعى البنك دائماً لكسب ثقة المودعين وهو يحرص كامل الحرص على أموالهم بما يمليه المنطق والقانون ، يعبر عن هذا الحرص ، بالضمانات التي يطلبها عن إقراضه للآخرين,وقد

حددت اتفاقية بازل كما ذكرنا كفاية رأس المال 8% وتصل الى 15% من امكانيات البنك وذلك بهدف تحقيق الأمان.

***وظائف البنوك التقليدية:***

تتمثل وظائف البنوك التقليدية بـ:

1. تعبئـة المـدخرات وتعنـي الاحتفـاظ بودائـع الأفـراد والشـركات والمؤسسـات علـى شـكل حسابات جارية وتحت الطلب دون مقابل فائدة أو على شكل ودائع لأجل مقابل فائدة.
2. خصم الأوراق التجارية أو تحصيلها في ميعاد استحقاقها.
3. فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان.
4. القيام بعمليات الإقراض ومنح الائتمان.
5. الاستثمار في الأوراق المالية.
6. تمويل التجارة الدولية.
7. تقديم خدمات أخرى مثل تأجير خزائن شخصية للعملاء وتسوية الحسابات بينهم ، قبول مـدخرات العمـلاء ، القيـام بدراسـات الجـدوى الاقتصـادية ، تقـديم استشـارات اقتصـادية ومالية، خدمات الفيزا كارد، سداد المدفوعات نيابة عن الغير، تحصيل فواتير كهرباء وماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية، شراء وبيع العملات الأجنبية،الخ.[43]

***أما المصارف الإسلامية:***

نشـأت المؤسسـات الماليـة فـي الـدول العربيـة والإسـلامية فـي العصـر الحـديث كبـديل عـن تلـك المؤسسـات الربويـة التـي تتعامـل بالفائـدة ليحـل مكانهـا مبـدأ المشـاركة فـي الـربح أو الخسـارة وللاستفادة أيضاً من الخدمات التي تخلو من الشبهات.

[43]- عبد الحميد ، عبد المطلب ،2007, اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات - الدار الجامعية بالإسكندرية.

في البداية كانت أفكار معظم العلماء والمفكرين المسلمين تقتصر على تحريم عمليات المصارف الربوية وتوجيه الانتقادات لها دون وضع البديل المناسب ولكن بعد ذلك ازداد اهتمام هؤلاء العلماء والمفكرين بإحداث مصارف فركزوا جهودهم في التعرف على مواطن الحرام في المصارف الربوية والبحث عن البديل المناسب دون مخالفة أحكام الشريعة ، ويعود تاريخ العمل المصرفي الإسلامي إلى عام 1940م عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة ، وفي عام 1950م بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في الباكستان بوضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية وكانت أول محاولة أو تجربة لتنفيذ فكرة المصارف الإسلامية في منطقة ريفية في الباكستان في نهاية الخمسينيات.

وفي عام 1963م، أنشأ في مصر بقرية ميت غمر بنك الادخار، وقام بفتح حسابات توفير تحت الطلب وحسابات استثمار سنوية وحسابات الخدمة الاجتماعية مثل الزكاة والهدايا الخيرية ولم يكتب لهذه التجربة النجاح مما حدا بالبنك المركزي لمصري والبنك الأهلي المصري أن يضعا أيديهما عليه في عام 1966م، وبالرغم من عدم نجاح هاتين التجربتين إلا أن السبعينات شهدت انطلاقه جديدة في عام 1971م بتأسيس مصرف يقوم على استبعاد الفائدة وهو مصرف ناصر الاجتماعي في مصر وهو هيئة عامة ( مصرف حكومي) من أجل تشجيع الادخار وتوسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين وتوفير العمل ومنح القروض بدون فوائد والاستثمار وفقاً لنظام المشاركة وتقديم المعونات ، ثم بعده البنك الإسلامي للتنمية في جده بالمملكة العربية السعودية عام 1974م ، فبنك دبي الإسلامي عام 1975م الذي كان البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي المتكامل الخدمات ثم توالى إنشاء البنوك الإسلامية وبيوت التمويل في البلاد الإسلامية مثل بيت التمويل الكويتي وبنوك فيصل الإسلامي.

بعد ذلك عرف النشاط البنكي الذي لا يأخذ بنظام الفائدة انتشاراً كبيراً في العديد من الدول الإسلامية الأخرى وبعض الدول الأوروبية وبدأت بعض البنوك التقليدية تنشئ فروعاً لها للمعاملات الإسلامية ، وأصبحت فكرة البنوك الإسلامية تجذب حتى غير المسلمين كونها نجحت في أن تكون أحد أعمدة الاقتصاد الوطني في البلاد التي أنشأت فيها.

وقد طرحت فكرة بديل مصرفي إسلامي أول مرة في المؤتمر السنوي الثاني سنة 1965م ومن ثم في المؤتمر الثالث سنة 1966م لمجمع البحوث الإسلامية الذي كان من توصياته مواصلة دراسة البديل المصرفي الإسلامي وطريقة تنفيذه بالاستعانة بالاقتصاديين ، ودعا المؤتمر السنوي السادس إلى إنشاء مصرف إسلامي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأدى هذا التطور إلى زيادة اهتمام البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية[44].

ويمكن تقسيم هذه المصارف من حيث علاقتها بالبنوك المركزية إلى أربعة مجموعات[45]:

**المجموعة الأولى:** وتمثل بنوك الدول التي حولت كامل مصارفها إلى مصارف إسلامية بما فيها البنوك المركزية ذاتها وهي الباكستان والسودان وإيران وهذه المصارف مندمجة مع النظام المصرفي وليست لديها مشكلات كبيرة مع البنوك المركزية .

**المجموعة الثانية:** وتمثل المصارف الإسلامية التي منحتها دولها عناية خاصة فأصدرت لها قوانين خاصة تحدد علاقتها بالبنك المركزي مع بقاء النظام المصرفي التقليدي على حاله مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة وماليزيا .

**المجموعة الثالثة:** وتمثل المصارف التي أصدرت دولها قوانين استثنائية أو مؤقتة خاصة بالبنوك الإسلامية والتي حصلت على إعفاءات صريحة أو ضمنية ، كاملة أو جزئية ومثالها المصارف الإسلامية التي نشأت في مصر والأردن والبحرين والفلبين والكويت .

**المجموعة الرابعة:** وتمثل مجموعة البنوك التي قامت دون تنظيم خاص يحكمها ، ودون إعفائها من النظم المصرفية التقليدية مثل البنوك في الدنمارك وبريطانيا .

وزاد انتشار المصارف الإسلامية بشكل كبير وملحوظ في فترة التسعينيات وحتى هذه الفترة وحدثت نقلة نوعية في مفهوم ومهام العمل المصرفي الإسلامي حيث اتسمت هذه المرحلة بما يلي[46]:

- تطوير الآليات المصرفية وابتكار أدوات جديدة.
- اندماج عدد من المصارف الإسلامية فيما بينها.
- التفاعل والتحاور مع الهيئات المصرفية العالمية والمصارف المركزية.

---

[44]- جنيط ، مريم "2009 , الأزمة المالية و معالم البديل الإسلامي " مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي - جامعة الجنان –لبنان.

[45]- الطراد ، إبراهيم " 2003 ,علاقة لمصارف الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي الأردني"المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي مكة المكرمة ,جامعة أم القرى ,كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

[46]- العماري ، سالم 2005م " المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي" مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية. بدمشق –المريديان .

- ظهور المنظمات الإسلامية الداعمة للصناعة المالية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية والمجلس العام للبنوك الإسلامية بالبحرين بجانب مجلس الخدمات المالية الإسلامية .

- افتتاح فروعاً للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية العالمية.[47]

***تعريف المصرف الإسلامي:***

تعد البنوك الإسلامية منظمات اقتصادية تهدف إلى تسيير تداول الأموال واستثمارها في ظل مبادئ الشريعة الإسلامية ، ويميزها عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية استبعاد الفائدة آخذاً وعطاء ، وتتسم علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه فلا يحدد عائداً مسبقاً على الأموال المودعة لديها كما أنها يمكن أن تقدم أموال لعملائها على أساس المضاربة أو المشاركة وتقوم البنوك التقليدية مقابل عملات تتقاضاها ما دامت تدور في دائرة الحلال ، ويتكون جانب الموارد في الميزانية.

من رأس المال إلى جانب الودائع الجارية والودائع مع التفويض بالاستثمار ، أما جانب الاستخدام فيشمل العديد من المجالات من بينها التمويل بالاستثمار في جوانب المضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة وإن كان هناك قروض فهي قروض حسنة بلا فائدة.

**وهناك تعاريف أخرى للبنوك الإسلامية نذكر منها:**

"البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية نقدية، تعمل على جذب الموارد النقدية من الأفراد وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للاقتصاد الإسلامي، وبما يخدم المجتمعات وينمي اقتصادياتها ويحقق عدالة التوزيع"[48]

وتعرف أيضا بأنها: "عبارة عن مؤسسات مالية إسلامية تقوم بمزاولة النشاط المصرفي والاستثماري في ظل معالم الإسلام، فهي تقوم بجمع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية في حدود نطاق الضوابط الشرعية الإسلامية"[49]

---

[47]- الطراد ، إبراهيم " 2003 ,علاقة لمصارف الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي الأردني"المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي مكة المكرمة ,جامعة أم القرى ,كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

[48] محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، إيترك للتوزيع والنشر، القاهرة، الطبعة 3، 1999، ص17.

[49] محمد عبد المنعم أبو زيد، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، القاهرة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، 1996، ص17.

**ويعرف الدكتور محسن أحمد الخضيري المصارف الإسلامية:(تعريف شامل)**

"بأنها مؤسسة نقدية ومالية تعمل على جذب النقد من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها ، ويعرفها الدكتور عمر الحافظ أنها مؤسسات للوساطة المالية تعمل وفق أحكام الشريعة التي تحرم لفوائد المصرفية باعتبارها الربا المحرم50 ".

***<u>خصائص المصارف الإسلامية:</u>***

تقوم المصارف الإسلامية على أساس المخاطرة ،وفي نفس الوقت تسعى لتقليلها إلى أقصى حد.

وتختلف نظرة المصارف الإسلامية للربح مقارنة بالمصارف التقليدية ، فعندما تقوم بتوظيف مواردها من أجل الإنتاج وبهدف تحقيق الربح تستخدم صيغ تمويل مختلفة من أهمها: المشاركة والمرابحة والمضاربة والإجارة وغيرها ( والتي يجب أن تخضع لشروط وأحكام الشريعة الإسلامية) ولا تقدم القروض المالية المباشرة كباقي المصارف فهي لا تعمل وفق نظام الدين أو الإقراض مقابل فائدة ما ، بل تقوم على مبدأ المجازفة والمشاركة بالمردود ربحاً كان أم خسارة.ويسمح للمصارف الإسلامية بموجب قوانين إنشائها القيام بوظائف محظورة بالقانون على المصارف التجارية كامتلاك العقارات (لغير أغراض الاستخدام في العمل) والمتاجرة في البضائع، والمشاركة في تأسيس الشركات المساهمة.

وتحتل دراسة المشروع أهمية كبرى لدى المصرف الإسلامي لأنه يعتبر شريكاً في الربح والخسارة في عقد المشاركة ، أو رب المال في عقد المضاربة ولا يحصل على فائدة ثابتة منسوبة إلى أصل رأسمال التمويل كما هو الحال في المصرف التقليدي ، بل يعتمد نصيبه على نسبة مئوية من الربح المتوقع للمشروع قد يتحقق وقد لا يتحقق ، الأمر الذي يؤدي إلى نقل خبرات المصرف الإدارية والمالية إلى شريحة كبيرة من المتعاملين ، بالإضافة إلى التخصيص الأمثل لموارد المجتمع من خلال توجيه المصرف لموارده ( التي هي أصلاً من أموال جمهور المودعين) إلى المشروعات الناجحة، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، في حين ينصب اهتمام المصارف التجارية في دراسة المشروع المطلوب تمويله على تحديد مدى قدرتها على استرداد

---

[50]- بن علي ، بلعزوز ,2009 " الأخطار المالية في البنوك الإسلامية والتقليدية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي- قسطنطينية- الجزائر.

القرض الممنوح مضافاً إليه فوائده. وتبقي المصارف الإسلامية رأسمالها مفصولاً عن رأس مال المودعين ( كل على حدا ) كي لا تقوم بخلط الربح الناتج من رأس مالها مع ربح رؤوس أموال المستثمرين والذي من الممكن أن يكون ربح أو خسارة على العكس من المصارف التقليدية التي تقوم بدمج رأس مالها مع أموال المودعين ، فطبيعة عمل المصارف الإسلامية تختلف تماماً عن المصارف التقليدية ، وبالتالي فإن مخاطر السيولة التي يمكن أن تتعرض لها المصارف التقليدية ( التي يمثل الجانب الأكبر من مواردها ودائع تستحق عند الطلب) قد لا نجدها في المصارف الإسلامية التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة .

بشكل عام تقوم المصارف الإسلامية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد[51] :

1. **استبعاد التعامل بالفائدة:** وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي الأول للمصرف الإسلامي فالبنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أياً كانت صورها وأشكالها، أخذاً أو عطاءً، إيداعاً أو توظيفاً، قبولاً أو خصماً، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ظاهرة أو متخفية ، محددة مقدماً أو مؤخراً ، ثابتة أو متحركة ، كاملة أو منقوصة .

2. **توجيه كل جهة نحو الاستثمار الحلال:** من المعلوم أن المصارف الإسلامية مصارف تنموية بالدرجة الأولى ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية ولما كانت هذه المصارف تقوم على إتباع منهج الله المتمثل بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها والتقيد بقاعدة الحلال والحرام فإن ذلك يترتب عليه ما يلي:

- توجيه الاستثمار في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم.
- أن يقع المنتج سلعة كان أم خدمة في دائرة الحلال.
- أن يكون كل ما يترتب عن عملية الإنتاج (أجور – نظام عمل) منسجماً مع دائرة الحلال.

[51]- جنيط ، مريم "2009 , الأزمة المالية و معالم البديل الإسلامي " مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي . جامعة الجنان –لبنان.

- تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد.

3. **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** لا يمكن فصل الناحية الاجتماعية عن الناحية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي ، وعليه فإن المصرف الإسلامي يجمع بين العائد المادي والعائد الاجتماعي وذلك بالتركيز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع لتلبية حاجات التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي من خلال دراسة مسبقة ودقيقة لبدائل الاستثمار وأن يتم اختيار أرشد السبل لتوظيف المال وإنمائه وإدارته والحفاظ على المال وعدم تبديده بالإضافة إلى أنها تجعل من اعتبارات الربح اعتبارات اجتماعية حيث يكون العائد الاجتماعي أحد المؤشرات لاتخاذ القرارات الاستثمارية .

4. **الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات:** يلتزم البنك الإسلامي في معاملاته بالصدق والصراحة والوضوح والمكاشفة التامة بين البنك والمتعاملين معه وكذا المتعاملين فيه طالما كانت هذه المعاملات خاصة بالعميل ذاته وليس بغيره من العملاء وليس المقصود بالصراحة والمكاشفة إعلان أسرار العميل للغير ، بل إن على البنوك الإسلامية أن تحافظ على سرية معاملات عملائها وإن لا تسعى للإضرار بهم وبمصالحهم في إطار الشرعية الدينية والقانونية الحاكمة لنظام المعاملات المصرفية .

5. **تحقيق التوازن بين مجالات التوظيف المختلفة:** يتم التوازن بين مجالات التوظيف قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل ، وبين مناطق التوظيف المختلفة، حيث يتحقق التوازن الجغرافي، وفي الوقت ذاته توازن في مجال التوظيف وفقاً للأولويات الإسلامية " الضروريات، الحاجات، الكماليات " بالإضافة إلى التوازن بين العائد الاجتماعي والعائد الاستثماري المادي.

6. **خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية:** فالرقابة الإسلامية هي رقابة شاملة لأنها رقابة ذات شقين ، شق ذاتي: رقابة من الفرد ذاته ومن وحي ضميره من خلال تمسكه بدينه وخوفه من إغضاب الله عز وجل فهو يراقب العمل المصرفي الذي يتم إن كان ضمن دائرة الحلال ، وشق آخر خارجي وهي رقابة من خلال هيئة رقابة شرعية التي يتم اختيار أفرادها من الراسخين في علوم الدين المشهود لهم بالنزاهة الشديدة والحرص على كافة النشاط والأعمال المصرفية التي تتم ، ومن هنا

تتشكل الطبيعة التكاملية للبنوك الإسلامية التي تجعل منها نمطاً فريداً من التفاعل والتكامل والاتساق والتوافق مع احتياجات الأفراد والمجتمع الإسلامي .

***وظائف المصارف الإسلامية:***

يقول الدكتور غريب الجمال إن المصرف الإسلامي يؤدي كافة الأعمال المصرفية الخدمية مستهدفاً عملائه، وتيسير المعاملات المتصلة بشؤون أنشطتهم ما دامت ضمن دائرة الحلال وفقاً لما نصت عليه الشريعة الإسلامية وذلك مقابل عمولة التي تعتبر بمثابة الأجر.

أما بالنسبة لأنواع الخدمات المصرفية المقدمة بالمصارف الإسلامية فهناك من يقسمها إلى:[52]

1. خدمات مصرفية تتضمن عمليات ائتمانية: وهي التي تخضع لعمليات الدراسة الائتمانية ، فيتم تنفيذها بالمصارف كعمليات استثمارية .
2. خدمات مصرفية لا تتضمن عمليات ائتمانية: وهي التي لا تتضمن عمليات ائتمانية ، فيتم تنفيذها كخدمة مصرفية ، يتم أخذ عمولة أجر مقابل تقديم الخدمة .

وهناك التقسيم التقليدي للأعمال المصرفية الذي يصنفها إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة أعمال الخدمات المصرفية: وتشمل هذه المجموعات خدمات قبول الودائع وتحصيل الشيكات ، وعمليات الاعتمادات المصرفية وخطابات الضمان...الخ ، إذا كانت مغطاة بالكامل .
- مجموعة أعمال التسهيلات المصرفية: التسهيلات المصرفية تشمل ما كان من قبيل الكفالات والضمانات ، وهي خدمات مصرفية أصلاً ، ولكنها غير مغطاة غطاء كاملاً .
- مجموعة أعمال الاستثمار: ويقصد به توظيف المصرف لجزء من أمواله الخاصة أو الأموال المودعة لديه في مشاريع تعود بالربح على الطرفين (المصرف والمودع) .

وبشكل عام يمكن إجمال الأعمال التي تباشرها المصارف الإسلامية في الآتي:

1. فتح حسابات الودائع النقدية الجارية .
2. فتح الاعتمادات .

---

[52]- حشوف ، نسيمة,2004 , ماهية البنوك الإسلامية" مجلة الباحث عدد 6

3. قبول الودائع الاستثمارية مع أموال البنك وكل ما تجيزه الشريعة الإسلامية .

4. حفظ الأمانات .

5. تقديم خطابات الضمان .

6. تقديم وقبول التأمينات الشخصية والعينية .

7. القيام بعمليات الصرف الأجنبي .

8. إصدار الشيكات .

9. قبول الصكوك كأسهم الشركات والأوراق التجارية .

10. إصدار الأسهم لحساب المؤسسات والشركات ومعاونتها في عمليات الاكتتاب .

11. القيام بالأعمال التجارية والصناعية والزراعية وغيرها إما مباشرة أو عن طريق شركات يؤسسها أو يشترك فيها .

12. تقديم الاستشارات والخدمات فيما يتعلق باندماج الشركات أو شرائها .

13. المقايضة والاتجار .

14. تأجير الأصول المعمرة .

15. الإيجار بشرط التمليك .

✓ علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية والبنك المركزي:

بالرغم من وجود اختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في عدة جوانب إلا أن هناك بعض الصفات المشتركة بينهما، بالإضافة إلى وجود علاقة بين البنك الإسلامي والبنك المركزي.

## أولاً: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية[53]

للبنوك الإسلامية والتقليدية صفات مشتركة تسعى كل منها إلى تحقيقها في إطار الخدمات التي تقدمها، كما أن كل منها تنفرد ببعض الخصائص التي تميزها عن الأخرى.

**الفرع الأول: أوجه التشابه**

1. كلا منهما يندرج ضمن تصنيف البنوك حسب طبيعة أعمالها.
2. من وظائفهما فتح الحسابات الجارية.
3. قبول الودائع وتحصيل الأوراق التجارية.
4. البنوك الإسلامية تقدم أيضا القروض ولكنها ليست مرتكزة على نفس الأسس التي تعتمد عليها البنوك التقليدية.
5. التعامل بالعملات الأجنبية في إطار المعاملات.
6. البنوك الإسلامية تقدم سلفيات ولكن بدون فوائد.
7. إدارة الممتلكات وتقديم الاستثمارات المالية والإدارية.
8. تحويل العملات وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار الكفالات.

**الفرع الثاني: أوجه الاختلاف**

1. البنوك الإسلامية متعددة الوظائف، فهي تؤدي دور كل من البنوك التقليدية وبنوك الأعمال والاستثمار وبنوك التنمية، وبالتالي فهي تقدم كل القروض باختلاف آجالها.
2. البنوك الإسلامية تعمل ضمن إطار الشريعة الإسلامية.

[53] غسان عساف، إبراهيم عبد الله، فائق نصار، نفس المرجع السابق، ص178.

3. البنوك الإسلامية تنبذ التعامل بالربا (الفائدة) بين البنك وعملائه أخذا وعطاءا.

4. البنوك الإسلامية لا تقدم قروض نقدية وإنما تقدم تمويلا عينيا.

5. البنوك الإسلامية ترتبط مع عملائها بعلاقة مشاركة في الربح والخسارة.

6. البنوك الإسلامية تنادي بالربح القليل وعدم الاحتكار أو الاستغلال وإيتاء الزكاة.

7. البنوك الإسلامية تعمل بمبدأ المبادءة والزيادة في الاستثمار وتوجيهه إلى المناطق والمجالات التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## ثانياً: علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي

البنوك الإسلامية تمثل إحدى مكونات الجهاز المصرفي في الدولة لذلك تخضع هذه البنوك لرقابة البنك المركزي وتلتزم بقواعده وقراراته، إن قيام البنوك الإسلامية بأنشطتها وفق القواعد وأسس إسلامية مع خضوعها للرقابة من البنك المركزي أدى إلى ظهور بعض الآثار الإيجابية والسلبية.

**الفرع الأول: الآثار الإيجابية[54]**

1. عدم تدخل البنك المركزي في تحديد العوائد الموزعة على أصحاب الاستثمار في البنوك الإسلامية.

2. عدم تدخل البنك المركزي في تحديد هامش الربح في عملية المرابحة لدى هذه البنوك وكذلك الأمر بخصوص نسب توزيع الربح في عملية المضاربة والمشاركة.

3. يسمح البنك المركزي للبنوك الإسلامية بحيازة البضائع والمعدات والعقارات أحيانا وتملكها بغرض إعادة البيع، وهذه العمليات من المحظورات بالنسبة للبنوك التقليدية.

[54] (1) د. محمد صالح الحناوي، د. السيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق ص 389.390

4. تشترط البنوك الإسلامية على كافة البنوك داخل الدولة إيداع نسبة معينة من ودائع عملائها بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي مقابل فوائد، ونظرا لأن البنوك الإسلامية لا تتعامل وفقا لأسعار الفائدة قام البنك المركزي باستبدال تلك العملية المصرفية بعملية مضاربة شرعية، حيث تمثل البنوك الإسلامية فيها صاحب المال والبنك المركزي المضارب بالعمل.

5. تقوم بعض البنوك المركزية بتقديم تسهيلات عامة على شكل ودائع المضاربة للبنوك الإسلامية التي تعمل في نطاق إشرافها وتتعرض لمشكلة السيولة على أن تقوم البنوك بتأدية معدل للربح عن تلك الودائع لصالح البنوك المركزية يعادل الربح المعلن عن مثل هذه الودائع لديها.

6. بادرت بعض البنوك المركزية بوضع حد أقل لنسب السيولة المقررة في البنوك الإسلامية في مجالات التوظيف والاستثمار.

7. هناك بعض البنوك المركزية التي صنفت بعض الوحدات المصرفية الإسلامية على أنها بنوك استثمار وأعمال وذلك بإعفائها من بعض أدوات السياسة النقدية والائتمانية.

**الفرع الثاني: الآثار السلبية[55]**

1. لا يوجد اختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية فيما يخص نسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الجارية ولكن المشكلة تكمن في نسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الاستثمارية، حيث أن هذه الحسابات مودعة لاستثمارها، ومن ثمة لا يوجد أي التزام على البنك الإسلامي يردها كاملة لأصحابها الذين هم شركاء في الربح والخسارة، وعليه تطبيق نسبة الاحتياطي النقدي يترتب عليه تعطيل جانب من الأموال

[55] (1) د. محمد صالح الحناوي، د. السيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق ص 390، 391.

المودعين عن الاستثمار على غير رغبتهم، وبالتالي انخفاض العائد الموزع على تلك الحسابات في نهاية السنة.

2. تلجأ البنوك الإسلامية إلى وضع شروط للائتمان للحد من مشاكل ارتفاع الأسعار وتحقيق التوازن النقدي من خلال التأثير على عملية عرض النقود في حين البنوك الإسلامية ليست بحاجة إلى هذا الأسلوب الرقابي لأنها لا تمنح قروضا تجارية، ولكنها تستثمر استثمارا مباشرا، وبذلك لا يحدث نشاطها إلا تأثير ضعيف على الكمية المعروضة من النقود، وفي الوقت نفسه تنعكس هذه السياسة الرقابية سلبا على البنك الإسلامي، وذلك لعدم توفر بدائل شرعية لتوظيف واستثمار الجزء المتبقي من الموارد المتاحة للتوظيف.

3. البنوك الإسلامية ملزمة بإرسال بياناتها ومراكزها المالية للبنك المركزي وفقا لنماذج واستثمارات أعدت خصيصا لبيانات وأرقام وبنود خاصة بالبنوك التقليدية مما يؤدي إلى ازدواجية العمل داخل هذه البنوك.

4. تقوم البنوك المركزية بتقديم القروض للبنوك عندما تكون بحاجة إلى السيولة وذلك مقابل فوائد محددة مسبقا، وعليه تكون البنوك الإسلامية في وضع حساس بالنسبة للسيولة نظرا لعدم قدرتها على التعامل بهذا الأسلوب.

## ثالثاً: أفاق التعاون بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

إذا كانت العلاقة بين البنك التجاري وعملائه تتضمن التعامل بالفائدة بشكل مباشر ترفضه البنوك الإسلامية، فإن هناك أنشطة أخرى تمارسها البنوك التقليدية أو يمكن أن تمارسها دون استعمال الفائدة مثل هذه الأنشطة يمكن أن تكون مجالا خصبا

للتعامل يتحقق من ورائه المصلحة للطرفين، ويمكن أن تظهر مجالات التعاون بين الطرفين كالتالي:[56]

- **خدمات المراسلين:** باعتبار عدم وجود البنوك الإسلامية في كل مكان في الوقت الذي يوجد فيه عملاء يرغبون في دفع حوالات أو دفع اعتمادات مستندية في بلد آخر لا توجد فيه هذه البنوك في هذه الحالة ليس أمام البنك الإسلامي سوى الاعتماد على البنوك التقليدية في الدول المعنية، ورغم أهمية هذا النوع من التعاون إلا أنه من الملائم أن نتساءل بشأن التكلفة التي تصحب قيام البنك التجاري بتعزيز الاعتماد لحساب البنك الإسلامي، هذه التكلفة مهما كانت تسميتها فهي تعتبر فائدة على الأموال.

- يمكن للبنوك التقليدية مد يد العون للبنوك الإسلامية في مجال استثمار الفائض النقدي لديها، لأن البنوك الإسلامية تواجه مشكلة السيولة العالية في الأجل القصير، وفي الوقت الذي لا يمكنها فيه التعامل بالأوراق المالية أو التجارية المتداولة في سوق النقد لأن التعامل بها يكون بالفوائد أخذا وعطاءا، وبالطبع لا يمكن للبنك توظيف السيولة الفائضة في استثمارات طويلة الأجل حتى لا يؤثر ذلك على السيولة.
- **في مجال خدمات الصرف الأجنبي:** يمكن أيضا للبنوك التقليدية أن تمد يد العون لأن البنك الإسلامي يحتاج إلى العملة الأجنبية إما لتغطية حاجة ذاتية أو لتلبية

[56] (1) د. منير هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999، ص 256، 257.

حاجة عملائه، وذلك في الوقت الذي لا يمكن فيه التعامل بالأجل لتوفير تلك الاحتياجات تطرأ الدخول عنصر الفائدة في تحديد سعر التعامل.

- ❖ قد يتوفر لدى البنك الإسلامي سيولة تفوق الطاقة الاستثمارية المحلية في الوقت الذي تحتاج فيه المنشآت التجارية والصناعية في دول إسلامية أخرى إلى المزيد من الموارد لتمويل وارداتها، وفي حالة عدم وجود بنك إسلامي في تلك الدولة يمكن أن يخل بنك تجاري كوسيط عن طريق توفير الضمانات ضد المخاطر المختلفة لصالح البنك الإسلامي، الأمر الذي يتوقع أن يكون له أثره الفعال في تخفيض تكلفة تمويل العملية.

وفيما يلي جدول رقم (6 ) يبين أهم الفروق الجوهرية بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي[57]:

[57]- البعل ، عبد الحميد محمود "2007 , الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية " المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي . مكة: جامعة أم القرى .

| م | عنصر المقارنة | البنك التقليدي | البنك الإسلامي |
|---|---|---|---|
| 1 | **النشأة** | نزعة فردية مادية للتجار في النقود وتعظيم الثروة | أصل شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية الأخرى. |
| 2 | **المفهوم** | أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي يمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان. | مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي "الخراج بالضمان" و " الغرم بالغنم" للاتجار بها واستثماراها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية . |
| 3 | **طبيعة الدور** | مؤسسة مالية وسيطة بين المدخرين/المودعين والمستثمرين. | لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية وتجارية يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً..الخ . |
| 4 | **أساس التمويل** | يقوم على أساس القاعدة الاقراضية بسعر فائدة. | يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقاً لمبدأ الربح والخسارة. |
| 5 | **صفة المتعامل معه** | • مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة .<br>• مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات. | • صاحب حساب جاري على أساس " القرض الحسن " و" الخراج بالضمان " .<br>• صاحب حساب استثماري فهو رب مال .<br>• مشتري/ بائع في جميع أنواع البيوع الحلال. شريك . |
| 6 | **المحظور والجائز** | • الأصل أنه يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة أو أن يمتلك البضائع إلا سداداً لدين له على الغير | الأصل أنه يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | على أن يبيعه خلال مدة معينة .<br>• يحظر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله أو أن يتملكها سداداً لدين له على أن يبيعها خلال مدة معينة.<br>• يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي. | التجارية بالضوابط الشرعية . |
| 7 | **الموارد المالية الذاتية** | يستطيع إصدار أسهم ممتازة . | لا يستطيع ذلك لوجود معنى الربا فيها |
| 8 | **الموارد المالية الخارجية** | الودائع والقروض على أساس الفائدة . | لا يقرض ولا يقترض بفائدة ويوجد به حسابان للاستثمار: ح.ث. العام، و ح.ث ، الخاص ، ويؤسس الأول على قواعد المضاربة المطلقة ويؤسس الثاني على قواعد المضاربة المقيدة . |
| 9 | **الاحتياطي العام** | يستقطع من صافي ربح البنك . | يستقطع من صافي الربح الذي يخص المساهمين فقط. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 10 | **استخدامات الأموال** | الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة. | الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الاستثمار الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها . |
| 11 | **الوظيفة الرئيسية** | يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة . | • مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال ، وللمضارب أي البنك<br>• أن يضارب فيكون رب مال وأصحاب العمل (المستثمرون) هم المضارب.<br>• وكيل استثمار بأجر معلوم . |
| 12 | **الادخار وتنمية الوعي الادخاري** | طبقاً للنظرية الوضعية الادخار هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، لذلك يبحث البنك التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء لذلك يهتم بكبار أصحاب الأموال على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموماً. | • الادخار تأجيل اتفاق عاجل إلى أجل فهو عملية سلوكية ابتداء لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد أغنياء وفقراء.<br>• لكل فئة من فئات المجتمع دوافعها الادخارية ولذلك تتنوع هذه الدوافع ومن هنا يهتم البنك الإسلامي بتنمية الوعي الادخاري لدى المجتمع تحقيقاً لدوافعهم الخاصة. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 13 | **المتاجرة على الملكية** | تغطي الملكية إجمالي الأموال التي يستطيع البنك التجاري بناء عليها أن يحصل على القروض واستخدام الأموال المقترضة على أساس سعر الفائدة لتحقيق أكبر عائد لأصحاب البنك. | لا يعتمد على المتاجرة على الملكية ومن ثم على الفرق بين الفائدة الربوية الدائنة والمدينة، وإنما يعتمد على استثمار الأموال والاتجار بها وفق الصيغ والأدوات الشرعية. |
| 14 | **الربح** | يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك. | يتحقق بأسبابه الشرعية من: المال والعمل والضمان وفق الأساليب الشرعية المحددة لكل سبب. |
| 15 | **الخسارة** | يتحملها المقترض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها. | يتحملها البنك إذا كان رب مال في مضاربة وفي البيوع إذا حدثت حوالة الأسواق، وبقدر رأس المال دائماً في المشاركات. |
| 16 | **عناصر الـ5C's**<br>**Capital**<br>**Collateral**<br>**Capacity**<br>**Character**<br>**Condition** | • الأهمية النسبية للضمانات أكثر.<br>• الاهتمام برأس المال وبالقدرة الإيرادية أكثر. | • الأهمية النسبية لشخصية المتعامل وأخلاقياته أكثر.<br>• الاهتمام بالقدرة الإيرادية أكثر.<br>• والمهم أن الوزن النسبي لهذه العناصر الخمسة يختلف عن البنك التجاري بحسب طبيعة كل منهما المختلفة وكذلك طبيعة أعماله ونشاطاته التي يقوم بها وآلياتها في الممارسة العملية. |
| 17 | **الخدمات المصرفية** | تؤدي مقابل ما يسمى عمولة تعتبر مصدراً من مصادر | تؤدي نظير التكاليف الفعلية لهذه الخدمة وتتقيد |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | الإيراد لا تتقيد بطبيعة الخدمة ولا بالحلال والحرام. | بالحلال والحرام |
| 18 | **طريقة احتساب الفائدة** | تحتسب الفائدة ضمن عناصر تكلفة رأس المال ومن ثم تؤثر على الربح . | الربح أو الخسارة بعد خصم المصروفات والنفقات فقط ولا وجود للفائدة فيها، والربح وقاية لرأس المال وجابر له من الخسران . |
| 19 | **الرقابة** | نوعان من الرقابة: من قبل الجمعية العمومية، والسلطات النقدية. | ثلاثة أنواع من الرقابة: الرقابة الشرعية ، ومن قبل الجمعية العمومية، والسلطات النقدية. |
| 20 | **إعسار المدين** | • إذا كان غير مماطل فلا يسمح له بمهلة سداد، ويلتزم بفوائد تأخير.<br>• وإذا كان مماطلاً فبالإضافة إلى ما تقدم تكون المقاضاة. | • إذا كان غير مماطل يعطى مهلة سداد (فنظرة إلى ميسرة) ولا يلتزم بأي زيادة على الدين ، وقد يعفى من الدين في حالة الإعسار الكامل وضآلة المبلغ.<br>• وإذا كان موسراً مماطلاً تكون المقاضاة والعقوبة. |
| 21 | **صندوق الزكاة** | لا مكان له فيه. | أحد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي ولتحقيق التكافل الاجتماعي فهو أحد المزايا التنافسية القوية، الخ. |

**جدول6: الفروق الجوهرية بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي**

# المبحث الثاني: واقع قطاع الخدمات المصرفية في سورية

لم تستطع المصارف الحكومية مواكبة تطور القطاع الخاص الذي كان بحاجة إلى تمويل استثماراته حيث بلغ حجم القروض المقدمة له عام 1999 حوالي 65 مليار ليرة سورية في حين بلغت إيداعاته حوالي 203 مليار ليرة سورية.

هذا بالإضافة إلى أن فروع المصارف العامة الستة في ذلك الوقت كانت تقدم الخدمة إلى 66000 شخصاً لكل فرع أي بمعدل حساب مصرفي واحد لكل 26 شخص مقابل حساب مصرفي واحد لكل 7 أشخاص في لبنان و 16 في مصر وشخص واحد في فرنسا حتى أن أساليب التعامل في المصارف العامة إعتمدت على الأسلوب التقليدي ولم تكن هناك صيرفة إلكترونية.

كذلك وصل حجم موجودات الجهاز المصرفي الحكومي عام 1999 إلى حوالي 14.2 مليار دولار أي ما يعادل 84% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في حين وصلت هذه النسبة في الأردن إلى حوالي 217% و 244% في لبنان و 128% في مصر.

أيضاً وبنفس الفترة وصل حجم الودائع 6.7 مليار دولار أي ما يعادل 40% من الناتج المحلي مقارنةً بـ 110% في الأردن و 83% في مصر، في حين بلغت التسهيلات الإئتمانية 6.6 مليار دولار ما نسبته 39.7% من الناتج المحلي مقارنةً بـ 94% في الأردن و 172% في لبنان و 73% في مصر مما يؤكد أهمية الحاجة في حينه للتطوير المصرفي للمساهمة بصورة أكبر في التنمية.

***بروز الحاجة الى خدمات مصرفية جديدة***

أمام تنامي القطاع الخاص السوري ووصول نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب ألـ 63% في عام 2006 (وهي في إزدياد مستمر في تطبيق نظام إقتصاد السوق الإجتماعي) فإن الحاجة أصبحت ملحة لدعم المصارف العامة بخدمات مصرفية جديدة لا تقوم بها حاليا" إلا المصارف الخاصة بالإضافة إلى دورها في دعم إقامة السوق المالية، وتسهيل عمليات تداول الأسهم والسندات في السوق وتسهيل عمليات ترويج الإكتتاب بالأسهم للشركات المساهمة الجديدة.

***الخدمات والأعمال التي تقدمها المصارف الخاصة:***

يمكن إجمال الخدمات والوظائف التي تقوم بها المصارف الخاصة والتي تشهد اليوم على المستوى العالمي تطوراً كبيراً والتي من أهمها:

1. **خدمات الأعمال والخدمات الشخصية** INVESTMENT & PRIVATE BANKING:

- تمويل طويل الأجل للشركات والمنشآت (LONG TERM FINANCING)
- تقديم الاستشارات المالية.
- عمليات الوساطة لإصدار وطرح الأسهم (UNDERTAKING IPO).
- تقييم الشركات لتحديد قيمة الأسهم في حال طرحها للاكتتاب في الأسواق المالية (EVALUATION).
- الاستشارات المالية وتمويل عمليات الدمج ما بين الشركات.
- المساهمة وإدارة القروض الكبيرة (LOAN SYNDICATION) مع مجموعة مصارف.
- تقديم خدمات لتغطية المخاطر (HEDGING) ولاسيما مخاطر ارتفاع أسعار الصرف (FUTURES, OPTION, FORWARD SWAP ) وأسعار المواد الأولية والسلع..
- تقديم أدوات مالية لتمويل الشركات (FINANCIAL ENGINEERING) إما على شكل مساهمات في الشركة مع مراعاة خصوصيتها ( COMMON STOCKS, PREFERRED STOCKS, CERTIFICATE OF INVESTMENT)
- أو على شكل صكوك دين عادية (OBLIGATIONS, CORPIRATE BONDS) أو مسددة بأسهم من الشركة (CONVERTIDLES) بالإضافة إلى الحوافظ للمدراء والموظفين لحثهم على رفع أداء الشركة (STOCK OPTIONS).
- إدارة الموجودات والذمم (ASSET & LIABILITY MANAGEMENT) مع إمكانية بيع الصكوك (SECURITIZATION).

- الـ (LEASING) كأسلوب لتمويل شراء المعدات والعقارات وآليات النقل.
- الودائع الائتمانية للأفراد والشركات.
- الودائع لأجل بكافة العملات.
- تقديم خدمات الوساطة للتداول في الأوراق المالية والمراهنات (SPECULATION)..(PORTFOLIO MANAGEMENT).
- التداول بالمعادن الثمينة.
- تقديم أدوات مالية للاستثمار مع ضمانة لرأس المال المودع (CAPITAL GUARANTEED).
- كما يمكن للخدمات الـ PRIVATE BANKING أن تمتد لخدمات شخصية أكثر وبعيدة عن المال والتمويل وذلك لزبائن مهمين..( كالحجوزات وخدمات الشخصيات المهمة VIP)..

2. **<u>الخدمات التجارية CORPORATE BANKING</u>**:

- الحوالات الداخلية والخارجية، عمليات الصيرفة وإصدار الشيكات الشخصية والمصرفية.
- تحصيل الشيكات والسندات والبوالص ( COMMERCIAL DOCUMENTS).
- الاعتمادات المستندية مؤجلة الدفع، والمثلثة ( SIGHT, DEFERRED, TRIANGULAR LCs) مع إمكانية تمويلها وذلك من خلال سندات توقع من قبل العميل لأمر المصرف حصراً لسحب البوالص.
- كتب الكفالات وكتب الضمان (LGs) لدخول المناقصات وحسن تنفيذها مع إمكانية تسليف العميل.
- حسم الأوراق التجارية مع إمكانية بيعها للمصرف على شكل صكوك دين وذلك دون حق المصرف للرجوع على العميل في حال تعذر تحصيلها والاكتفاء بالرجوع على موقعها (FACTORING).

- حسم الأوراق المحررة لأمر المصرف التي تمثل التمويل بالحساب الجاري ولكن مع تحديد آجال التسديد (BANK BILLS).

- التمويل بالحساب الجاري المدين (OVERDRAFT) المفتوح أو الـ (EVERGREEN CREDIT) أو المحدد (REVOLVING CREDIT).

- القروض الخاصة بشراء الموجودات الثابتة أو الشركات المسماة بالـ (BRIDGE LOANS).

- القروض الخاصة بالقطاعات ذوي الإيرادات الموسمية.

- قروض طويلة الأجل التي تحدد السحوبات والتسديدات بموجب جداول تعد على أساس استعمالات وموارد سيولة متوقعة (FUTURE CASH FLOW) وذلك على مدة أطول نسبياً (5 إلى 7 سنوات) عادةً تكون تلك القروض مخصصة للمنشآت الصناعية والزراعية والسياحية كما تستفيد من دعم من الدولة المعنية أو منظمات تمويلية أو إنمائية دولية.

### 3. <u>الخدمات بالتجزئة RETAIL BANKING:</u>

- القروض الشخصية ( PERSONAL LOANS).

- قروض السيارات (CAR LEASING) أو (CAR LOANS) .

- القروض السكنية HOUSING LOANS

- البطاقات الائتمانية والتي يمكن تصنيفها بأربع أنواع:

i. DEBIT CARDS & ATM التي يتم التسديد من خلالها مباشرة من الحساب والتي يمكن استعمالها طالما يسمح رصيد الحساب بذلك. (بطاقات الرصيد)

ii. CHARGE CARDS التي تمثل نوعاً من القروض الشخصية، والسقوف تحدد نسبة لدخل حاملها (الموظفين عادةً) كما يتم التسديد بموجب أقساط شهرية مع نسبة فوائد تحتسب نسبة لقدر القيمة المستعملة.

iii. INTERNET CARDS للاستعمال على شبكة الانترنت وذلك لتسهيل التداول عبر الانترنت ولتحديد إمكانيات التعرض للسرقة.

- برامج الادخار للتقاعد أو التعليم الجامعي ( SAVING & LOANS EDUCATIONAL PLANS) مع إمكانية تزويدها ببوليصة تأمين على الحياة تتعهد بموجبها شركة التأمين على مواصلة دفع الأقساط الشهرية في حال وفاة المدخر الأساسي ( LIFE INSURANCE).

- توطين المعاشات (SALARY DOMICILIATION) مما يسهل عملية صرف الرواتب لكل من الشركات والموظفين كونها تستخدم كضمانات للحصول على التسهيلات التي شرحناها مسبقاً.

- توطين الفواتير والأقساط (BILLS DOMICILATION) كفواتير الكهرباء والهواتف النقالة والثابتة والضريبة على القيمة المضافة.

- MONTHLY INSTRUCTIONS ليتمكن منها الفرد إعطاء تعليمات دورية لينفذها المصرف كالحوالات وتسديد السندات.

- PHONE BANKING الخدمات المصرفية عبر الهاتف على مدار الساعة: معرفة الرصيد، طلب إجراء الحوالات وعمليات الصرف.. والـ INTERNET BANKING عبر الانترنت.

- خدمات التأمين بأنواعها عبر المصرف BANK ASSURANCE.

حيث يتبين من هذا العرض أن سورية ما زالت في بداية الطريق من ناحية الخدمات المصرفية المقدمة عالمياً، وهي في حال إدخال العمل بها قريباً على مستوى المصارف الخاصة ستكون المساهم الأكبر في تحريك العمل الاقتصادي كونها تدخل في جميع مفاصل وجوانب العمل التجاري والصناعي والخدمي ومحرضاً أساسياً لنجاحه.

# المبحث الثالث: واقع القطاع المصرفي في سورية

## المطلب الأول: هيكل القطاع المصرفي في سورية

***بنية النظام المصرفي السوري***

يتألف النظام المصرفي السوري من مصرف سورية المركزي، ستة مصارف حكومية، إحدى عشرة مصرف خاص تقليدي عامل ، وثلاثة مصارف إسلامية ، نقدم فيما يلي بعض المعلومات حول أسماء وانتماءات وعدد فروع كل من هذه المصارف .

***المصارف الحكومية:***

المصارف الحكومية وعددها ستة كانت تسيطر على السوق المصرفية في سورية حتى عام 2003م ، حين بدأت المصارف الخاصة بدخول السوق. كانت هذه المصارف تعمل على مبدأ التخصيص بحسب ما يدل عليها اسمها. لكن في السنتين الأخيرتين بدأت بعض المصارف الحكومية بالاتجاه نحو الشمولية في العمل أسوة بالمصارف الخاصة .

الجدول رقم (7) يقدم أسماء المصارف الحكومية وعدد فروع كل منها[58]:

**جدول 7: أسماء المصارف الحكومية وعدد فروع كل منها**

| المصرف | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|
| التجاري السوري | 58 | 63 | 69 |
| الصناعي | 17 | 17 | 17 |
| الزراعي التعاوني | 106 | 106 | 106 |
| العقاري | 20 | 22 | 23 |
| التسليف الشعبي | 63 | 64 | 65 |
| التوفير | 13 | 13 | 13 |
| **المجموع** | **277** | **285** | **293** |

[58]- مصرف سورية المركزي ، النشرة الربعية ، العدد 3-4 لعام 2010م ، جدول26 ، ص37 .

وتمتلك المصارف الحكومية شبكة فروع تتألف من 293 فرعاً في 2010م ارتفاعاً من 277 فرعاً في 2008م .

ويلاحظ أن المصرف الزراعي التعاوني لديه أكبر شبكة فروع 106 ,لكنها لاتزاول الصيرفة بكافة أنواعها وإنما فقط تمويل الفلاحين .

***المصارف التجارية (التقليدية) الخاصة:***

وعددها إحدى عشرة ، آخرها بنك قطر الوطني – سورية الذي بدأ العمل في 2009/11/15م ، ويمكن تصنيف هذه المصارف بحسب عمرها في التشغيل في السوق السوري بنهاية عام 2009م إلى ثلاثة مجموعات:

**المجموعة الأولى:** المصارف القديمة (ثلاثة) بدأت العمل في 2004 ، وهي سورية والمهجر ، بيمو السعودي الفرنسي ، والدولي للتجارة والتمويل ، هذه المصارف الثلاثة تمارس العمل المصرفي في سورية منذ7سنوات .

**المجموعة الثانية:** المصارف متوسطة القدم (أربعة) وهي العربي سورية ، عودة –سورية، بيبلوس–سورية، وسورية الخليج ، هذه المصارف صار لها في التشغيل5 سنوات لأول ثلاثة و3.5سنة لبنك الخليج.

**المجموع الثالثة:** المصارف الجديدة (أربعة) وهي الأردن–سورية ، فرنسبنك سورية ، الشرق ، وقطر الوطني–سورية. المصارف الثلاث الأولى أمضت سنتين (أكثر أو أقل بقليل) في التشغيل. قطر الوطني – سورية بدأ أعماله في أواخر عام 2009م .

ويبين جدول[59] رقم (8) أسماء المصارف الخاصة وتاريخ دخولها السوق وعدد سنوات التشغيل وتطور عدد فروعها في 2008 و2009 وعدد المساهمين فيها.

[59] المصدر:مصرف سورية المركزي ,النشرة الربعية ,جدول 24 وص36 ,كانون الأول 2009 .النتائج الأولية للمصارف الخاصة لعام 2009 ,موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

**جدول8: أسماء المصارف الخاصة وتاريخ دخولها السوق وتطور عدد فروعها في 2008 و2009 وعدد المساهمين فيها**

| البنك | تاريخ دخول السوق | فروع 2008 | فروع 2009 | عدد المساهمين |
|---|---|---|---|---|
| بيمو السعودي الفرنسي | 2004/1/4 | 20 | 30 | 559 |
| سورية والمهجر | 2004/1/6 | 14 | 21 | 1320 |
| الدولي للتجارة والتمويل | 2004/6/6 | 16 | 26 | 1124 |
| عودة – سورية | 2005/9/28 | 14 | 21 | 571 |
| العربي–سورية | 2006/1/2 | 9 | 16 | 767 |
| بيبلوس–سورية | 2005/12/5 | 6 | 9 | 198 |
| سورية–الخليج | 2007/6/13 | 3 | 8 | 649 |
| الأردن–سورية | 2008/11/18 | 1 | 7 | 299 |
| فرنسبنك–سورية | 2009/1/15 | | 3 | 612 |
| الشرق | 2009/5/3 | | 3 | 325 |
| قطر الوطني– سورية | 2009/11/15 | | 1 | 3215 |
| **المجموع:** | | **83** | **145** | **9639** |

يلاحظ التطور السريع في عدد الفروع من 83 إلى 154 في عام يعتبر بنك بيمو السعودي الفرنسي الأنشط بين المصارف في توسيع شبكة فروعه التي وصلت إلى 30 فرع في نهاية 2009 م .

يبلغ مجموع عدد المساهمين في هذه البنوك 9639 مساهم . استقطب بنك قطر الوطني سورية أكبر عدد من المساهمين 3215 بين المصارف الخاصة يليه بنك سورية والمهجر 1320 ثم البنك الدولي للتجارة

والتمويل 1124. أقل عدد مساهمين هو 198 في بنك بيبلوس ، وتختلف نسب الرأسمال التي طرحتها البنوك الخاصة للاكتتاب العام إذ تتراوح ما بين 10-25% .

إن المصارف الخاصة حديثة العهد وما زالت تجربتها في بداياتها وهي ترتكز على زيادة الأرباح أكثر نت تركيزها على تمويل الأنشطة الانتاجية في الزراعة والصناعة.

***المصارف الإسلامية:***

المصارف الإسلامية العاملة في نهاية 2009م عددها اثنين: بنك الشام (ثلاث سنوات تشغيل) وعدد فروعه 5 ، وبنك سورية الدولي الإسلامي (سنتين تشغيل) وعدد فروعه 8، تصبح هذه المصارف ثلاثة بدخول بنك البركة في أيار 2010م .

# المطلب الثاني: مؤشرات في القطاع المصرفي السوري

نبحث في هذا القسم إحصائيات تاريخية تبين تطور أهم المؤشرات المصرفية الأساسية في القطاع المصرفي السوري، يتم من خلال التحليل المقارن لهذه المؤشرات إظهار موقع وأهمية وسرعة تطور المصارف الخاصة في القطاع المصرفي السوري من حيث معدلات نموها وحصتها في السوق .

***ودائع القطاع المصرفي:***

نمت إجمالي ودائع القطاع المصرفي من 669.66 مليار ل.س في 2004م إلى 1387.35 مليار ل.س (30.16مليار دولار بسعر 46) في نهاية عام 2010م ,أي بنسبة 107.17% خلال الست سنوات.

الجدول رقم (9) يبين تطور إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العامة والخاصة والاسلامية خلال السنوات ما بين 2004-2010.[60]

[60]- مصرف سورية المركزي ، النشرة الإحصائية الربعية2010 ،العدد 3-4 , جدول 8و9و10 ، صفحات 14،16،18 .

| إجمالي الودائع المصرفية في سورية وتطورها (مليار ليرة سورية) | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2004[61] | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
| مصارف حكومية | 649.67 | 665.61 | 653.02 | 693.14 | 756.00 | 797.22 | 877.51 |
| مصارف خاصة | 19.99 | 66.88 | 144.95 | 224.47 | 270.70 | 340.24 | 431.07 |
| مصارف إسلامية | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 34.62 | 56.24 | 78.77 |
| المجموع: | 669.66 | 732.48 | 797.97 | 917.60 | 1061.31 | 1193.71 | 1387.35 |
| حصة المصارف الخاصة | 2.98% | 9.13% | 18.17% | 24.46% | 25.51% | 28.50% | 31.07% |

**جدول 9: تطور إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العامة والخاصة خلال السنوات ما بين 2004-2010**

- **ودائع المصارف الخاصة:** ازدادت خلال ستة سنوات من 19.99 إلى 431.07 مليار ل.س (9.37 مليار دولار) أي نمت بحوالي 21.57 ضعف ، وارتفعت حصتها في إجمالي الودائع المصرفية من 2.98% عام 2004 إلى 31.07% في نهاية 2010 .حيث بلغت نسبة نمو ودائع المصارف الخاصة في عام2010 بمعدل 26.69% ,ويعود ذلك لتطور الخدمات والتسهيلات في المصارف الخاصة وقدرتها على جذب الزبائن وسرعة الحصول على الخدمة.

[61] مصرف سورية المركزي ، النشرة الإحصائية الربعية 2009,العدد 1-2 ، جدول 8و9و10 ، صفحات 14،16،18 .

- **ودائع المصارف الحكومية:** ازدادت خلال ذات الفترة من 649.67 إلى 877.51 مليار ل.س (19.08 مليار دولار) أي بنسبة 35.07% فقط ,ويعود ذلك لتطور الخدمات والتسهيلات في المصارف الحكومية وقدرتها على جذب الزبائن وسرعة الحصول على الخدمة.

- **المصارف الإسلامية:** ازدادت ودائعها من 34.62 إلى 78.77 مليار ل.س (1.71 مليار دولار) ما بين 2008 و2010 ، أي بنسبة 127.54% , أي نمت بحوالي2.27 ضعف خلال السنتين, ويعود ذلك لتطور الخدمات والتسهيلات في المصارف الاسلامية وقدرتها على جذب الزبائن وسرعة الحصول على الخدمة.

***ودائع العملة الأجنبية في القطاع المصرفي:***

ازدادت ودائع العملة الأجنبية في القطاع المصرفي من 64.13 مليار ل.س في 2004 إلى 185.76 مليار ل.س (4.04 مليار دولار) في 2010 أي بنسبة 3 أضعاف ، وقد طرأ انخفاض واضح في ودائع القطاع المصرفي بالعملة الأجنبية في عام 2009 إلى 192.63 مليار ل.س من 210.66 مليار ل.س في عام 2008 ، أي بنسبة 8.55% ،واستمر الانخفاض في عام 2010 حيث بلغ 185.76 مليار ل.س,أي بنسبة 3.57% , ويعود السبب في ذلك هو التراجع الكبير في ودائع العملات الأجنبية في المصارف الحكومية التي انخفضت من 84.10 مليار ل.س إلى 49.66 مليار ل.س في عام 2009 ، أي بنسبة 40.95% ، بذلك تقلصت حصة المصارف الحكومية من إجمالي ودائع العملة الأجنبية للقطاع المصرفي من 39.92% في عام 2008 إلى 25.78% في 2009 ومن ثم إلى 20.02% في عام 2010 , ويعود السبب بذلك للقيود التي تفرضها المصارف الحكومية على المودعين بالقطع الأجنبي إضافة الى ذلك بأن عدم السماح بتحويل الأموال للخارج يدفع المودعين لسحب ودائعهم وايداعها في مصارف أجنبية.

الجدول رقم (10) يبين تطور ودائع العملية الأجنبية لدى المصارف لعامة والخاصة خلال السنوات 2004-2010م .

| ودائع العملة الأجنبية في المصارف السورية (مليار ليرة سورية) [62] | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
| مصارف حكومية | 54.56 | 60.01 | 77.61 | 83.21 | 84.10 | 49.66 | 37.19 |
| مصارف خاصة | 9.56 | 35.74 | 78.83 | 101.73 | 114.95 | 127.36 | 132.35 |
| مصارف إسلامية | - | - | - | - | 11.61 | 15.61 | 16.22 |
| المجموع: | 64.13 | 95.75 | 156.44 | 184.94 | 210.66 | 192.63 | 185.76 |
| حصة مصارف خاصة | 14.91% | 37.33% | 50.39% | 55.01% | 54.57% | 66.12% | 71.25% |

**جدول 10: تطور ودائع العملية الأجنبية لدى المصارف لعامة والخاصة خلال السنوات 2004-2010م**

ازدادت ودائع العملية الأجنبية في المصارف الخاصة 13 ضعف في ستة سنوات ، فقفزت قيمتها من 9.56 إلى 132.35 مليار ل.س ( 2.88 مليار دولار) حيث فاق حجم العملات الأجنبية المودعة في المصارف الحكومية ابتداءً من عام 2006 بذلك ارتفعت حصة المصارف الخاصة في ودائع العملة الأجنبية من 14.91% عام 2004 إلى 71.25% في 2010

في عام 2009 نمت بشكل ملحوظ ودائع العملة الأجنبية في المصارف الخاصة بنسبة 10.79% .

لكن دخول المصارف الإسلامية إلى السوق المصرفية السورية قد حد قليلاً من نمو ودائع العملات الأجنبية في المصارف التجارية الخاصة ، حيث انخفض معدل نموها من 29.05% في عام 2007 إلى 13% في عام 2008 إلى 10.79% في عام 2009 ثم إلى 3.92 % في عام 2010. فقد حصلت المصارف الإسلامية في عام 2008 على 11.61 مليار ل.س (5.51% من الإجمالي) وعلى 15.61 مليار ل.س (339.35 مليون دولار) في 2009 أو 8.10% من إجمالي ودائع العملات الأجنبية في المصارف .

[62] المصدر:مصرف سورية المركزي ,النشرة الإحصائية الربعية ,2010 ,جدول 8 و9 و10 صفحات 14 و16و18

***توزع ودائع المصارف الخاصة حسب نوع الوديعة:***

استقبلت المصارف الخاصة الودائع منذ افتتاحها وبدأت تنافس القطاع المصرفي الحكومي واستطاعت خلال فترة تأسيسها أن تحصل على 30% من إجمالي الودائع المصرفية.

ومن المفيد تفحص بنية الودائع في المصارف الخاصة السورية في السنتين 2008 و2009 بحسب نوع الوديعة المبينة تفاصيلها في الجدول رقم (11) :

**جدول11: بنية الودائع في المصارف الخاصة السورية في السنتين 2008-2009**[63]

| توزع ودائع المصارف الخاصة حسب نوع الوديعة (مليار ليرة سورية) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2008 | نسبة من المجموع | 2009 | نسبة من المجموع | معدل النمو |
| الودائع تحت الطلب | 64.53 | 23.84% | 83.10 | 24.42% | %28.78 |
| ودائع توفير | 11.05 | 4.08% | 13.61 | 4.00% | %27.24 |
| ودائع الأجل | 80.17 | 29.62% | 116.17 | 34.14% | %44.90 |
| ودائع قطع أجنبية | 114.95 | 42.47% | 127.36 | 37.43% | %10.79 |
| المجموع | 270.70 | 100% | 340.24 | 100% | |

يلاحظ من الجدول ثبات حصة الودائع تحت الطلب نسبياً على نسبة 24% ، وودائع التوفير على نسبة 4% في السنتين 2008–2009 كما أن معدل نموهما كان متساوياً تقريباً على نسبة 27–28%, لكن الودائع لأجل نمت بنسبة كبيرة 44.90% مما رفع حصتها في إجمالي الودائع من 29.62 إلى 34.14%, والسبب في ذلك هو إعادة هيكلة الودائع بما يتناسب مع منحنى عائد متصاعد ، ما شجع على الإيداع بآجال أطول ذات عوائد أعلى نسبياً,ويعود السبب بذلك لارتفاع سعر الفائدة للودائع الأجلة مما دفع الافراد لزيادة الايداع في هذا الحساب.

وكما ذكرنا سابقاً ، يلفت النظر معدل النمو الأدنى بكثير لودائع العملة الأجنبية 10.79% ، وبالتالي تراجع حصتها في إجمالي الودائع من 42.47% إلى 37.43% .

[63] - المصدر:مصرف سورية المركزي ,النشرة الإحصائية الربعية العدد 3-4 ,2009 ,جدول 9 صفحة 16

## القروض وتسليفات القطاع المصرفي:

تعد القروض المصرفية أهم استثمار للمصارف لأنها تشكل القسم الأعظم للتوظيفات, وعادة ما تكون القروض بحدود 40%- 60% من إجمالي القروض والتسليفات والتوظيف .

فالقروض تساهم في تمويل الأنشطة التمويلية الانتاجية والخدمية كالزراعة والصناعة ,مما يساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي , لذلك تشجع المصارف المركزية القروض الانتاجية بهدف زيادة معدل النمو وتشغيل العمال وعادة ما تقدم مزايا وإعفاءات للقروض الانتاجية, وسورية كغيرها من الدول النامية بحاجة لتشجيع القروض الانتاجية بهدف تشغيل العمالة الفائضة وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

يبين الجدول رقم (12) تطور القروض والتسليفات لدى المصارف العامة والخاصة والإسلامية خلال السنوات 2004-2010 .

**جدول 12: تطور القروض والتسليفات لدى المصارف العامة والخاصة والإسلامية خلال السنوات 2004-2010**

| القروض والتسليفات في المصارف السورية (مليار ليرة سورية)[64] | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2004 [65] | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
| مصارف حكومية | 325.69 | 404.67 | 456.11 | 565.26 | 745.22 | 857.60 | 944.48 |
| مصارف خاصة | 4.41 | 17.05 | 35.42 | 66.45 | 110.89 | 149.29 | 224.31 |
| مصارف إسلامية | - | - | - | 1.68 | 14.18 | 21.33 | 43.21 |
| المجموع: | 330.10 | 421.72 | 491.52 | 633.39 | 870.30 | 1,028.22 | 1,211.99 |
| حصة مصارف خاصة | %1.34 | 4.04% | 7.21% | 10.49% | 12.74% | 14.52% | 18.51% |

[64] - المصدر:مصرف سورية المركزي ,النشرة الإحصائية الربعية, العدد 3-4 ,2010 ,جدول 15 صفحة 26

[65] -المصدر:مصرف سورية المركزي ,النشرة الإحصائية الربعية , العدد 1-2 ,2009, جدول15 صفحة 26

نلاحظ من خلال الجدول(12) انه قد ازدادت القروض والتسليفات التي يمنحها القطاع المصرفي في سورية من 330.10 مليار ل.س حتى وصلت إلى 1211.99 مليار ل.س(26.35 مليار دولار) خلال الفترة 2004-2010 أي أنه تضاعف 3.8مرة .

بالمقارنة نجد أن القروض والتسليفات التي تقدمها المصارف الخاصة إلى القطاعات الاقتصادية قد نمت الى 50 ضعف في ستة سنوات ، فازدادت من 4.41 إلى 224.31 مليار ل.س (4.87 مليار دولار) وارتفعت حصتها في القطاع من 1.34% عام 2004 إلى حوالي 18.51% في عام 2010 ، في عام 2010 نمت قروض وتسليفات المصارف الخاصة بنسبة 50.25% ، أي بأكثر من معدل نمو الودائع المصرفية الخاصة 26.76 % وذلك بحسب الجدول رقم (4) إجمالي الودائع المصرفية في سورية وتطورها .

وهذه ظاهرة صحية تشير إلى تزايد اهتمام المصارف الخاصة بالإقراض في السوق المحلي كما يجب أن تفعل.

أما المصارف الحكومية نمت قروضها وتسليفاتها إلى القطاع الخاص بضعفين (2.28مرة) فقط خلال نفس الفترة من 325.69 إلى 944.48 مليار ل.س (20.53 مليار دولار) لا تشمل هذه القروض ديون القطاع العام، والحكومة المركزية ، والمؤسسات العامة الاقتصادية ، والمؤسسات المالية غير المصرفية ، لكن حصة المصارف الحكومية في سوق التسهيلات الائتمانية المباشرة تناقصت بسرعة من 97% في عام 2004 إلى 78% في 2010 ,و يعود السبب في ذلك الى دخول المصارف الخاصة إلى السوق ، وتبقى المصارف الحكومية اللاعب الرئيسي في السوق المصرفي السوري حتى تاريخه .

المصارف الإسلامية منحت تسهيلات ائتمانية 14.18 مليار ل.س في 2008م ارتفعت إلى 21.33 مليار ل.س (456 مليون دولار) في 2009م من ثم ارتفعت لتصل الى 43.21 مليار ل.س عام 2010 ، أي بنسبة نمو كبيرة 50% أما حصتها من السوق فكانت 4% في عام 2010م .

### *بنية التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الخاصة :*

لعله من المفيد إعطاء فكرة عن طبيعة التسهيلات الائتمانية المباشرة التي يقدمها قطاع المصارف الخاصة كما في السنتين الأخيرتين 2008 –2009 المبينة تفاصيلها في الجدول رقم (13):

| بنية التسهيلات الائتمانية في المصارف الخاصة,القيمة مليار ليرة سورية[66] | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | **2008** | **نسبة من المجموع** | **2009** | **نسبة من المجموع** | **معدل النمو** |
| **محفظة السندات** | 24.58 | 22.17% | 27.15 | 18.19% | %10.45 |
| **قروض وسلف** | 50.31 | 45.37% | 74.32 | 49.78% | %47.72 |
| **حسابات جارية** | 35.12 | 31.67% | 45.14 | 30.24% | %28.56 |
| **ديون اخرى** | 0.89 | 0.80% | 2.67 | 1.79% | %200 |
| **المجموع** | 110.89 | 100% | 149.29 | 100% | %34.62 |

**جدول 13: طبيعة التسهيلات الائتمانية المباشرة التي يقدمها قطاع المصارف الخاصة**

يلاحظ من الجدول أن الجزء الأعظم من التسهيلات الائتمانية في المصارف الخاصة يأخذ شكل قروض وتسليفات,حيث بلغت 74.32 مليار ل.س(1.61 مليار دولار) في نهاية عام 2009 وهي نمت بأعلى نسبة 47.72% في عام 2009 لتزداد حصتها من 45.37% في عام 2008 إلى 49.78% في عام 2009م, ويعود ذلك لتطور الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المصارف الخاصة وقدرتها على جذب الزبائن وسرعة الحصول على الخدمة.

أما محفظة السندات (خصم السندات التجارية) فقد نمت بنسبة 10.45% وتراجعت حصتها من 22.17 إلى 18.19% في عام 2009 .

الديون الأخرى شكلت أقل من 2% مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة في 2009 لكنها نمت بنسبة كبيرة جداً 200%في عام 2009 .

[66]- المصدر:مصرف سورية المركزي، النشرة الإحصائية الربعية,2009 العدد 3-4 جدول15 صفحة62

## ***إجمالي موجودات القطاع المصرفي:***

سنبحث الأن في جانب أخر من جوانب التعرف على المصارف في سورية ,وهو موجودات المصارف والتي تتكون من الموجودات الأجنبية التي تشمل: النقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية ),وأرصدة لدى المراسلون في الخارج ,وموجودات أجنبية أخرى ,إضافة الى الموجودات المحلية التي تشمل: النقد في الصندوق(ل.س) ,وأرصدة لدى المصرف المركزي والديون على القطاعات الاقتصادية ومنها الاحتباطي الإلزامي.

وتتضمن موجودات القطاع المصرفي أيضا شراء مقرات وأبنية جديدة وتقنيات وبرامج متطورة حديثة و بالاضافة الى ما سبق زيادة موجودات المصارف الحكومية من سيارات ,عقارات..الخ.

**الجدول( 14 )يبين إجمالي الموجودات لدى المصارف العامة والخاصة خلال السنوات 2004-2010**

| إجمالي الموجودات في المصارف السورية (مليار ليرة سورية)[67] | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المصارف** | **2004** [68] | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** |
| **حكومية** | 1224.02 | 1247.73 | 1227.65 | 1304.01 | 1344.09 | 1469.47 | 1561.89 |
| **خاصة** | 26.24 | 95.23 | 182.79 | 289.22 | 326.37 | 411.85 | 531.93 |
| **إسلامية** | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 45.74 | 71.94 | 98.20 |
| **المجموع** | 1250.26 | 1342.95 | 1410.44 | 1593.23 | 1716.20 | 1953.26 | 2192.02 |
| **حصة المصارف الخاصة** | 2.10% | 7.09% | 12.96% | 18.15% | 19.02% | 21.09% | 24.27% |

**جدول 14: إجمالي الموجودات لدى المصارف العامة والخاصة خلال السنوات 2004-2010**

[67] المصدر:مصرف سورية المركزي ,النشرة الإحصائية الربعية .العدد 3-4 2010 جدول 8-9-10 صفحات 14-16-18

[68] المصدر:مصرف سورية المركزي ,النشرة الإحصائية الربعية .العدد 1-2 ,2009 جدول 8-9-10 صفحات 14-16-18

من خلال الجدول نلاحظ أن موجودات القطاع المصرفي ككل قد ازدادت من 1250.26 مليار ل.س إلى 2192.02 مليار ل.س خلال الفترة 2004-2010 ,أي بنسبة 75.32% خلال ستة سنوات, وفي عام 2010 نمت موجودات القطاع المصرفي بنسبة 12.22% .

أما بالنسبة للمصارف الخاصة فقد ازدادت حصتها في إجمالي موجودات القطاع المصرفي إلى الربع ، فكانت 2.10% في عام 2004 ووصلت إلى 24.27 % في 2010م ، مرتفعة من26.24 مليار ل.س إلى 531.93 مليار ل.س (11.56 مليار دولار) ، أي بمعدل نمو 20.27 ضعف في ستة سنوات وفي عام 2010 نمت موجودات المصارف الخاصة بنسبة 29.15% .

أما المصارف الحكومية فقد نمت موجوداتها خلال فترة الستة سنوات مرتفعة من 1224.02 إلى 1561.89 مليار ل.س، لكن حصتها من موجودات القطاع المصرفي ككل قد تراجعت من 97.90% في عام 2004 إلى 71.25% في عام 2010 , وفي العام 2010 نمت موجودات المصارف الحكومية بنسبة 6.29% ,ويعود السبب في ذلك أن المصارف العامة قد انخفض نشاطها نظراً لمنافسة قوية من المصارف الخاصة وخاصة في مجال العلاقات الدولية

بالنسبة للمصارف الإسلامية فقد نمت موجوداتها من 45.74 إلى 98.20 مليار ل.س ، أي بنسبة 36.50% في 2010 ، أما حصتها من موجودات القطاع المصرفي ككل فما زالت صغيرة في حدود 4.48% في عام 2010.

***السيولة العالية في قطاع المصارف الخاصة :***

لابد من تسليط الضوء على مسألة السيولة العالية التي تعاني منها المصارف الخاصة السورية من خلال فحص بنية موجودات ومطلوبات هذا القطاع. واستعمال بعض النسب المصرفية التحليلية التي تؤشر إلى مستوى السيولة المرتفع .

***بنية موجودات ومطلوبات قطاع المصارف الخاصة:***

إن هناك ثلاثة عناصر موجودات في الميزانية المجمعة للمصارف الخاصة تستحوذ على أكثر من 90% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي كما يتبين بتفحص الجدول رقم (10) .

الأرصدة والإيداعات لدى مصارف أخرى ( التوظيفات) أكبر عناصر الموجودات كانت تستحوذ على 34.42% في نهاية أيلول 2009 متراجعة من 37.30% في عام 2008 ، سبب التراجع هو انكفاء الودائع

بالعملات الأجنبية ، يتألف عنصر الموجودات هذا من حسابات جارية وودائع لأجل يتراوح استحقاقه ما بين شهر وثلاثة أشهر توظفها المصارف الخاصة مع مصارف أخرى.

جدول رقم (15) بنية موجودات ومطلوبات قطاع المصارف الخاصة[69]:

| عناصر ميزانية مختارة للمصارف/ الموجودات | 2008/12/31 | 30/9/2009 |
|---|---|---|
| **نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي** | %22.72 | 24.16% |
| **أرصدة وإيداعات لدى مصارف أخرى** | %37.30 | 34.42% |
| **قروض و تسليفات** | %32.50 | 32.12% |
| **مجموع الموجودات** | %92.52 | 90.70% |
| **ودائع مصارف ومؤسسات مالية** | %4.69 | 3.94% |
| **ودائع الزبائن** | %81.33 | 82.73% |
| **حقوق المساهمين** | %6.77 | 8.43% |
| **مجموع المطلوبات والملكية** | %92.79 | 95.01% |

**جدول 15: بنية موجودات ومطلوبات قطاع المصارف الخاصة**

المصدر :التقارير المالية للمصارف

[69]- حسابات الباحث ، والتقارير المالية للمصارف .

شكلت القروض والتسليفات ثاني أكبر عنصر موجودات يستحوذ على 32% من إجمالي الموجودات في نهاية أيلول 2009م ، هذا العنصر الأساس في عمل المصارف ، أي منح الائتمان ، ما زال محدوداً بثلث موجودات المصارف الخاصة فقط ,وهذا يعود لتخوف المصارف الخاصة من القروض وخاصة الانتاجية لأنها أكثر خطراً من التجارية وقروض تمويل الاستيراد والتصدير .

عنصر الموجودات الثالث الأكبر هو النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي وكانت نسبته 24% في أيلول 2009م مرتفعة من 22.7% في 2008م .

تشمل الأرصدة لدى المصرف المركزي الاحتياطي الإلزامي على الودائع بنسبة 10% وحسابات جارية للمصارف .

يستنتج مما تقدم أنه توجد لدى المصارف الخاصة سيولة فائضة لا توظف في تسهيلات ائتمانية مباشرة ولا في استثمارات بحدود 58-60% من موجوداتها وهي نسبة عالية جداً.

على جانب المطلوبات ، تستحوذ ودائع الزبائن على الجزء الأعظم بنسبة 82.7% في أيلول 2009م مرتفعة من 81.3% في 2008م .

وتضيف ودائع المصارف والمؤسسات المالية 4-5% من الموارد المالية المصرفية، وهي مرشحة للتزايد مع انتشار شركات التأمين والمصارف الإسلامية التي تتولد لديها سيولة كبيرة لكن مجالات الاستثمار أمامها ما زالت ضيقة ، فتلجأ إلى التوظيف بالفائدة أو الاحتفاظ بحسابات جارية لدى المصارف التجارية ، وقد شهدنا عدداً من المصارف الخاصة يقوم بإنشاء شركات تأمين تساهم في رأسمالها ، نظراً لوجود علاقة تكاملية وثيقة ما بين هذين النوعين من المؤسسات المالية .

أما حقوق المساهمين (أي الرأسمال والاحتياطات) فقد وصلت الى 8.34% في أيلول 2009 مرتفعة من 6.8% في عام 2008 ، وقد وجدت السلطات الرقابية أن هذه النسب متدنية ، فقامت بإصدار القانون رقم3 لعام 2010 لزيادة رأسمال المصارف التجارية من 3 إلى 10 مليار ل.س والمصارف الإسلامية من 5 إلى 15 مليار ل.س.

***نسب استعمالات أموال المصارف:*** نستطيع أن تتبين مستوى السيولة العالية في المصارف الخاصة السورية أيضاً من تفحص نسب مالية مصرفية مؤشرة مثل نسبة القروض إلى الودائع ، نسبة الأرصدة والإيداعات لدى مصارف أخرى إلى الودائع، ونسبة الودائع بالعملة الأجنبية .

**نسبة القروض إلى الودائع:** يقدم الجدول رقم (11) أرقام القروض والتسليفات وودائع الزبائن الإجمالية وبالعملات الأجنبية وبالليرة السورية لقطاع المصارف الخاصة السورية خلال العامين 2008 – 2010 ، من هذه الأرقام تم حساب نسب القروض والودائع .

وبلغ وسطي نسبة القروض والتسليفات إلى الودائع Loan/ Deposits ratio في قطاع المصارف الخاصة السورية 52.04% في عام 2010 مرتفعة قليلاً حيث بلغت النسبة 43.88% في عام 2009م ،مع الانتباه الى أن الودائع تشمل الودائع بالعملة السورية والودائع بالعملة الأجنبية .

جدول 16: القروض والتسليفات والودائع الإجمالية وبالعملة الأجنبية وبالليرة السورية,ونسب القروض/الودائع في قطاع المصارف الخاصة السورية[70]

| نسب القروض/الودائع في قطاع المصارف الخاصة | | | |
|---|---|---|---|
| **القيمة مليار ل.س** | **2008** | **2009** | **2010** |
| قروض وتسليفات | 110.89 | 149.29 | 224.31 |
| ودائع الزبائن(إجمالية) | 270.70 | 340.24 | 431.07 |
| ودائع بالعملة الأجنبية | 114.95 | 127.36 | 132.35 |
| ودائع الليرة السورية | 155.75 | 212.88 | 298.72 |
| **نسبة القروض/الودائع الإجمالية** | 40.96% | 43.88% | 52.04% |
| **نسبة القروض/ الودائع بالليرة السورية** | 71.20% | 70.13% | 75.09% |

**جدول 16: القروض والتسليفات والودائع الإجمالية وبالعملة الأجنبية وبالليرة السورية**

لكن نسبة القروض الى الودائع تزداد عند استبعاد ودائع العملة الأجنبية غير المسموح إقراضها داخلياً إلا في حالات معينة (تمويل التجارة الخارجية وتمويل المشاريع المرخصة على قانون الاستثمار) فتصل إلى 75.09% في عام2010 , حيث بلغت 70.13% في عام 2009 منخفضة قليلاً عن 70.51% في

[70] المصدر:مصرف سورية المركزي,النشرة الإحصائية الربعية.العدد3-4 2010 جدول8-9-10-15, صفحة 14-16-18-26

عام 2008, وتعتبر هذه النسبة متدنية ,لأن المصارف الخاصة تخشى زيادة القروض لأنه كلما ازدادت القروض تزداد المخاطر لذلك توجه قروضها الى التجارة ,إضافة لذلك تخفض حجم الأقراض لأنها لا تدفع فائد للحسابات الجارية فهي بدوت تكلفة .لذلك تفضل البقاء في أعلى درجات الأمان ,كما وأن المصرف المركزي لا يجبر المصارف الخاصة على استثمار أموالها وتوجيهها الى القطاعات الانتاجية لذلك توظفها في مجالات خدمية.

ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة القروض الى الودائع الاجمالية قد بلغت 52.04% في عام 2010 وهي نسبة مرتفعة نوعا ما ,أما النسبة المتبقية فقد بلغت 47.96% في عام 2010 والسبب في ذلك أنه يتم تشغيل باقي الودائع لحسابات المراسلين في الخارج مقابل فائدة معينة رغم أن الأنظمة والقوانين لاتسمح بمثل هذا التحويل والنقل.

***نسبة ودائع العملةالأجنبية إلى إجمالي الودائع:***

من الجدول السابق أعلاه عرفنا أن ما لا تقل نسبته عن 24.46% في 2008 و 37.43% في 2009 و 30.70% في 2010 من إجمالي ودائع قطاع المصارف الخاصة كانت بشكل ودائع بالعملة الأجنبية .

هذه الودائع غير مسموح إقراضها داخلياً إلا في حدود ضيقة كما ذكرنا سابقاً ( تمويل التجارة الخارجية وتمويل المشاريع المرخصة على قانون الاستثمار) .

لذلك تبقى هذه الودائع سيولة لدى البنك موظفة خارجياً مع المراسلين الأجانب .

## ***تطور الموجودات والودائع والتسهيلات المصرفية :***

من خلال الجدول :نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية 77.16% خلال فترة 2001-2006 ,وهو أعلى من معدل النمو لكل الموجودات والودائع خلال نفس الفترة , حيث بلغت نسبة الموجودات 44.92% ,أما بالنسبة للودائع المصرفية فكانت نسبة نموها 71.20%, أما القروض المصرفية فقد بلغت نسبة نموها 82.20% وهي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الاجماليز

أيضا من خلال مقارنة تطور الموجودات والودائع و القروض المصرفية خلال 2001-2006 نلاحظ أنه لايوجد أي تغيير جدير بالاهتمام,ففي عام 2001 بلغت نسبة الموجودات الى الناتج المحلي الاجمالي99.92%,في حين بلغت في عام 2006 82.54% أي أن هناك تراجعاً ملحوظ .....

أما بالنسبة للودائع والقروض لانلاحظ اي تطور فمن خلال الجدول نلاحظ ان نسبتها شبه ثابتة بين عام 2001-2006

| تطور الموجودات والودائع والتسهيلات المصرفية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال 2001-2006[71] | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | معدل النمو خلال 2001-2006 |
| الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار ل.س) | 974.5 | 1016.5 | 1074.2 | 1266.9 | 1506.4 | 1726.4 | **77.16%** |
| الموجودات المصرفية (مليار ل.س) | 973.24 | 1075.094 | 1183.367 | 1250.26 | 1342.95 | 1410.44 | **44.92%** |
| نسبة الموجودات الى الناتج المحلي الاجمالي | 99.87% | 105.76% | 110.87% | 98.69% | 89.15% | 81.70% | |
| الودائع المصرفية (مليار ل.س) | 469.882 | 571.834 | 618.199 | 669.661 | 733.252 | 804.457 | **71.20%** |
| نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي | 48.22% | 56.26% | %57.55 | 52.86% | 48.68% | 46.60% | |
| القروض المصرفية (مليار ل.س) | 269.757 | 245.574 | 286.97 | 330.1 | 421.723 | 491.522 | **82.20%** |
| نسبة القروض الى الناتج المحلي الاجمالي | 27.68% | 24.16% | 26.88% | 26.13% | 28.24% | 28.47% | |

**جدول 17: تطور الموجودات والودائع والتسهيلات المصرفية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال 2001-2006**

[71] المصدر:مصرف سورية المركزي,النشرة الإحصائية الربعية.العدد3-4 2006 جدول1-8-9-10-15, صفحة 14-16-18-26

وسنورد الجدول رقم(18) الذي يبين تطور الموجودات والودائع والقروض المصرفية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2005-2010

| تطور الموجودات والودائع والتسهيلات المصرفية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال2005-2010 [72] | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | معدل النمو خلال |
| الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار ل.س) | 1506.4 | 1726.4 | 2020.8 | 2448.1 | 2520.7 | 2791.8 | 85.33% |
| الموجودات المصرفية (مليار ل.س) | 1342.95 | 1410.44 | 1593.23 | 1716.2 | 1953.26 | 2192.02 | 63.22% |
| نسبة الموجودات الى الناتج المحلي الاجمالي | 89.15% | 81.70% | 78.84% | 70.10% | 77.49% | 78.52% | |
| الودائع المصرفية (مليار ل.س) | 733.252 | 804.457 | 917.6 | 1061.31 | 1193.71 | 1387.35 | 89.40% |
| نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي | 48.68% | 46.60% | 45.41% | 43.35% | 47.36% | 49.69% | |
| القروض المصرفية (مليار ل.س) | 421.723 | 491.522 | 633.39 | 870.3 | 1028.22 | 1211.99 | 187.39 % |
| نسبة القروض الى الناتج المحلي الاجمالي | 28.24% | 28.47% | 31.34% | 35.55% | 40.79% | 43.41% | |

**جدول 18: تطور الموجودات والودائع والتسهيلات المصرفية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال 2005-2010**

[72] المصدر:مصرف سورية المركزي,النشرة الإحصائية الربعية.العدد3-4 2010 جدول1-8-9-10-15, صفحة3- 14-16-18-26

من خلال الجدول :نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية 85.33%خلال فترة 2005-2010 ,وهو أعلى من معدل نمو الموجودات فقط خلال نفس الفترة ,حيث بلغت نسبة الموجودات 63.22%,

أما بالنسبة للودائع المصرفية فكانت نسبة نموها 89.40%, وهي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و معدل نمو الموجودات المصرفية.

أما بالنسبة للقروض المصرفية مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت نسبة نموها 187.39% ويعود هذا التغير الجدير بالاهتمام الى دخول المصارف الخاصة الى السوق المصرفية السورية حيث أن عام 2005 كان عام المصارف,حيث حاولت بصورة جدية ترقيع الثغرات التي تعانيها السوق المصرفية السورية,ولا سيما في مجال الاقراض المصرفي ,وسعت الى ري حالة العطش الى القروض على مختلف الصعد اجتماعياً واقتصادياً,كما تجاوزت مشاكل حقيقية كانت في يوم من الايام عقبة في وجه تطور القطاع العام أبرزها الروتين والبيروقريطية,على الأقل جاءت هذه المصارف لتعمل بعقلية التاجر وهو ما افتقدته المصارف العامة عبر سنوات عملها في السوق السورية .

وقد دخلت المصارف الخاصة مثلا على خط تمويل شراء السيارات ومنح قروض للصناعيين وللتجار,وقروض لشراء مواد البناء والاسكان ,وكذلك القروض الفردية بهدف تنويع المحفظة وتقليل تركزها ,وبالتالي تخفيف مخاطرها ,كما تم منح قروض شخصية وسلفاً وقروض زواج وغيرها..

## ***ربحية المصارف الخاصة السورية :***

**الربحية المطلقة:**

تحقق المصارف الخاصة السورية أرباحاً جيدة ، وقد ازدادت أرباحها الصافية من 2430 مليون ل.س في عام 2008 إلى 2517 مليون ل.س( 54.72 مليون دولار )في2009 أي بنسبة صغيرة 3.58%،لكن بعض البنوك سجلت معدلات نمو كبيرة جداً في أرباحها لعام 2009م مثل بنك عودة سورية الذي ازدادت أرباحه بنسبة 71% لتصل إلى 625 مليون ل.س ،والبنك الدولي للتجارة والتمويل الذي ازدادت أرباحه بنسبة 46% لتصل إلى 850 مليون ليرة أعلى أرباح المصارف الخاصة،

الجدول رقم (18) يقدم بالأرقام بعض أرباح المصارف الخاصة السورية في العامين 2008-2009 ومعدلات نموها في العام 2009 – القيمة مليون ليرة سورية-[73]

| أرباح المصارف الخاصة السورية ومعدلات نموها (مليون ليرة سورية) | | | |
|---|---|---|---|
| **البنك** | **2008** | **2009** | **معدل النمو** |
| الدولي للتجارة والتمويل | 583 | 850 | %45.64 |
| بيمو السعودي الفرنسي | 732 | 661 | % -9.64 |
| سورية والمهجر | 647 | 636 | % -1.70 |
| عودة سورية | 366 | 625 | %70.83 |
| العربي سورية | 270 | 183 | % -32.18 |
| بيبلوس سورية | 197 | 177 | % -10.07 |
| باقي البنوك خاسرة[74] | -365 | 615- | |
| **إجمالي أرباح القطاع** | **2430** | **2517** | **%3.58** |

**جدول 18: أرباح المصارف الخاصة السورية في العامين 2008-2009**

لكن الظاهرة الملفتة هي أنه لأول مرة منذ نشوء المصارف الخاصة يحدث تراجع في أرباح بعض البنوك الرئيسة ، فقد انخفضت أرباح بنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة 10% إلى مستوى 661 مليون ل.س وذلك بسبب خسارته في الاستثمارات الخارجية نتيجة الأزمة المالية العالمية لأنه خسر عندما أفلس بنك بنك ليمان برذرز(***LEHMAN BROTHERS***) أحد أكبر اللاعبين في سوق الرهن العقاري الأمريكي، وأحد كبار مصرف الاستثمار في العالم، وذلك في أكبر عملية إفلاس شهدتها الولايات المتحدة.

[73] المصدر :افصاحات المصارف الخاصة عن النتائج الأولية والنهائية لعام 2009 المنشورة على هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية

[74] باقي البنوك الخاسرة :بنك سورية والخليج ,بنك الشرق ,فرنسبنك سورية,بنك الاردن سوريا,بنك قطر الوطني سورية .العودة الى ص81

وتراجعت أرباح بنك سورية والمهجر بنسبة -1.7% إلى مستوى 636 مليون ل.س .

البنك العربي سورية تراجعت أرباحه بنسبة كبيرة جداً -32.18% إلى 183 مليون ل.س .

كما تراجعت أرباح بنك بيبلوس بنسبة -10% لتصل إلى مستوى 177 مليون ل.س .

هذا التراجع في الربحية كان متوقعاً وسببه التدني المريع في معدلات الفائدة العالمية إلى 0.25% على الدولار ، 1% على اليورو ، و 0.50% على الجنيه الإسترليني,وبسبب الازمة المالية العالمية التي أدت لانخفاض الطلب على الأموال وانخفاض الفوائد ,وتراجع حجم الطلب العالمي على السلع والخدمات ,مما أدى لإفلاس عدد كبير من المصارف وتراجع أرباح بل الخسائر في أكبر المؤسسات المالية العالمية.

وبما أن 40% من الودائع هي بالعملة الأجنبية وهي موظفة لدى البنوك المراسلة في الخارج ، فقد تدنت عائدية هذه الأموال بشكل كبير. وقد كان لتوجه البنوك نحو التوسع من التسهيلات الائتمانية المباشرة في الداخل السوري بالليرة السورية الأثر الأكبر في تنمية الأرباح في بعض البنوك والمحافظة على استقرارها ومنع تراجعها بشكل كبير في بنوك أخرى ، لكن حتى في هذا المجال ، كان للمنافسة بين البنوك على تسليف الزبائن (أفراد وشركات) ذوي الأهلية الائتمانية العالية تأثيراً في خفض معدلات الفائدة المدينة على الإقراض .

وهكذا استعرضنا في الفصل الماضي مدى نمو القطاع المصرفي الخاص والإسلامي في سورية وأن مستقبل القطاع المصرفي في سورية هو للقطاع الخاص وسنستعرض في الفصل القادم المتطلبات و الإجراءات اللازمة لتطوير أداء المصارف السورية في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

# الفصل الثالث

## المتطلبات والإجراءات لتطوير أداء المصارف السورية في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

**المبحث الأول: القطاع المصرفي السوري والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.**

**المبحث الثاني: متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.**

**المبحث الثالث: الآثار المحتملة لانضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السوري.**

**المبحث الرابع: الإجراءات و المحفزات لتفعيل أداء المصارف في سوريا في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.**

# الفصل الثالث

# المتطلبات والإجراءات لتطوير أداء المصارف السورية في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

يتحدث هذا الفصل عن الآثار الايجابية والسلبية لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية من خلال ملائمة أو عدم ملائمة الواقع الحالي للمصارف السورية لمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

## المبحث الأول: القطاع المصرفي السوري والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

***الإطار العام لاتفاقية تحرير الخدمات المصرفية:***

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات General Agreement on Trade related Services (GATS) من النتائج المميزة لجولة أورجواي، فقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة المتعددة الأطراف قبل هذه الجولة مقصوراً على التجارة في السلع، لكنه امتد في ظل الاتفاق الجديد ليشمل التجارة في الخدمات[75].

وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات كان من بينها الخدمات المالية التى تشمل الخدمات المصرفية، مما ادخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي أو ما يسمى بالعولمة المالية.

يتناول هذا المحور مفهوم تحديد الخدمات المصرفية التي تشملها هذه الاتفاقية.

تضمنت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات اثنا عشر قطاعاً كان من بينها قطاع الخدمات المالية الذي يشمل الخدمات المصرفية والأسواق المالية والتأمين، وقد ساهمت هذه الاتفاقية في اتجاه المصارف نحو التحرير المالي أو ما يسمى بالعولمة المالية ،ويأتي هذا البحث للوقوف على قدرة المصارف في مواجهة المنافسة العالمية في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

[75] العيسوي- إبراهيم -1997-الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ص73.

إن اتفاقية تجارة الخدمات المصرفية تفرض على المصارف العديد من التحديات لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال بناء إستراتيجية فاعلة تستند إلى تقديم الخدمات المصرفية الشاملة ومواكبة التطور التكنولوجي والإيفاء بالمتطلبات والمعايير العالمية وتوثيق العلاقات مع المصارف الأجنبية.

وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات كان من بينها الخدمات المالية التي تشمل الخدمات المصرفية، مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي.

يعد التحرير المالي أحد معالم النظام المالي الجديد، وأهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وقد ارتبطت سياسات التحرير المالي ارتباطا وثيقا بهيمنة السياسات الليبرالية كسياسات اقتصادية عامة، وكذلك بموجة التوجه نحو الاندماجات في الاقتصاد العالمي، التي تشهدها غالبية الدول، ويشمل التحرير المالي كل ما يتعلق بتحرير أسواق صرف العملات وقطاع التأمين والمصارف وتحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير البورصات[76].

**<u>الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية:</u>**

إن الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية يمكن حصرها فيما يلي:[77]

1. قبول الودائع والأشكال الأخرى من الأموال الموجبة الرد إلى الجمهور.
2. الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.
3. التأجير التمويلي.
4. خدمات المدفوعات وتحويلات الأموال بما في ذلك الائتمان وكروت الائتمان والإقراض والشيكات السياحية، والشيكات المصرفية.
5. الاتجار لحساب البنك أو لحساب العملاء في أدوات سوق المال والشيكات والكمبيالات، وشهادات الودائع والنقد الأجنبي والأوراق المالية.
6. خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية.

---

(76)-جمال الخطيب،- شذا-2002- العولمة المالية ومستقبل الدول العربية لرأس المال، ص23. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،

(77)- عبد الحميد ,عبد المطلب،2010 الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،الدار الجامعية للنشر ص136-137.

7. الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص، وتقديم الخدمات المختلفة المتعلقة بالإصدارات.

8. أعمال السمسرة في النقد.

9. إدارة الأموال مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.

10. خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية، بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض

11. تقديم وإرسال المعلومات المالية وميكنة البيانات وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطة مقدمي الخدمات المالية الأخرى.

12. تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى، وذلك لكافة الأنشطة السابقة.

**<u>بعض المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات فيما يتعلق بالخدمات المالية:</u>**

يراعى عند تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات مبادئ وقواعد يمكن إيجازها فيما يلي:

1. **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أو مايعرف عدم التمييز** في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء.

فكل دولة تقدم أي ميزة لدولة أخرى ضمن الاتفاقية أو خارجها تصبح هذه الميزة سارية المفعول على جميع دول الاتفاقية ,فإذا سمحت فرنسا للبنان بإقامة مصرف تجاري عندها يحق لكل دولة في الاتفاقية إقامة مصرف تجاري في فرنسا.

2. **مبدأ الشفافية:**

تتضمن الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات المالية محورا هاما يتجسد في الإفصاح المالي وشفافيته، حيث أشار في المادة الثالثة على ضرورة تبادل الدول الأطراف لكافة المعلومات والإجراءات التطبيقية والقوانين والتشريعات ومبادئ الرقابة والتوجهات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية ذات التأثير المباشر أو غير المباشر(78). وذلك دون إبطاء في موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الاتفاقية، وينبغي أيضا نشر جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو المؤثرة فيها والتي يكون العضو قد وقع عليها، ويجوز

(78)- جمال الخطيب،- شذا-2002- العولمة المالية ومستقبل الدول العربية لرأس المال،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص25.

لأي عضو الحق في إخطار مجلس التجارة في الخدمات بأي إجراءات يتخذها أي عضو آخر، ويعتبرها العضو مؤثرا في تنفيذ بنود الاتفاقية.ومن جهة أخرى ليس في هذه الاتفاقية ما يفرض على أي عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدي الإعلان عنها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الأذى بالمصلحة العامة، أو إلى الإضرار بالمصالح التجارية لمشروع أو منشآت معينة، عامة كانت أم خاصة(79).

كما تلتزم الدول الأعضاء بإخطار مجلس تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية سنويا على الأقل بأية قوانين أو قرارات جديدة أو تعديلات في القوانين السارية، حيث أشارت الاتفاقية إلى أنه يجوز للعضو أن يعدل جداول التزاماته أو سحبها كاملة بعد مضي ثلاثة سنوات من تقديمها، وكل ما عليه أن يبلغ منظمة التجارة العالمية بهذا التعديل قبل سريانه بثلاثة أشهر، وعليه تعويض الأعضاء المتضررين.

**3. مبدأ التحرير التدريجي:**

يعتبر التحرير التدريجي لتجارة الخدمات المصرفية وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين، حيث تنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الاتفاقية تحت عنوان "التفاوض حول الالتزامات المحددة" عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير المصرفي من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية آثار معاكسة على تجارة الخدمات المصرفية تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات.

(79)-محمد عبد العزيز –سمير-2001 ، التجارة العالمية بين الجات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ص321.

***بعض تجارب الدول العربية عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية في تحرير الخدمات المصرفية:***

تنشئ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات نوعين من الالتزامات والارتباطات للدول الأعضاء، ينطوي النوع الأول على التزامات عامة، وهي التي تتضمن أحكام ومبادئ الاتفاقية والضوابط التي تضعها، والتي يتساوى في الالتزام بها كافة الدول الأعضاء بلا استثناء.

أما النوع الثاني فهو عبارة عن التزامات محددة، و الذي يتضمن العروض المقدمة من كل عضو والتي يلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة ومحددة من خلالها مدى التحرير ومعايير وأنماط توريد الخدمات فيما بين الدول الأعضاء.

وتتبلور الالتزامات المحددة في جداول التزامات مرفقة ببرتوكول انضمام الدولة العضو، حيث تلتزم الدولة بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة، ويحدد في هذه الجداول القطاعات التي ستقبل الدولة فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية منها، بالإضافة إلى شروط دخول مورد الخدمة الأجنبي إلى السوق الوطنية.

وتشتمل جداول الالتزامات أيضاً على ضوابط المعاملة الوطنية، حيث يمكن منح الموردين الأجانب معاملة مماثلة لمعاملة الوطنيين، مع حفظ حق كل دولة في وضع الشروط والضوابط التي تحقق حماية مصالحها وفقا لقوانينها وتشريعاتها، كما تحتوي الجداول على التزامات إضافية وهي التي لا تخضع للجدولة تحت خانتي النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية.

وتتضمن جداول الالتزامات لأي دولة قسمين، القسم الأفقي Horizontal Section ويحتوي على التعاريف والقوانين والتشريعات واللوائح السارية والتي تتعلق بكافة قطاعات الخدمات مثل قانون العمل وقانون الشركات والقانون التجاري وغيرها.

وهناك أيضا القسم الراسي Vertical Section الذي يحدد القطاعات الخدمية التي ترغب الدولة الدخول بها في الاتفاقية والارتباطات المحددة لكل قطاع.

ويتم ذكر البنود المحددة لكل قطاع في ملاحق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، فمثلاً في قطاع الخدمات المصرفية والمالية ، يتم بيان أنواع الخدمات المصرفية والمالية (عدا التامين) كما تمت الإشارة إليها قبل ذلك)، تحت بند الخدمات المصرفية والمالية الأخرى، ويذكر أمام كل بند القيود التي تضعها الدولة من حيث النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية في الحدود الخاصة بكل منهما، كأن يذكر الحد الأقصى لمساهمة

الأجانب من رؤوس الأموال المالية مثلاً80. وفيما يلي نماذج لالتزامات بعض الدول العربية للخدمات المصرفية

**1. جمهورية مصر العربية:**

تتمثل التزامات جمهورية مصر العربية في مجال الخدمات المصرفية فيما يلي:

**(1) بالنسبة للمصارف الخاصة والمشتركة:**

- السماح بالملكية الأجنبية بنسبة 100% مع اشتراط موافقة البنك المركزي المصري على الملكية التي تزيد عن 10% دون تمييز.
- إلزام موردي الخدمات المصرفية الأجانب بتوفير التدريب المستمر للموظفين المصرفيين في مصارفهم.
- اشتراط أن يكون المدير العام للبنوك المشتركة من المصريين، وأن تكون لديه خبرة مصرفية داخل جمهورية مصر العربية لا تقل عن عشر سنوات[81].

**(2) بالنسبة لفروع المصارف الأجنبية:**

- الوجود التجاري للفرع التابع لأحد المصارف الأجنبية يتطلب اختبار الحاجة الاقتصادية.
- فروع المصارف الأجنبية القائمة يتوجب عليها الإيفاء بمتطلبات الحدود الدنيا لرأس المال وغيرها من التدابير الوقائية.
- يحدد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية شروط الترخيص بإنشاء فروع البنوك الأجنبية.

**(3) بالنسبة لمكاتب تمثيل المصارف الأجنبية:**

تقتصر أنشطة مكاتب التمثيل على إجراء الدراسات وبحث فرص الاستثمار والعمل كحلقة اتصال مع مراكزها الرئيسية والمساهمة في حل المشكلات وتذليل الصعوبات التي قد تواجه مراسلي البنوك الأم داخل جمهورية مصر العربية.

2. **دولة الكويت:**

---

[80] World Trade Organization, Gats, 1997.

[81] World Trade Organization, Gats / Sc/30/ Supple. 2* 26 February 1998. p 258 – 268.

تعتبر دولة الكويت الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تساهم فيها مصالح أجنبية في القطاع المصرفي، إذ تعود ملكية المصارف العاملة فيها إلى رأس المال الوطني من القطاعين العام والخاص[82].

**وتتمثل التزامات الكويت في الآتي:**

- عدم الالتزام بتوريد الخدمة عبر الحدود.
- ربط الترخيص لفروع البنوك الأجنبية بموافقة مجلس الوزراء الكويتي.
- تقييد مساهمة رأس المال الأجنبي في البنوك المحلية[83].

**3. جمهورية السودان:**

على الرغم من إجراءات انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية لم تكتمل بصورتها النهائية، إلا أنه يمكن النظر إلى اتجاهات الجهاز المصرفي السوداني من خلال الإجراءات والسياسات التي يصدرها بنك السودان وتقوم بتنفيذها المصارف التجارية ، حيث اتخذ بنك السودان جملة من السياسات بهدف تهيئة الجهاز المصرفي السوداني لتحرير الخدمات المصرفية ولقد تمثلت تلك السياسات في الآتي:

(1) **السياسة المصرفية الشاملة 1999 – 2002م**[84] : حيث هدفت هذه السياسة إلى تأهيل القطاع المصرفي بغرض التغلب على عناصر الضعف ومواجهة التحديات والتطورات العالمية.

(2) **سياسة إعادة هيكلة إصلاح الجهاز المصرفي 2000 – 2002**[85]: ومن ابرز ملامح هذه السياسة، زيادة الحد الأدنى لرأس المال ,وتطبيق سياسات إصلاحية لبنوك القطاع العام والبنوك المتخصصة وقد بدأ تنفيذها تدريجياً اعتباراً من العام 2000م.

(3) توجيه المصارف التجارية نحو تحرير الخدمات المصرفية من خلال السياسات النقدية، وذلك بالسماح لكل مصرف بتحديد تعريفة تقديم الخدمات شريطة أخطار بنك السودان المركزي.

(4) السعي نحو تحرير التمويل المصرفي وذلك باتخاذ ما يلي:

أ. تخفيض هوامش الأرباح عند منح التمويل بصيغة المرابحة.

---

[82] مجلة اتحاد المصارف العربية، إعداد مديرية البحوث والمجلة، مصارف الخليج مع إطلالة القرن أل 21 التحول الواعي والتكييف الهادي، يناير 2000م، المجلد العشرون ،العدد 229، ص 41 – 43.

[83] World Trade Organization, Gats / 49/ Supple. 2, 26 February 1998, p. 389 – 394.

[84] بنك السودان، -1999-2002 -السياسة المصرفية الشاملة ،

[85] بنك السودان، مايو 2002.-منشور سياسة الإصلاح و إعادة الهيكلة ،

ب. تخفيض القسط الأول الذي يفترض علي المصرف التجاري تحصيله بعد تنفيذ المرابحة.

ج. تخفيض مساهمة الشريك عند منح التمويل بصيغة المشاركة لقطاعات محددة.

د. التوجيه باستخدام صيغ التمويل الأخرى خلاف المرابحة والمشاركة والسلم.

هـ. ترك الخيار للمصارف بتمويل للقطاعات الاقتصادية، لاسيما في السياسة النقدية التي صدرت في عام 1998م وما تلاها.

من الحقائق التي لا يمكن إغفالها فيما يتعلق بهيكل الجهاز المصرفي السوداني ما يلي:

(1) أن فروع المصارف الأجنبية هي التي قامت بتأسيس العمل المصرفي في السودان وذلك بتواجدها لخدمة أهداف المستعمر قبل الاستقلال، وان هذه الفروع ظلت تعمل جنباً إلى جنب مع المصارف الوطنية خلال الفترة 1956–1969، وحتى تاريخ تأميمها في عام 1970م.

(2) لقد تزامن السماح لفروع المصارف الأجنبية بممارسة نشاطها مرة أخرى مع افتتاح بنك فيصل الإسلامي السوداني والمصارف الإسلامية الأخرى، وذلك في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها الدولة في عام 1975م، وهذا يعني قدرة المصارف الإسلامية على العمل في بيئة تتواجد فيها المصارف التقليدية الأجنبية.

(3) إن تحول القطاع المصرفي السوداني للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية لم يقتصر على المصارف الوطنية فحسب بل شمل أيضاً فروع المصارف الأجنبية.وبالتالي فإن المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية المحلية و فروع المصارف الأجنبية في السودان كانت تعمل في بيئة مصرفية واحدة ، وقد يكون هذا دافعاً كبيراً للمصارف الإسلامية على البقاء والمنافسة عند التطبيق الكامل لاتفاقية الخدمات المصرفية.وثمة نقطة أخرى يجب النظر إليها في التجربة السودانية وهي قدرة المصارف الأجنبية على تقديم خدماتها وفقاً للقوانين المنظمة للعمل المصرفي في السودان، وهذا الجانب قد يكون في صالح الأخيرة من حيث مشاركتها في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مما يشكل ضغوطاً على المصارف الإسلامية.

إن صياغة جداول التزامات الخدمات المصرفية في السودان يجب أن تأخذ في الاعتبار في أن هناك بعض الثوابت لا يمكن الرجوع عنها أو التنازل عن أمر تعديلها وتتمثل في الآتي:

(1) الالتزام التام في تقديم الخدمات المصرفية والمالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية لكل المصارف العاملة

في داخل الدولة .

(2) عدم التعامل بأسعار الفائدة أخذاً وعطاءاً في المؤسسات المالية الأخرى التي تعمل في داخل الدولة ، سواء كانت وطنية أو أجنبية.

(3) ضرورة مراجعة الخدمات التي تقدمها كل المصارف العاملة في البلاد للتأكد من خلوها من المعاملات الربوية، على أن يكون ذلك من اختصاص جهة ذات معرفة وخبرة ودارية بالنواحي الشرعية والمصرفية والفنية، هذا مع احتفاظها بدرجة عالية من الاستقلالية.

## الاقتصاد المصري وتجربته بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية :

انضمت جمهورية مصر العربية فى 1995/5/1 لعضوية منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التى تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم 72 لسنة 1995 بالموافقة على انضمام مصر لهذه الاتفاقية . وكذلك، تم إصدار قرار وزاري رقم 381 لسنة 1995 بإنشاء الإدارة المركزية لسياسات التجارة الدولية.

وترتب على هذا الانضمام التزام مصر بتحرير تجارتها الخارجية ، والالتزام بتطبيق القواعد الدولية المنظمة للسياسة الجديدة للتجارة العالمية التى تهدف إلى فتح الأسواق ، وحظر استخدام الدول للقيود الإدارية والكمية للحد من الواردات أو لحماية صناعتها الوطنية ، ووضعت القواعد التى تضمن إقامة ظروف المنافسة الحرة .

كما تضمنت هذه الاتفاقيات الآليات المسموح بها لحماية الصناعة الوطنية من الممارسات غير العادلة فى التجارة الدولية والتى تؤثر على ظروف المنافسة العادلة المتمثلة فى سياسات الإغراق أو الدعم أو تدفق الواردات بكميات كبيرة غير طبيعية.

وتنطوى اتفاقية منظمة التجارة العالمية على ثلاث اتفاقات تنظم وتحدد أساليب وإجراءات الحماية ضد الممارسات غير العادلة فى التجارة الدولية وهى اتفاقات مكافحة الإغراق ، والدعم والاجراءات التعويضية ، و اتفاق الوقاية .

وتمثل هذه الاتفاقات أهمية خاصة للصناعة الوطنية التى توفر لها الحماية ضد ممارسات الإغراق أو الدعم أو زيادة الواردات إذا أصبحت السبيل الوحيد لحماية الصناعة الوطنية فى ظل منظمة التجارة العالمية .

وبعد أن أصبحت الاتفاقات الثلاث المشار إليها جزءاً من القانون المصرى فقد أنشأت إدارة جديدة هي الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية(جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية ) للإشراف على تطبيق الاتفاقات المشار إليها فى مصر .

ولقد كان إنشاء هذه الإدارة المركزية أمراً ضرورياً لما يستلزمه تنفيذ هذه الاتفاقات من وجود خبرات فنية وقانونية ذات طابع خاص وبما يضمن استقلاليتها ووضعها ومعاملتها للجميع بحياد تام سواء كانوا من المنتجين المحليين أو المستوردين أوالمصدرين ، أو المستهلكين المصريين فضلاً عن حكومات الدول المعنية.

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق هذه النظم الخاصة بمواجهة الإغراق أو الدعم أوزيادة الواردات ليس جديداً على المجتمع الدولى فقد طبقته كثير من الدول منذ أكثر من ثلاثون عاماً ، وقد بدأت مصر فى تطبيق هذه النظم حيث صدر القانون رقم 161 لسنة 1998 بتاريخ 1998/6/11 بشأن حماية الاقتصاد القومى من الممارسات الضارة فى التجارة الدولية ، وصدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالقرار الوزراى رقم 549 لسنة 1998 بتاريخ 1998/10/24 والذى تم نشره بجريدة الوقائع المصرية بالعدد 241 (تابع) فى 24 أكتوبر 1998

بدأت مصر مبكراً المشاركة في مجال إجراءات تنظيم العلاقات التجارية العالمية، حيث كانت ممثلة في مؤتمر صياغة ميثاق هافانا الخاص بإنشاء منظمة عالمية للتجارة عام 1947، كما شاركت في مؤتمر الجات عام 1993، وخلال مفاوضات الفصل الرابع للتجارة والتنمية في عامي 1964 و 1965 تم إقرار المبدأ الذي نادت به مصر لمعاملة الدول النامية وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وقد برز الدور المصري عند اختيار مؤتمر الدوحة لمصر ضمن مجموعة الدول المكلفة بصياغة البيان الختامي للمؤتمر، وكذلك في اليابان عام 2003.

شاركت مصر في جولة أورجواي على المستوى الرسمي منذ بدء الجولة في مدينة "بونتادل إست" في سبتمبر 1986، وكذلك في المؤتمر الذي عُقد في مونتريال عام 1988، أما على المستوى الوزاري فقد شاركت في اجتماعات عدة. إضافة إلى مشاركتها في كافة الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية فيما يتعلق بموضوعات التفاوض وتنسيق المواقف بين وفود كافة الدول النامية المشاركة في المفاوضات. ومن أهم المجالات التي ساهمت فيها مصر بفاعلية موضوع السلع الغذائية والزراعية، إلى جانب ذلك نجح المفاوض المصري في تحقيق إنجازات كبيرة في مجال قواعد النفاذ على الأسواق وتنمية الصادرات، وخاصة المنسوجات، وتجارة

الخدمات.

وفى إطار عضويتها في منظمة التجارة العالمية، تعهدت مصر بتنفيذ مجموعة من الالتزامات هي كالأتي:

1. في مجال اتفاق النفاذ إلى الأسواق:

– السلع الصناعية: التزمت مصر بتثبيت الرسوم الجمركية على بعض بنود الملابس والمنسوجات، وتخفيضها خلال فترة 10 سنوات بدأت من يناير 1995، وذلك خلال أربعة مراحل تم خلالها التدرج في تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأخرى بتعريفة جمركية تتراوح بين 50 . 100 %.

– السلع الزراعية: التزمت مصر بتثبيت الرسوم الجمركية على بعض واردتها من السلع الزراعية خلال فترة 10 سنوات بنسب متفاوتة وفقاً لأهمية السلع وحفاظاً على حماية المنتجات المحلية، كما التزمت بإلغاء الدعم المباشر للمنتجات الزراعية في زيادة هذا الدعم إلى 10 % من قيمة السلعة الزراعية.

2. في مجال اتفاق الخدمات:

أجرت مجموعة من المفاوضات الثنائية مع الدول المتقدمة بحيث تضمن عدم تحرير قطاع الخدمات المصري وفتح الأسواق أمام الخدمات الأجنبية إلا بعد التأكد من قدرة قطاع الخدمات المصري. كما طالبت بضرورة قيام الدول الأخرى بالالتزام بفتح أسواقها أمام الخدمات المصرية، وقد قدمت الالتزامات التالية في قطاع الخدمات:

أ– في مجال الخدمات المالية: تم الالتزام بالسماح بإنشاء بنوك مشتركة، مع التزام الشريك الأجنبي بتدريب العاملين فيها، كذلك السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقاً للشروط التي يحددها قانون البنوك، وأيضاً السماح بإنشاء شركات تأمين أو إعادة تأمين سواء كانت أجنبية أو مشتركة.

ب– في مجال خدمات النقل البحري: تحددت الالتزامات في مجالين هما صناعة تكسير السفن وإصلاح الحاويات، غير أنها قامت بتعديل التزاماتها بعد ذلك حيث تم السماح بإنشاء شركات مشتركة لتملك السفن ونقل الركاب والبضائع على ألا يزيد رأس المال الأجنبي عن 49 % لتتمتع بالمزايا التي تحصل عليها السفن المصرية. كذلك السماح بإنشاء شركات مشتركة للقيام بأعمال التطهير وتعميق الموانئ على ألا يزيد رأس المال الأجنبي عن 75 % وأن تكون العمالة المصرية 25 %.

ج– في مجال الخدمات السياحية: التزمت بإنشاء الفنادق والمطاعم الأجنبية حسب احتياجات السوق

المصري، وكذلك تنظيم المؤتمرات السياحية وأي خدمات سياحية أخرى.

د- في مجال خدمات الإنشاءات الهندسية: تم الالتزام في هذا المجال بإنشاء شركات مشتركة على ألا يقل رأس المال المصري عن 51 % في مجال المشروعات الكبرى، وبشرط ألا تزيد العمالة الأجنبية عن 10 % من إجمالي عدد العاملين بالشركة مهما تعددت فروعها.

تم اختيار مصر من قبل الوفد الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بجنيف كمنسق للمجموعة العربية بمنظمة التجارة العالمية خلال المدة من أول ديسمبر 2006 وحتى آخر فبراير 2007 وذلك لتكون مصر منسق لتقريب وجهات النظر التفاوضية للدول

تقدمت مصر خلال اجتماع مؤتمر وزراء الصناعة العرب في القاهرة في شهر يونيو 2006، بمبادرة لتفعيل دور الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية والتي من شأنها تعزيز مصالح الدول العربية والتوصل إلى مواقف تفاوضية عربية موحدة في مختلف مسارات التفاوض.

كما تهدف أيضا المبادرة إلى رفع كفاءة المشاركة في القرارات الخاصة بتحرير التجارة فيما يخص السلع الصناعية والزراعية والخدمات، علاوة على التنسيق بين مواقف ومصالح الدول العربية في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، مع الأخذ في الاعتبار بمعطيات منطقة التجارة الحرة، وكذلك زيادة عدد الدول العربية الأعضاء البالغ عددها 12 دولة حالياً (مصر والأردن والإمارات والبحرين والسعودية والكويت والمغرب وتونس وجيبوتي وسلطنة عمان وقطر وموريتانيا).

وقد تم اقتراح تنفيذ هذه المبادرة على ثلاثة مستويات وهى اجتماعات نصف سنوية على مستوى وزراء الصناعة والتجارة العرب، وأخرى نصف شهرية على مستوى البعثات العربية في جنيف وثالثة ربع سنوية على مستوى الخبراء بالعواصم العربية.

ومن أجل تفعيل المبادرة، تم اختيار مصر كمنسق للمجموعة العربية بمنظمة التجارة العالمية وذلك اعتبارا من أول ديسمبر 2006 وحتى 28 فبراير 2007.

## الخدمات المالية في جمهورية مصر:

لمصر تاريخ غني في تجريب نماذج القطاع المالي منذ أن خرجت من تحت السيطرة الاستعمارية و حققت استقلالها عام 1952. من القرن التاسع عشر عندما كانت الهويات المالية المصرية مرتبطة بتماسك مع المنظومة المالية العالمية إلى التأميم و البيروقراطية في أواسط القرن العشرين ثم الأسواق المفتوحة التي حققت تسارعا في الثلاثين عاما الماضية فإن مصر قد واجهت تحديات الحقبة كلها. و في جولة الارغواي عرضت مصر عملية تحرير السوق من خلال جعل قطاعها المالي واحد من المجالات الأربع للخدمات التي جدولت فيها التزاماتها.

إن ديناميكية الإصلاح و اللبرلة التي قدمتها الحكومة في العام 1991 و المرحب بها عامة من قبل المشاركين في الأسواق قد تغلغلت كل القطاعات المالية. لكنها فشلت في إنعاش المنافسة و فتح أسواق جديدة و توسيع إمكانية الوصول إلى رأس المال بالقدر المطلوب لتسريع النمو في مصر. إن التطبيقات المتفاوت لعملية تحرير السوق (اللبرلة) في القطاعات المالية الفرعية انعكست غالبا فيما هو تحت هيمنة الهيئات المملوكة حكوميا في قطاعي التأمين و الصيرفة , و لكنها تظهر أيضا في أسواق رأس المال.

إن نجاحات الإصلاح و برنامج إعادة الهيكلة في مصر منذ مطلع 1990 المستويات المقبولة للدين الخارجي و نسب خدمة الدين و ملف الاستحقاق, و فائض حساب الخدمات الضخم, و تحجيم العجوزات المالية و التضخم المنخفض, و التكيف المتمكن مع الهزات الخارجية العديدة بعد 1997 كل ذلك وضع مصر في موقع قوي لمتابعة تحرير القطاع المالي.

## تعزيز قدرات التغير الإدارية

لقد فصّلت الحكومة الاستراتيجيات و السياسات المستقبلية لزيادة الاستثمارات و الإنتاجية و النمو الاقتصادي. و مع ذلك فإن تركة السيطرة الحكومية على الاقتصاد قد قيدت من نمو تطور القطاع المالي المصري. و تبعا لذلك فإنه يترتب على مصر كي تلبي متطلبات دخول الاتحاد الأوربي أن تدير عملية انتقالية للحد من الدعم الموجه من خلال البنوك و تقليص الملكية الحكومية للشركات المالية و إنهاء الإقراض الموجه, و بناء قدرات بشرية في الشركات المالية, تماما مثل الكثير من دول أوربا الوسطى و الشرقية.

و القطاع المالي أيضا ذو حساسية خاصة أمام المعوقات القانونية للاستثمار في الاقتصاد الأوسع مثل:

- كشف التقارير المالية و نوعية الحاكمية التشاركية في الشركات.
- الوفاء بالعقود و إمكانية التنبؤ بالإجراءات الإدارية و فاعلية إجراءات تسوية النزاعات.
- شفافية السياسات الاقتصادية و المالية الحكومية و الالتزام بتطبيقها باستمرار.
- جاهزية رأس المال البشري من حيث الدخل الفردي و المستوى التعليمي و
- الانفتاح على الابتكارات في المقاولات التجارية و تأسيس الأعمال.

هناك توافق عالمي و اسع على وجود الحاجة لإيجاد بدائل التمويل الغير مصرفي لأسواق رأس المال و خاصة في بلدان مثل مصر حيث توفر المصارف المملوكة للدولة 50% أو أكثر من الرصيد للمنظومة.1

و مع أن هذا التقرير يركز على أسواق رأس المال و التأمين و الصيرفة, و الخدمات المالية الغير مصرفية مثل المدخرات التعاقدية و نشاطات التمويل التقاعدي فقد يجذب الانتباه إلى مفاوضات WTO المستقبلية. لم يقابل التدفق المالي في المدخرات الغير تعاقدية إلى حد كبير بقدرات سوق رأس المال الأوسع في مصر (فيتاس 1997). يجب عدم التغاضي عن فتح الأسواق ذات العلاقة مع الاستحواذات المرتقبة للمهارات و التقنيات المالية.

## تطوير المؤسسات:

منذ تقديم قانون أسواق الأوراق المالية عام 1992 حدثت التطورات في أسواق السندات المالية في مصر و بحلول تشرين الثاني 2003 وصل عدد الشركات المدرجة على لوائح سوقي تداول الأسهم المتضامنة في القاهرة و الإسكندرية إلى 1053 (CASE). غير أن 110 من هذه قد تم تداولها و حركة البيع منخفضة(6%). و قد توسع طيف المشاركين في الأسواق ليشمل السماسرة و المكتتبين و وكالات التخمين و مدراء الاستثمار و مدراء محافظ الأوراق المالية و التجار الأوليين و شركات رأس المال المشترك و الأمناء و مزودي المعلومات المالية. تتضمن المنتجات و الخدمات المتوفرة من المزودين إصدارات السندات الإنصافية و الحكومية وأعمال سندات بعض الشركات. لقد كان الاهتمام العالمي بالإصدارات المصرية معتدلا و لكنه كان متبدلا تبعا لمسائل وطنية.

و قد ظهرت هيئة سوق المال CMA كمنظم فعال حيث قد سهلت حزمة واسعة من الدعم المؤسساتي للنشاطات الائتمانية. و قد أعادت التعديلات على قانون سوق الأوراق المالية عام 1998 القوة لدور هيئة سوق الأوراق المالية في تنظيم تسهيلات التبادل الداخلية و الإيداع بشكل أساسي لتحرير السندات. إن التفويض القانوني لسلطة الأسواق المالية(رأس المال) و لنشاطاتها تنسق مع الوزارات ذات العلاقة لتبني لوائح تنفيذية تتسق مع خطى التغيير في الأسواق المالية التي تتقدم في التحرير (اللبرلة).

1-تحليل عميق لتطورات سوق الأسهم العربية بالتركيز على عمليات تمويل الشركات و مناقشة نمط "نظم التمويل المصرفية العربية" من المرجح أن تستمر في الوقت الذي يكون فيه تطور البورصة مهما لتحقيق التوازن بين الخدمات المصرفية المالية، وخاصة تمويل الصناعات الجديدة. (بلبل وعمران 2003)

لقد تمت الإفادة من الممارسات المتطورة و الشفافة و التشاورية لCMA في وضع اللوائح التنفيذية. و هناك إتاحة للأخذ بعين الاعتبار مساهمات وجهات نظر السوق و العامة قبل تقديم المقترحات التنظيمية. لقد وضعت الأساسات المؤسساتية الهامة مع صندوق ضمان التسوية و برنامج صندوق حماية المستثمر و خزينة مصر للمقاصة و التسوية.

نمت قدرات هيئة السوق الماليةCMA و قدرات المشاركين على استنباط حلول مشترك ناتجة عن وضع الأسواق و ذات فاعلية إجرائية أبعد من النظم المباشرة. و بصورة مشابهة فقد قام كل من هيئة السوق المالية و البنك المصري المركزي و الهيئة المصرية الناظمة للتأمين بتقديم مبادرات في وضع آليات تنسيق قطاع مشترك و مأسسة مراجعة مشتركة و عمليات التصديق على النشاطات الجديدة كمثل تدابير التجار الأوليين و متطلبات الأمناء. من الأمثلة على ابتكارات سوق رأس المال في هذه الفترة تشمل GDR من CIB في عام 1996، وإصدار سندات خارجية من قبل الحكومة في عام 2001، وإضفاء الطابع الرسمي على متطلبات مصرف الإيداع في عام 2002. و قد أصدرت سندات محلية، ولكن الحجم يبقى منخفضا.

هناك تحديان واضحان في مواجهة هيئة السوق المالية CMA والمشاركين في السوق. أولا، عدد المصدرين الجدد والتداول في الإصدارات الموجودة غير كافية. وثانيا، إن ظهور قاعدة أعمق من المستثمرين، وخاصة من المستثمرين المؤسساتيين سيأخذ وقتا. لقد نمت أسواق رأس المال بقوة منذ عام 1992، وعلى الرغم من

تراجع السوق خلال العام 2002. عدم حدوث إصدارات جديدة منذ أكثر من عامين و بالرغم من تراجع عدد الشركات المدرجة ، على الرغم من ذلك فقد تحسن السوق في عام 2003.

لدى مصر سجل قوي في لبرلة أسواق الأوراق المالية للمستثمرين المحليين والدوليين والمشاركين في السوق على حد سواء. وقد تم إنجازها جنبا إلى جنب مع التنمية الإبداعية و بعناية للقدرات التنظيمية ومع إضافات مناسبة زمنيا لهياكل موازية من أجل حماية المستثمرين والمقاصة والتسوية و منظمات وجمعيات التنظيم الذاتي ، بما في ذلك رابطة سوق المال المصرية. لا يمكن المبالغة في قيمة هذه البنية التحتية السليمة للقطاع المالي ، وخاصة إذا ما كانت صورة الأمن الإقليمي تتحسن تزداد ثقة المستثمرين في السوق المصرية ويزيدون مشاركتهم.

## التأمين:

لقد تم طرح التأمين في أسواق مصر من أواسط القرن التاسع عشر عندما سيطرت الشركات الأجنبية على الأسواق. و في مطلع العشرينات ظهرت شركات مصرية و في بعض الحالات في شراكة مع شركات اجنبية. و في العام 1957 بدأت عملية تمصير و أدت إلى تأميم صناعة التأمينات ووضعها في أربعة شركات في العام 1964– ثلاث شركات اكتتاب و شركة إعادة تأمين واحدة. سمح القانون رقم 43 للعام 1975 للشركات الأجنبية بالعمل في مصر في مناطق التجارة الحرة حصرا. و قد فتحت مصر بشكل كبير فرصا جديدة للشركات الأجنبية للتأمين في 1995 (القانون91\1998) عندما سمحت لها بالعمل خارج المناطق الحرة في القطاع المشترك مع شركاء مصريين بحصص تحت 49%. و قد رفع سقف الملكية الأجنبية في العام 1998 (القانون رقم 156\1998) مع إجراءات أخرى وفرت فرص كبيرة و جديدة لمزودي التأمينات.

ألغت تدابير عامي 1995 و 1998 اختبارات الحاجة الاقتصادية كشرط للحصول على ترخيص والتأمين، أزالت سقوف الأسعار على أقساط التأمين، و قلصت النسبة المئوية من التنازلات الإلزامية بشكل كبير، و سمحت بالتأمين على النقل عبر الحدود ، ورفعت القيود المفروضة على المنتجات جديدة، سمحت باستخدام منظومة سجل و استخدم للموافقة على المنتجات الجديدة للتسريع في إدخال منتجات جديدة. وأخيرا، أعلنت الحكومة عن عزمها خصخصة شركات التأمين الحكومية الأربع. و على الرغم من عدم تحديد موعد

الخصخصة إلا أنها اتخذت خطوات أولية بما في ذلك تقدير القيمة.

تراقب الهيئة المصرية للإشراف على التأمين (EISA) هذه التغيرات بالإضافة لعدد من الإصلاحات ذات الطبيعة المتأنية التطور, مثل رفع هوامش القدرة على السداد و وضع موجز لإجراءات الفحص المالي و تبني معايير محاسبة دولية لشركات التأمين. و تعد هذه الإجراءات تعهدات كبيرة بكل المقاييس و قد تم أغلبها خلال السنوات الخمس الماضية. يكمن التحدي في تقييم أثرها على نمو و تطور سوق التأمين المصرية في ضوء الكيفية التي دخلت فيها حيز التنفيذ مؤخرا. من الواضح بأن مصر قد أسست بيئة تنظيمية أكثر تنبؤا حيث يمكن طرح التأمينات فيها, و الخطوات التي اتخذتها من أجل لبرلة و خصخصة سوق التأمينات تجعل الحصول على التأمينات أمرا أكثر إمكانية لعناصر أوسع من المجتمع المصري.

تستمر صناعة التأمينات في وقوعها تحت هيمنة الشركات الأربع المملوكة للحكومة و التي تحصل على أكثر من 72% من دخل الأقساط و كذلك من شركة إعادة التأمين. هناك اليوم 16 شركة تأمين خاصة منها أربعة ملكيات أجنبية. و قد مكنت الإجراءات التحريرية (اللبرلة)الأخيرة الشركات الأجنبية من إحراز دورا أكبر في الاكتتاب الائتماني في البلد على الرغم من أن حصصها ما تزال جزء صغيرا من السوق. ما زالت مصر بلدا دون حد التأمين حيث تشكل أقساط التأمين 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة ب8& في الولايات المتحدة و 15% في الاتحاد الأوربي) و تأتي خلف بلدانا كالمغرب (2.9%)و تونس (1.8%)و موريتشيوس (4.3%) و كينيا (3.9%) و لبنان (3.9%) بشكل خاص في أعمال التأمين على غير الحياة.

تحتاج مصر لزيادة المعروض من التأمينات على شرائح أوسع من مجتمعها و هو مم يعتبر تحديا كبيرا و خاصة بما يخص الفئة ذات الدخل المنخفض التي ليس لديها من الوسائل ما يكفي للادخار و الحماية من الأخطار. و مع ذلك فإنه لدى مصر طبقة نامية من ذوي الدخل المتوسط و المرتفع و هو ما يمكن أن يحفز نمو سوق التأمينات.

تشكل EISA منظم ديناميكي قد أدخل إجراءات شجعت المنافسة و الابتكار في قطاع التأمين. و لمنظومة الإجراءات من الشفافية ما أظهره التقييم الذي أجرته الرابطة الدولية لمراقبي التأمين (IAIS) في العام 2000 على المبادئ الأساسية لـ EISA و على شفافية التنظيمات التأمينية. و قد وضعت التنظيمات و الإجراءات في متناول العامة من خلال جريدة رسمية. فإنه يحافظ على نظام للتشاور مع الروابط المهنية والمؤسسات العامة الأخرى عند النظر في التغيرات على تنظيم أو إدخال سياسات جديدة. وقد ساعدت التغييرات الهامة القانونية والتنظيمية المشار إليها أعلاه على خلق المناخ المناسب لجعل هذه الصناعة أكثر قدرة على

المنافسة تلبية احتياجات العملاء. وبرز هذا من خلال تشجيعه المنتجات الجديدة من خلال نظام التسجيل والاستخدام، والاستعداد العام للسماح لشركات التأمين لتحديد أسعار منتجات التأمين. وفقا لمقابلات مع ممثلين من الشركات المملوكة للدولة والخاصة فقد حفز وجود موردي التأمين الأجانب على ابتكار المنتجات. بناء عليه و على الرغم من أن السوق المصرية للتأمين لا تزال متخلفة إلا أن فلسفتها التنظيمية في السنوات ال 10 الماضية قد خلقت بيئة تشجع على خصخصة الشركات المملوكة للدولة و داخلين جدد، و على منافسة سعرية كاملة و على الحد من التنازلات الإلزامية في إعادة التأمين، وعلى تقديم منتجات تأمين جديدة ومبتكرة.

## الصناعة المصرفية:

بدأت خصخصة القطاع المصرفي مع إقرار قانون الاستثمار عام 1974 و التي أطلقت عكس عملية التأميم للمصارف المحلية. و قد سمحت المصارف الدولية بالمشاركة في القطاع المشترك (بتملك ما يصل 49%) و فتح فروع لها مع تقييدها بالقبول بالإيداع بالقطع الأجنبي. بعد ما ينوف عن 20 سنة أي حين تعديلات 1992–1993 على قانون المصارف حيث وسعت معاملة البنوك الوطنية لتشمل فروع البنوك الأجنبية بحيث سمح لها بقبول الإيداع بالقطع المحلي.

يشرف المصرف المركزي اليوم على 55 مصرفا تشمل ثلاث منها متخصصة و 52 مصرفا تجاريا بشكل أساسي مرؤوسة من قبل 4 بنوك مملوكة للدولة (تمثل الحصة الغالبة من السوق المصرفية ).هناك 13 فرعا لمصارف أجنبية و ما تبقى يشمل البنوك الخاصة و العامة التي تأسست تحت قانون الاستثمار. و من هذه الأخيرة هناك 11 مصرف من القطاع المشترك و التي تضم ملكيات عامة ( أغلبها تصل إلى 20% مع ملكيات عامة مشتركة بين بنوك القطاع العام و مؤسسات رسمية أخرى و حصص أخرى كثيرة مع بنوك دولية أيضا ).

في العام 1996 سمح قانون المصارف رقم 97 للشركاء الدوليين بتملك الحصة الغالبة في بنوك القطاع المشترك. و تلا ذلك تقليص في ملكية الأسهم في بنوك القطاع المشترك و خصخصة بنوك القطاع العام التجارية بعد تغيرات 1998 التي سمحت بالخصخصة. في السنوات الخمس التالية شجعت السلطات الاستثمار في بنوك القطاع المشترك بينما لم تشجع على تأسيس بنوك وطنية أو فروع لبنوك أجنبية جديدة. هذا الموقف يتسق مع الرؤيا القائلة بأن إعادة هيكلة الشركات المالية الخاصة والعامة يجب أن تصل إلى المستوى الذي يعزز صلابة الإصلاح الداخلي و إتمام تحديث البنوك الفردية. في نفس الوقت قلصت الدولة

من حيازتها للسهم في بنوك القطاع المشترك و زادت رأس مال بنوك القطاع العام, و من خلال القوانين 37 الصادر عام 1992 و 88 الصادر عام 2003 فقد طلبت رفع معدلات رأس مال البنوك التجارية. و إضافة لذلك فقد تم خصخصة السياسات القيادية و التشغيلية لبنوك القطاع العام بنطاق ضيق و لكن هام و هي التي تعمل حسب مبادئ تجارية. و تتوزع الحصص من البنوك العامة و الخاصة بنحو 50\50 و هو مؤشر إيجابي للمنافسة المصرفية. و قد قلصت منظومة المصارف الإقراض للهيئات العامة و رفعت الإقراض لمقترضي القطاع الخاص ( و قد بقيت القروض المنزلية ثابتة).

يقدم التحديث الذي عرضه المصرف المركزي في تموز 2003 عن سياسة الاصلاح للقطاع المصرفي شرحا ممتازا عن الحزمة الواسعة من الخطوات المترابطة القادمة لتقوية قطاع الخدمات المالية و مؤسساته. و يبين مشرف البنك المركزي قائمة أولوياته كم يلي:

- تعزيز البنية التحتية للمعلومات من أجل الجدوى الائتمانية و صناعة القرارات المصرفية.
- تحديث منظومة المدفوعات بما فيها إدخال التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي.
- تقوية حوكمة الشركات و منظومات التخمين الداخلي للبنوك
- خصخصة بنوك القطاع المشترك.

و في السنة الماضية تم توثيق التنظيمات التدبيرية و جعلها في المتناول, و تم رفع متطلبات كفاية الحد الأدنى لرأس المال إلى مقاييس بازلII و وضع القروض المجدولة تحت الرصد, و كذلك تأديب بعض البنوك من خلال التغيرات الإدارية و قطع توزيع الأرباح السهمية و كذلك أتمتة دار القاهرة للمقاصة.

أتت هذه النشاطات من مبادرات 2001–2002 الملتزمة بخطة البنك المركزي لتطوير عملياته و تشمل:

- التقييم الشامل لكفاية رأس مال المصارف و نوعية الأصول و الإدارة و السيولة و الربحية و التحكم بالمخاطرة بالتزامن مع التفتيش الموضعي.
- التدريب المكثف بالتناغم مع مؤسسة البنك لتصل إلى أكثر من 4000 متدرب و مدير
- رفع متطلبات كفاية رأس المال من 8% إلى 10%
- وضع قواعد تنظيمية و تطبيقية للصيرفة و السيولة الالكترونية و حماية الزبائن في خدمات التجزئة

و مصرفية الرهن العقاري و المتعاملين الأوليين و مكافحة غسيل الأموال

- تعزيز دار المقاصة الالكتروني و أتمتة العمولات و كشوفات الخزينة و تحويلات السندات الحكومية.

إنها لأفعال جوهرية بالنسبة للبنوك المصرية من أجل تحقيق استعادة الأصول و الحصص على نسق المعايير الدولية.

و من خلال شبكة العلاقات المهنية مع النظراء الدوليين استطاع قطاع المصارف المصري و منظميه أن ينشئ تدريب و تطوير الكادر و يرحب بعودة الأخصائيين المصرفيين المصريين بالخبرات العالمية و كذلك استطاع أن يستوعب المساعدة التقنية و التكنولوجيات الضرورية للمنافسة المصرفية. إن هذا الانفتاح و تعزيز الخبرة المصرفية حسب أفضل الممارسات العالمية تعطي ثمارها و عوائدها بطرق متعددة: على سبيل المثال اعتماد SWIFT للمدفوعات بين البنوك و كذلك تطوير نظام تشغيل بيني وطني للصراف الآلي في مصر و أيضا إنشاء نظام كشف الحساب الائتماني عن بعد.

و كما أشرنا في مناقشة أسواق الأوراق المالية حيث يتكئ القطاع المصرفي على التعاون اللصيق بين القطاعات و بين الشركات و على التنسيق بين المشرعين. في العام 2002 قام الـIMF و البنك الدولي بإعداد تقييما لمصر على نسق المعايير الدولية المستخدمة في برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) منذ 1999 و بحسب تقرير البنك المركزي السنوي فإنه قد استحسن الخطوات المتخذة لترسيخ مردودية القطاع المالية .

يبدو أن البطئ في الإصلاحات الاقتصادية الأوسع المرفوع في التقارير بشكل واضح قد أثر على التسارع في التغيير في قطاع الخدمات المالية و خاصة في الشركات المملوكة من قبل الدولة و مع ذلك فإن التغيرات التشريعية الايجابية و التنظيمية و المؤسساتية و في البنية التحتية خلال العقد الأخير قد أوجدت قاعدة للابتكار من قبل لاعبي السوق.

## تأثير الشركات الدولية:

كشفت مقابلات مع منظمين و مشاركين في التأمين و الصيرفة و أسواق الأوراق المالية أثرا ايجابيا للشركات الدولية على السوق المحلية. بعضها عبر عن خيبة الأمل من الخطى البطيئة و اللبرلة المحدودة و قد قلل

من حجم الفرق الرئيسي الممكن الذي قد تحدثه الشركات الدولية في العملية. الأكثرية قبلوا الرؤيا العملية القائلة بالحد من التراخيص و الداخلين الجدد حتى تكتمل عملية إعادة البناء في القطاعين المصرفي و التأميني. ربما لم يتم عرض أمثلة عن شركات دولية تسببت بإعاقة الأسواق المحلية أو ساهمت بخلخلة الاستقرار. كثير من الشركات قد أبدت طموحات إقليمية بينما أعطى آخرين وزنا قليلا لمصر من حيث القدرة الكامنة على تصدير الخدمات المالية على المدى القريب. الأمثلة الملحوظة تشمل متابعة الشركات الزبونة ذات الأعمال المتوسعة إلى الخارج و جذب الزبائن الذين لديهم احتياجات أعمال فردية أو لشركات في مصر و كذلك رفع القدرات الجديدة في الصيرفة الاستثمارية و إدارة الاستثمارات. بينما أعطى آخرون وزنا قليلا لمصر في إمكانية تصدير الخدمات المالية على المدى القريب.

العديد ممن أجريت معهم المقابلات قد عبروا عن دهشتهم لصغر ما قدمته الشركات الأجنبية في طريقة ابتكار المنتج و تحسين نوعية الخدمة و الاكتتابات العامة الأولية أو شبكات التوزيع الغير تقليدية و على الرغم من أن آخرين قد أشاروا إلى ابتكارات في الصيرفة الفردية و بطاقات الائتمان و أسواق رأس المال.

كثيرين هم من يرون بأن تطور السوق المالية في مصر يأتي من إعادة تنشيط الشركات المحلية و خاصة تلك التي لها إدارة محترفة. لقد لقيت المبادرة الأخيرة المطروحة من قبل المنظمين و صناع السياسة لجذب البصيرة و القادة و قد اقترح تمديد هذه الممارسة منهجيا إلى كامل دائرة المشاركين في السوق المالية و متخصصي الشركات التقنيين. الكثيرين مم أخذوا في الاعتبار الوقت اللازم لتقوية الشركات الفردية, لكنهم أشاعوا بشكل محفز ذلك الشعور الملح حول إمساك مصر بالفرصة التاريخية لتوسيع عملية الإصلاح. تحدث من أجروا المقابلات عن خصخصة البنوك المملوكة من الدولة و تأثير ملكية الدولة حصصا في القطاع و الحاجة إلى تمتين أوسع بين البنوك بشكل خاص. ربما تكشف هذه التعليقات عن الحاجة إلى عملية خلق مراجعة متنورة و تحليلية لمخارج مستقبلية بديلة للسوق المالية في مصر متبوعة بإعادة قراءة للإستراتيجية و السياسة المحيطة بالتزامات القطاع العام و الخاص.

و قد سجل أكثر المدراء الذين أجروا المقابلات الحسنات الكبيرة لوجود شركات أجنبية في السوق المصرية مثل:

- المنافسة الجديدة التي مكنت تغييرا واسعا مثل تحفيز ثقافة الائتمان المصرفي الأقوى
- المساعدة التقنية على مستويات عدة من الشراكات مع النظراء المحليين إلى التعاون مع المنظمين من أجل إدخال أدوات و تنظيمات جديدة.

- تطوير المصادر البشرية بما يشمل تدريب الموظفين الجدد و الحاليين
- الاستثمار في التكنولوجيا و تطوير مهارات توفير التطبيقات التكنولوجية و استراتيجيات تقليص الكلفة
- ربط ضوابط تسعير المنتج و الائتمان بالكلفة الاقتصادية و توزع رأس المال مما يؤدي إلى سلوك منافسة واقعي.
- إدخال تقنيات الزبائن و الأعمال الجدد مثل تقسيم السوق و مركز تحليل الفائدة و مهارات الإدارة للزبون.
- إدخال بطاقات الائتمان
- تحفيز معرفة العامة بالخيارات و الفرص المالية
- تعزيز مبادرات المنظم الرسمي لتقوية المحاسبة و التدقيق و الإفصاح و التقارير المالية و حوكمة الشركات و مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة
- النهوض بالخدمات الجديدة و بالبنية التحتية للقطاع مثل التأصيل(في السندات) و المساءلة الإدارية للصناديق و وظائف أمناء المصرف و المتعاملين الأوليين و ابتكارات منظومة التسوية.

يعمل المنظمون و المشتركون في السوق مع إمساك متوازن و واثق بنقاط قوة و ضعف الشركات الأجنبية في بيئة السوق الجديدة. و من خلال مناقشاتنا مع المدراء يظهرون رؤيا استشرافية للمستقبل و يقدرون عملية اللبرلة, و قد عبروا عن الحاجة إلى الاستثمار في الجيل التالي من أخصائي و قيادي القطاع المالي و قد أظهروا جاهزية لمتابعة تسريع وتيرة التغيير.

سمعنا خلال المقابلات على الأغلب تعابير حذرة عن رؤيا التوسع في السوق المالية المصرية و النمو الكامن, ربما لأن الأكثرية يركزون على الأولويات الفورية. لقد كانت وجهات النظر الظاهرة و الضمنية في أغلب الحالات تقول بأن في السوق مصارف فوق الحاجة و خدمات التأمين قد و غطت كامل السوق تقريبا و تتفهم ضعف التدفق في الإصدارات الجديدة من السندات المالية.

هل هناك حاجة لدراسة إضافية للسوق لتقييم احتياجات مستخدمي الخدمات المالية و حجم قطاعات السوق

المحتملة بالتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الأوسع؟ تشمل مجالات الدعم الكامنة التالي :

- ثغرات مصرفية مفردة و استهلاكية من حيث صغار المودعين والمقترضين والمناطق الجغرافية، وإجراء تقييم لأثر التأمين على الودائع على المنافسة لهذا القطاع.

- تأثير الخصخصة الإضافية للقطاع المالي على العرض والطلب على منتجات الأوراق المالية.

- عدد الشركات المملوكة للقطاع الخاص مع إمكانية الإدراج العام وفرص النمو التي تطلب تمويل غير مصرفي.

- أثر ضوابط مكافحة الاحتكار و إعانات الدولة على عرض إصدارات الأوراق المالية وأثرها على أصول المحافظ المصرفية.

- أثر نظام الإبلاغ عن الائتمان على حجم السوق والعوائد للبنوك.

- تأثير استخدام الحكومة المصرفية الإلكترونية والحكومة الإلكترونية (اعتمادات المرتبات المباشرة، التقاعد، والضمان الاجتماعي، ودفع الضرائب).

- مشاكل ممارسات بدء الأعمال التجارية في الحصول على رأس المال والائتمان وسيلة لتعزيز الجدارة الائتمانية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- بدائل وآثار توسيع نطاق خيارات و إدارة أصول صندوق التقاعد.

- أثر السماح بإنشاء شبكات توزيع مستقلة لصناديق الاستثمار المشترك.

- تقييم حرضت عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي دول أوربا الشرقية و الوسطى على تسريع الإصلاح في القطاع المالي و وسعت الرؤيا في أسواقها المحلية.

هناك إمكانيات كبيرة تأتي من استخدام التزامات GATS في القطاع المصرفي لتشجيع انتشار التقنيات المالية . في البلدان النامية ثبتت ضرورة استخدام التكنولوجيا حيث سوق التجزئة و الجملة المصرفية و المكاتب الأمامية (مقابلة الزبائن) و المكاتب الخلفية (معالجة حجم بيانات كبير عن فعالية الكلفة).

يمكن إدخال التكنولوجيات المالية من خلال أقنية متعددة و من ضمنها الإلزام التنظيمي و تزويد المسوقين, و لكن مجرد وجود التبني المبكر و الشركات ذوات الخبرة المثبتة مما يشمل البنوك الدولية التي تضمن نشر التكنولوجيا المالية الضرورية. كشف تحليل السوق الأمريكية أن التكنولوجيات تنتشر بسرعة من خلال الشركات النظيرة مثل مزودي خدمة التسديد و من خلال تبادل المعلومات حول التقرير الائتماني. تقوم مصر بتبني تكنولوجيات جديدة في هذه المجالات(برجر 2003).

يمكن النظر إلى التزامات الجات من حيث إمكاناتها على تحفيز الاستثمار و المنافسة في قطاعات السوق تحت الخدمة. على سبيل المثال إن تحليلا مستشرفا لمقارنات دولية للمجتمع المصرفي تجد أن البنوك الأجنبية تواجه عوائق في المعلومات عن الزبائن حيث تتغلب بعض المصارف عليها بالمهارات التنظيمية و التطبيقات التكنولوجية(برجر و آخرين2004)

ربما يكون من المبكر تقييم أثر شركات التأمين الأجنبية على السوق التأمينية لحداثة تحرير سوق التأمينات في مصر. لسنوات قليلة خلت كان بإمكان الشركات الأجنبية العمل فقط في المناطق الحرة. و عندما سمح لشركات التأمين الأجنبية الاكتتاب خارج المنطق الحرة في العام 1995فقد كان ذلك من خلال القطاع المشترك و بحصص أقلية. و قد أزيلت هذه التقيدات في العام 1998. يمكن أن يكون أثر اللبرلة قد تقلص تحت عوامل الأوقات الاقتصادية العصيبة, و السوق تبدأ بالظهور فقط لدى فرص النمو الحقيقية. و لذلك فإن الشركات الأجنبية قد بدأت الدخول مؤخرا و التشغيل بطريقة تحفظية نمطيا من خلال الاكتتاب الانتقائي.

على المدى القريب ستبقى سعة السوق التأمينية محدودة حتى تكتمل لبرلة الصناعة التأمينية بالكامل و توليد رأس مال أكبر من قبل الشركات المملوكة حكوميا(و التي تستحوذ على أكثر من 70% من السوق). لمسنا في مناقشاتنا مع ممثلي الشركات الأجنبية و الحكومية الحماس للتغيرات الناظمة التي حدثت مؤخرا و خاصة المحفزة لتقديم منتجات جديدة و مختلفة تطرق حالات خاصة لمخاطر معينة.

إن حضور التأمين الأجنبي في وسط تنظيمي مشجع يعني وجود عامل ايجابي في تطوير سوق التأمينات المصرية إن كان بسبب المنتجات الجديدة و التكنولوجيا التي تأتي بها هذه الشركات أو بسبب إمكانيات التغطية التأمينية الأوسع في البلد.

## مقارنة مع التجربة المصرية بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية :

نلاحظ من خلال الجدول أدناه ان مصر قطعت أشواطاً من خلال الانظمام الى منظمة التجارة العالمية حيث بدأت مصر مبكراً المشاركة في مجال إجراءات تنظيم العلاقات التجارية العالمية، حيث كانت ممثلة في مؤتمر صياغة ميثاق هافانا الخاص بإنشاء منظمة عالمية للتجارة عام 1947، كما شاركت في مؤتمر الجات عام 1993، وخلال مفاوضات الفصل الرابع للتجارة والتنمية في عامي 1964 و 1965 تم إقرار المبدأ الذي نادت به مصر لمعاملة الدول النامية وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وقد برز الدور المصري عند اختيار مؤتمر الدوحة لمصر ضمن مجموعة الدول المكلفة بصياغة البيان الختامي للمؤتمر، وكذلك في اليابان عام 2003.

كما شاركت مصر في جولة أورجواي على المستوى الرسمي منذ بدء الجولة في مدينة "بونتادل إست" في سبتمبر 1986، وكذلك في المؤتمر الذي عُقد في مونتريال عام 1988، أما على المستوى الوزاري فقد شاركت في اجتماعات عدة. تم اختيار مصر من قبل الوفد الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بجنيف كمنسق للمجموعة العربية بمنظمة التجارة العالمية خلال المدة من أول ديسمبر 2006 وحتى آخر فبراير 2007 وذلك لتكون مصر منسق لتقريب وجهات النظر التفاوضية للدول.

أما سورية لم تحصل حتى الآن على عضوية المراقب لكون الطلب لم يبت به بعد من قبل المنظمة وليس هناك أسباب اقتصادية أو تجارية تحول دون الحصول على الموافقة، فسورية بعد تقديم طلب الانضمام عام 2001، جددت تأكيد طلبها في عامي 2004، 2006 ولكن لم نحصل على أي خطوة عملية من ناحية المنظمة لقبول طلبنا حتى الآن، ومن ناحية أخرى أصبحنا أعضاء في المجموعة غير الرسمية للبلدان النامية في إطار منظمة التجارة العالمية ونحاول من خلال التحرك في هذه المجموعة ومن خلال علاقاتنا مع الدول العربية والأجنبية، الضغط باتجاه وضع طلبنا على جدول أعمال المنظمة وتمريره وقبوله لتمكننا من الانتقال إلى المرحلة القادمة من التفاوضات، مع العلم أن الكثير من الدول تقدمت بطلبها بعد سورية وقبلت طلباتها، وبات يشار إلى طلب سورية بـ «الحالة السورية» بعد انتظار دام /9/ سنوات من دون وجود أي أسباب اقتصادية أو تجارية معروفة مع العلم أن هذه المنظمة هي منظمة اقتصادية وليس لها أي طابع سياسي.

| عنصر المقارنة | جمهورية مصر العربية | الجمهورية العربية السورية |
|---|---|---|
| **الانضمام الى منظمة التجارة العالمية** | انضمت جمهورية مصر العربية في 1995/5/1 لعضوية منظمة التجارة العالمية وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم 72 لسنة 1995 بالموافقة على انضمام مصر لهذه الاتفاقية . وكذلك، تم إصدار قرار وزاري رقم 381 لسنة 1995 بإنشاء الإدارة المركزية لسياسات التجارة الدولية. | تقدمت سورية بطلبها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية عام 2001 وأكدت طلبها في عامي 2004 و2006 ولا تزال تسعى لحشد الدعم العربي والدولي لإدراج الطلب على جدول أعمال المنظمة |
| **القوانين والتشريعات** | بدأت خصخصة القطاع المصرفي مع إقرار قانون الاستثمار عام 1974 و التي أطلقت عكس عملية التأميم للمصارف المحلية. و قد سمحت المصارف الدولية بالمشاركة في القطاع المشترك (بتملك ما يصل 49%) و فتح فروع لها مع تقييدها بالقبول بالإيداع بالقطع الأجنبي. بعد ما ينوف عن 2 0 سنة أي حين تعديلات 1992-1993 على قانون المصارف حيث وسعت معاملة البنوك الوطنية لتشمل فروع البنوك الأجنبية بحيث سمح لها بقبول الإيداع بالقطع المحلي | إن الخطوات الإصلاحية التي اتخذت في سورية، ولاسيما إصدار وإعادة النظر في العديد من القوانين والتشريعات، كتعديل قانون الاستثمار رقم 10 الصادر عام 1991، والأحكام الجديدة بشأن إدخال وإخراج وحيازة العملات السورية والأجنبية، و القانون رقم 28 الصادر |
| **الخدمات المالية** | في العام 1996 سمح قانون المصارف رقم 97 للشركاء الدوليين بتملك الحصة الغالبة في بنوك القطاع المشترك. و تلا ذلك تقليص في ملكية الأسهم في بنوك القطاع المشترك و خصخصة بنوك القطاع العام التجارية بعد تغيرات 1998 التي سمحت بالخصخصة | في 29/3/2001 الخاص بتأسيس مصارف خاصة في سورية...الخ تعتبر من الشروط والمتطلبات الأساسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، |

| | | |
|---|---|---|
| ***الاسواق المالية*** | تم الالتزام بالسماح بإنشاء بنوك مشتركة، مع التزام الشريك الأجنبي بتدريب العاملين فيها، كذلك السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقاً للشروط التي يحددها قانون البنوك، وأيضاً السماح بإنشاء شركات تأمين أو إعادة تأمين سواء كانت أجنبية أو مشتركة. | قامت وزارة الاقتصاد والتجارة ومنذ عام 2001 بإعداد وتأهيل كوادر في مواضيع منظمة التجارة العالمية من خلال المشاركة بعدة ندوات واجتماعات وورشات عمل أقيمت بالتنسيق والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمتي الأونكتاد والأسكوا وجامعة الدول العربية والبنك الإسلامي على المستويين المحلي والدولي |
| ***الصناعة المصرفية*** | منذ تقديم قانون أسواق الأوراق المالية عام 1992 حدثت التطورات في أسواق السندات المالية في مصر و بحلول تشرين الثاني 2003 وصل عدد الشركات المدرجة على لوائح سوقي تداول الأسهم المتضامنة في القاهرة و الإسكندرية إلى 1053 | اصدار المرسوم التشريعي رقم /60/ تاريخ 2007/10/1 المتضمن إحداث سوق الأوراق والأسواق المالية الحكومية ( سندات الخزينة. ( |
| ***مكتب تمثيل المنظمة*** | كشفت مقابلات مع منظمين و مشاركين في التأمين و الصيرفة و أسواق الأوراق المالية أثرا ايجابيا للشركات الدولية على السوق المحلية المصرية. | تنامي القطاع الخاص السوري ووصول نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب ألـ 63% في عام 2006 (وهي في إزدياد مستمر في تطبيق نظام إقتصاد السوق الإجتماعي بالإضافة إلى دورها في دعم إقامة السوق المالية، وتسهيل عمليات تداول الأسهم والسندات في السوق وتسهيل عمليات ترويج الإكتتاب بالأسهم للشركات المساهمة الجديدة |

**جدول رقم(20): مقارنة مع التجربة المصرية بالانضمام الى منظمة التجارة العالمي**

## المبحث الثاني: متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO):

ليس هناك من شك أن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عديدة ومتنوعة، وهي لا تختلف بجوهرها في النهاية عن متطلبات الإصلاح الاقتصادي، وعن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعن متطلبات الشراكة السورية – الأوروبية، التي تهدف جميعها إلى تسريع وتائر النمو الاقتصادي في سورية، عن طريق استثمار عوامل الإنتاج في سورية، وميزاتها النسبية الاستخدام الأمثل لما فيه رفاهية ومصلحة الشعب والوطن، خاصةً وأننا نعتقد بأن هناك علاقة طر دية بين التقدم والمنافسة، أما عن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فتقسم إلى: متطلبات على المدى القصيرالأجل ومتطلبات على المدى الطويل الأجل.

### أولاً: المتطلبات على المدى القصير:

**1- تحرير المبادلات التجارية من القيود الجمركية:** يعتبر تحرير قطاع التجارة الخارجية من المتطلبات الأساسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتي هي بمثابة شروط للانضمام، ويتم ذلك بإلغاء القيود الكمية، والفنية، والإدارية كالمنع والحظر والتقييد والحصص، وعدم التمييز في المعاملة بين المنتج الوطني والمنتج المستورد، وكذلك إلغاء الرقابة على القطع الأجنبي، وتوحيد أسعار العملة السورية، وتعويمها، وحرية تحويل القطع الأجنبي إلى الخارج، والتحرير المطلوب لا يقتصر على السلع لوحدها، بل يمتد ليشمل قطاعات هامة من الخدمات كالمصارف، والتأمين، وغيرها من القطاعات، وفي الحقيقة إن تحرير المبادلات التجارية والخدمات يستلزم تحرير كامل الاقتصاد الوطني من القيود المعيقة لمسيرته وتطوره[86].

**2- محاولات تطوير القوانين الاقتصادية:** إن الخطوات الإصلاحية التي اتخذت في سورية، ولاسيما إصدار وإعادة النظر في العديد من القوانين والتشريعات، كتعديل قانون الاستثمار رقم 10 الصادر عام 1991، والأحكام الجديدة بشأن إدخال وإخراج وحيازة العملات السورية والأجنبية، و القانون رقم 28 الصادر في29 /2001/3 الخاص بتأسيس مصارف خاصة في سورية...الخ تعتبر من الشروط والمتطلبات الأساسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب إضافة لذلك مراجعة العديد من القوانين والتشريعات، والتي منها مشروع قانون السوق المالية، إضافة لقوانين تشجيع

[86] الحمش، منير، الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، الطبعة الأولى، دار الرضا،2003, ص 230

الاستثمار، والقانون التجاري، وإجراءات العقود والتعاقد المتعلقة بالمشتريات الحكومية، وكذلك الاعتراف بقرارات التحكيم الدولية، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.[87]

برأي الباحث أن سورية، وحتى الآن اتبعت الطريق التدريجي في الإصلاح، وخاصة في مجال الإصلاح المصرفي والمالي، وهو خيار سليم نظراً لما آلت إليه التغييرات المتسرعة من الفوضى والانهيارات الكبرى، كما حصل في روسيا مثلا، ولكن لازال هنالك حاجة لإصدار وتعديل العديد من القوانين والتشريعات، لذلك فالمطلوب من سورية الآن وضع برنامج متكامل يلبي حاجات سورية للتغيير، عن طريق تعديل بعض القوانين وإقرار قوانين جديدة، والتي تتلاءم و التحول الفعال للاقتصاد السوري إلى اقتصاد السوق، المنفتح على التجارة العالمية في ضوء الخطة الخمسية العاشرة "2006-2010،إلى جانب القيام بالتغييرات المواكبة لها، في القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى، في الصناعة والزراعة والتجارة، حتى تصل عملية التحديث والانفتاح إلى تحقيق النمو والتطوير المطلوب.

3- **حماية الملكية الفكرية:** إن انضمام سورية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، سيؤدي إلى خضوعها لأحكام أربع معاهدات دولية متعلقة بالملكية الفكرية وهي: اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المبرمة سنة، 1886 وذلك حسبما عدلت في باريس سنة، 1971، واتفاقية باريس المبرمة سنة 1883 حسبما عدلت في استكهولم سنة 1967، واتفاقية روما لحماية فنون الأداء المبرمة سنة 1981، واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة المبرمة سنة 1981، و قد خطت سورية خطوة هامة إلا أنها ليست كافية في هذا المجال بإصدار قانون حماية المؤلف، وبانضمامها إلى اتفاقية دولية واحدة هي اتفاقية باريس لعام 1863 لحماية الملكية الصناعية، لذلك كان لابد لسورية من أن ترتب أوضاع حماية الملكية الفكرية، وذلك بالإنضمام إلى المعاهدات، والاتفاقات الدولية الكثيرة والنافذة في هذا المجال، عبر دراسة المعاهدات، والاتفاقات الدولية بعناية، وتقرير ما يتوجب فعله تجاهها بضوء حقيقة أنه وبمعزل عن منظمة التجارة العالمية فإن الشركات الأجنبية ستحجم عن الاستثمار في سورية، طالما أن مبادراتها وحقوقها الصناعية والفكرية غير محمية في إطار القانون السوري.[88]

4- **سيطرة قوانين وآليات السوق:** لقد وجدت السوق منذ وجد التجمع البشري وقام التبادل بنوعين، فالنوع الأول هي: السوق التقليدية العمومية: وقد وجدت تاريخيا مع ظهور التبادل البسيط، والنوع الثاني هي السوق الحديثة الحرة: وهي سوق مختلفة بشكل جوهري عن السوق التقليدية، ومكمن الاختلاف بين هذين النوعين، يأتي من طبيعة اجتماعية بالمعنى الواضح، لا من طبيعة اقتصادية، فالسوق التقليدية ملك مشاع للجميع،

---

[87] راتب، شلاح، 20-3-2001 - *حول إصلاح النظام المصرفي*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية.

[88] *نتائج جولة الأورغواي وآثارها على اقتصاديات الدول العربية*، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي.

أي "لكل الأنظمة الاقتصادية والسياسية، على عكس السوق الحرة، ويعد التاريخ الاقتصادي الحديث تاريخ اقتصاد السوق متتالياً من أصوله وحتى نهاياته المحتملة، حيث أخذ هذا الاقتصاد شكل أسطورة لم تمح بعد من أذهان الأفراد والمجتمعات والدول ولن تمحى، ولاقتصاد السوق نماذج و أنماط متنوعة، إلى حد أنه يصعب مطابقة اقتصاد أي دولة مع اقتصاد دولة أخرى، حيث توجد أدوار مختلفة للدولة، وللقطاع الخاص، وقواعد ونظم وأسس مختلفة باختلاف البلدان، وسنرى هذا الطيف الواسع إذا قارنا اقتصادات بلدان مثل اليابان وكوريا والصين وبنغلادش ولبنان والسعودية وتونس والكونغو وجنوب أفريقيا والبرتغال وفرنسا وبريطانية والولايات المتحدة، والبرازيل.. الخ مع بعضها بعضاً، ومن هذه النماذج نموذج اقتصاد السوق الليبرالي، ونموذج اقتصاد السوق الاجتماعي الأوروبي، ونموذج اقتصاد السوق الياباني.[89]

**والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه، ماهي الآليات والدعائم الأساسية لاقتصاد السوق، التي تحتاجها سورية في تحولها المنشود إلى اقتصاد السوق الحر، والتي تكفل تجنب سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتضمن تحقق العديد من الايجابيات؟**

في الحقيقة إن انتقال سورية إلى اقتصاد السوق الحر يتطلب اعتماد سورية على آليات السوق، والمتمثلة بالشفافية والمنافسة بصورة أساسية والتي سيتم عرضها على النحو التالي:

أ- **الشفافية:** وتعني الشفافية: الإفصاح عن السياسات ذات العلاقة، بما فيها الحواجز أمام السوق، والقيود تتيح لمن لهم مصلحة في التمييزية وهي: ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة معلنة، فهي شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، و هي ركن أساسي وعامل هام في ترسيخ وتكريس الديمقراطية في المجتمع، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، كما أنها توفر المعلومات الكافية عن الوضع الاقتصادي لأي بلد بوضوح (كالقوانين والأنظمة والخدمات والمنتجات وتوزيع الاستثمارات...الخ)، وبذلك تضمن الشفافية إتاحة البيانات والمعلومات عن كل مكونات الاقتصاد القومي، كما تضمن استمرارية توفيرها في أي زمان أو مكان[90]، وتمارس الشفافية في سورية بطرق متعددة، وذلك عبر نشر القوانين والنظم واللوائح، وتوزيع التقارير الدورية حول أنشطة المؤسسات الحكومية والخاصة، وبث البيانات الصحفية، ولكن سورية تحتاج بالإضافة لذلك، إلى ربط المعلومة بالزمان والمكان، وهي بحاجة إلى آلية للسوق في صناعة المعلومات، كما تحتاج إلى إصدار القوانين والأنظمة، التي تترجم مخالفات سوق المعلومات، والعناصر التي تعيق آلية المنافسة، وآليات السوق، وتحفيز الطلب على المعلومات،إلا أن الشفافية وبرأي الباحث كبعد ذاتي، غير كاف للتعرف على الحقائق، وبالتالي للتعامل معها كممارسة عملية، فنظراً لأهمية الشفافية الناتجة من

---

[89] سعيفان، سمير، حزيران 2003- قضايا *الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية*، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، ص 328.

[90] مواقف اقتصادية، تشرين الثاني/ نوفمبر 1998- *الفساد والتنمية*، من سلسلة المجلات الالكترونية الصادرة عن وكالة الإعلام الأمريكية.

كونها آلية قياس الحقائق، كان لابد من آلية تقيس الشفافية والمتمثلة بتوفر المنافسة (آلية قياس الشفافية)، الآلية الأكثر أهمية من آليات اقتصاد السوق، فماذا تعني المنافسة وماهي أنواعها ؟

ب- **المنافسة:** تعتبر المنافسة آلية قياس مستوى تحقق الشفافية في أي بلد من البلدان، فقد أثبتت التجربة أن مجرد التأكيد على ترسيخ سلطة القانون الوضعي، الذي يحتم الإدارة بالمعلومة فقط، غير كافٍ لتحقق دقة ومصداقية المعلومات، لدرجة يمكننا معها القول: إن تحقق دقة ومصداقية المعلومات، وبالتالي قياس الحقائق، أو التحديد الموضوعي أو الوجودي لها غير ممكن، إلا في مناخ المنافسة.

**والمنافسة تعني:** أن يعرض في السوق كميات من السلعة المطلوبة من قبل أكثر من مصدر، في الوقت الذي يكون طلب السوق من هذه السلعة محدداً بشكل عام، وعندما يتم الشراء نتيجة للطلب فان الكميات المعروضة للبيع من مختلف المصادر هي التي تحدد سعر السلعة، فلا يمكن للاقتصاد أن يكون اقتصاد سوق حر، إذا لم يكن في السوق منافسة، يتقرر ومعها السعر حسب العرض والطلب، وللمنافسة أنواع عديدة ومنها: سوق المنافسة التامة (الكاملة ) وسوق الاحتكار، وسوق المنافسة الاحتكارية، وسوق احتكار القلة،[91] وتعتبر سوق المنافسة الاحتكارية أكثر واقعية من أشكال وهياكل الأسواق السابقة، إلا أن هذه السوق ليست في الحقيقة إلا جسر للعبور، أو التحول من أسواق المنافسة الكاملة، وأسواق الاحتكار إلى أسواق احتكار الأقلية، والتي باتت تسيطر على هيكل وبنية أسواق التصنيع في الاقتصاديات المتطورة وحتى المتخلفة، ويعني هذا العبور بعث الحياة (المنافسة) في الاقتصاد، وتطبيع هذه الحياة الاقتصادية كما يتضح من المخطط التالي:[92]

سوق المنافسة التامة ⟷ سوق المنافسة الاحتكارية ⟷ سوق احتكار القلة

سوق الاحتكار التام

برأي الباحث: أن التأهل للمنافسة ومواصلتها بجدارة، هو الطريق الوحيد لبقاء الاقتصاد السوري قادراً على الصمود أمام التحديات، فالمنافسة توفر المعلومات اللازمة لمواجهة تحديات النمو، وزيادة الإنتاجية، والتي تسهم بدورها في إقناع رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين والجهات المانحة إلى ضرورة الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين الأوضاع التنافسية للدخول إلى الأسواق العالمية بمنتجاتنا الوطنية المنافسة، وفتح

---

[91] العربيد، عدنان، *التحليل الاقتصادي الجزئي*، مطبعة المدينة، دمشق، 1995-1996 , ص 435.

[92] العربيد، عدنان، *التحليل الاقتصادي الجزئي*، مطبعة المدينة، دمشق، 1995-1996 ص 435.

أسواقنا للمنتجات العالمية دون خوف، ولكون الاقتصاد السوري يواجه حتمية التحديث والتطوير، لا لكي يعالج مواقع الخلل والقصور وحسب، بل لكي يتأهل للصمود أمام رياح المنافسة القادمة، لذلك يعد التحول إلى اقتصاد السوق والمشاركة في معترك المنافسة أمراً حتمياً، فلم يعد بالمكان استمرار الاقتصاد السوري مطمئناً خلف جدران الحماية، لذلك لابد من تدعيم وتطوير آلية المنافسة في سورية كأهم أسس ومقومات اقتصاد السوق الحر.

## ثانياً: متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على المدى الطويل:

**1 – توحيد أسعار صرف العملة السورية بهدف تعويمها:**

يعرف سعر الصرف: بأنه ثمن عملة دولة ما، مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين.

ويعرف سعر صرف الليرة السورية: بأنه عدد الوحدات النقدية التي تعادلها هذه الليرة بالدينار الأردني أو بالدولار الأمريكي، وقد اعتمدت سورية سياسة الرقابة على الصرف منذ عام 1963 وذلك في /22/ نيسان 1981، ثم استخدمت الحكومة سياسة تعدد أسعار الصرف، عندما أصدرت السلطات النقدية قراراً بإنشاء السوق الموازية للصرف، وحددت السعر في هذه السوق بمقدار 5,45 ل.س للدولار الواحد، إلا أنه وفي الظروف الراهنة، ومع ظهور ثورة المعلوماتية، التي شكلت من العالم سوقاً واحدة متقاربة ومتجانسة، أصبح من غير الممكن استخدام نظام الرقابة على الصرف، ولاسيما أن الاتجاه الحديث في الاقتصاد هو الليبرالية الاقتصادية، واقتصاد السوق، والتحرر من كل القيود وخاصةً الرسوم الجمركية، التي ستزول بفضل منظمة التجارة العالمية، وسورية كغيرها من الدول لابد أن تسعى بكل إمكانياتها للقضاء على ظاهرة تعدد أسعار الصرف، وتعدد الإجراءات للانتقال إلى التوحيد، فالانفتاح الاقتصادي، والاندماج في الاقتصاد العالمي، "ولاسيما الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية موضوع حديثنا " يتطلب تحرير أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، لكي يتناسب مع الدول المجاورة، كما أن توحيد سعر صرف العملة السورية تمهيداً لتعويمها، و حرية تحويل القطع الأجنبي إلى الخارج، والتي تعني فك الربط القائم بين عمليتي الاستيراد والتصدير، هذا التحرير لا يقتصر على السلع وحسب، بل يشمل تحرير الاقتصاد الوطني بأكمله.[93]

[93] كنعان، د.علي، *النظام النقدي والمصرفي السوري "مشكلات واتجاهات إصلاحه"*، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، أيار,2000 , ص107–108.

**2- بناء مؤسسات اقتصاد السوق في سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:**

لقد تحولت خلال عقد التسعينات بلدان كثيرة، ومن بينها بلدان عربية كمصر مثلاً، من استراتيجية اقتصادية موجهة نحو الاشتراكية، إلى استراتيجية أقوى توجهاً وهي اقتصاد السوق، والذي تطلب منها إجراء تحويل في الإطار المؤسسي من أجل تحسين خدمة الاقتصاد السوقي، عبر الأسواق المالية، والخصخصة، والتي تشكل الأدوات الداعمة لاقتصاد السوق.

أ- **الخصخصة:** نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي في العالم، ونتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي، وكشف أسرار النظام الاقتصادي الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية، أصبح الاعتقاد سائداً في العديد من دول العالم إلى وجوب الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأن تترك الدولة فرصة أكبر للقطاع الخاص، وهذا ما نشأ في العديد من الدول الاشتراكية والعربية كمصر وتونس والجزائر، والتي قررت الخصخصة والتي تعني بمفهومها المباشر: نقل الملكية أو إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، سواء اتخذ ذلك شكل البيع المباشر، أو التمليك، أو المبادلة بالديون، أو من خلال عقود الإدارة، أو التأجير.[94]

يرى الباحث أن الخصخصة لم تأت من الفراغ، بل ولدتها مجموعة من النتائج الاقتصادية، والاجتماعية السلبية التي نشأت من بعض مؤسسات وشركات القطاع العام في العديد من الدول لاسيما بعد التأميم، كما وأنه وبرأي الباحثة فإن هناك العديد من الأسباب والأهداف، التي تدفع إلى المناداة بالخصخصة للمشاريع العامة (كلاً) أو (جزءاً) في أي دولة، سواء كانت من الدول الرأسمالية، أو من الدول الاشتراكية، ومنها (الصين ) و(كوبا)، أو من الدول النامية ومنها العربية مثل مصر- تونس، فالخصخصة وبرأي الباحثة إنما هي: وسيلة ناجحة للقضاء على العديد من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، الناشئة عن قسم من فعاليات القطاع العام، وذلك بموجب قوانين قاسية وعادلة، بذات الوقت في ظل قضاء مستقل وعادل، لذلك فإن عملية التخصيص لابد أن تقترن بتوفير العوامل والمنطلقات، التي تضمن استمرارها، تحقيقاً لأهدافها الأساسية في رفع مستوى الأداء، وتحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية، والتي لا يمكن أن تتحقق بإجماع الآراء تقريباً، إلا من خلال التوجه نحو إصلاح الاقتصاد الكلي وتحريره...

**ب- الأسواق المالية كأداة لتطوير مؤسسات اقتصاد السوق:**

تلعب المؤسسات والأسواق المالية دورا" هاما" وبارزا" في أي اقتصاد متطور، عن طريق ايجاد العلاقة والارتباط بين المدخرين (عرض الأموال)، والمستثمرين (طلب الأموال)، إذ أن كفاءة وإنتاجية الاقتصاد عادةً

[94] قلعاوي، غسان، 1995- *القطاع العام إلى أين، خواطر حول تخصيص القطاع العام*، الطبعة الأولى، دار المكتبي. ص 53.

ما تقاس بمقدار المتوفر من العرض مع طرفي العلاقة، وتظهر مهمة تلك المؤسسات في قدرتها على إدارة وتوزيع الأموال بالتمويل المباشر للمشاريع الاستثمارية القائمة والجديدة، كما هو الحال في أسواق المال، والتمويل غير المباشر عن طريق الوساطة المالية (المصارف والبنوك) لنقل الأموال من المقرضين إلى المقترضين، كما تلعب الأسواق المالية دوراً هاماً في عملية الاستثمار، وتشكل أحد مصادر توفير فرص الاستثمار، وخاصة في الاقتصاديات التي يوجد لديها سيولة غير مستغلة، وتؤثر هذه الأسواق على النشاط الاقتصادي ككل، من خلال خلقها للسيولة النقدية، وقد بينت دراسة قامت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أن عدم وجود، وعدم إمكانية تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، يعد واحداً من العوامل المعوقة للاستثمار في سوق مالية متطورة، في حين تساهم سوق الأوراق المالية في تنمية العادات الادخارية، من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فوائضهم في قنوات استثمارية تؤمن لهم دخلاً إضافياً فيستطيع الفرد استثمار أمواله حسب ما يمتلك، من خلال الأسهم التي يتم تداولها في البورصة، حيث يتوجه للبورصة، ويشتري ولو سهم واحد في أي مجال استثماري يريده، كما توفر للمستثمرين درجة كبيرة من السيولة في بيع أسهمهم وقت يشاؤون، كما تسهم في توفير المعلومات والبيانات المالية والاقتصادية عن الأوضاع الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، مما يمنح متخذي قرارات الاستثمار أرضية عالية لاتخاذ قراراتهم بصورة أكثر عملية، كما وتسهم في تحقيق الأسعار العادلة للأوراق المالية من خلال آلية السوق، وقوانين العرض والطلب، وبشكل يعكس مدى نجاح وفاعلية الشركات المدرجة في السوق، وتساهم السوق في تشجيع تأسيس الشركات المساهمة ذات الميزة التشاركية، والتي تتلاءم مع طبيعة العادات الادخارية في سورية،

وكان لسورية تجارب واضحة وناجحة في هذا المجال في الفترة التي تلت الاستقلال الوطني، إذ عرفت سورية نشوء أسواق رأس مال مستترة غير خاضعة لأي تنظيم أو تشريع أو إشراف من الجهات الحكومية المسؤولة، وكانت تكاليف التمويل في تلك الأسواق مرتفعة إذا ما قورنت مع فائدة المصارف الحكومية، ويعتبر قرار إقامة سوق الأوراق المالية من أهم قرارات الإصلاح الاقتصادي في سورية في الوقت الراهن، والهدف منه تشجيع الاستثمار وتوفير المناخ المناسب للمستثمرين، وإيجاد منافذ تتيح لهم توظيف أموالهم وتداول هذه الأموال من خلال التشجيع على إقامة الشركات المساهمة التي تشكل السوق المالية أحد مصادر تمويلها.[95]

برأي الباحث أن الأسواق المالية تعد آلية أساسية وضرورية للإسراع بعملية الخصخصة، فسواء تم انتهاج أسلوب الاكتتاب (أوالطرح) العام أو الخاص، أو فتح رأس المال، وهو ما يندرج في إطار السوق الأولية،

[95] زيني حسين، عوض الله، 1998- *الاقتصاد الدولي*، الدار الجامعية، بيروت، ص80.

فإن انتعاش هذه العملية، التي تولت مهمتها البنوك، يقتضي أيضاً وجود سوق ثانوية (البورصة) تتيح إمكانية تداول هذه الأوراق لمن يرغبون في ذلك لاحقاً، وسورية لم تستبعد دور القطاع الخاص وأهميته، ولم تنكر دور الأسواق المالية، غير أن الملاحظ هو ضآلة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي فضلاً عن ذلك ما تزال مؤسسات القطاع العام (الإنتاجية والمصرفية) تؤدي دوراً اقتصادياً متواضعاً.

وبرأي الباحث أن الخصخصة في حد ذاتها ليست هدفاً، وإنما هي أسلوب لبلوغ النجاعة في الأداء الاقتصادي، من خلال تطبيق آليات اقتصاد السوق، ومن هنا ينبغي أن يصاحب برامج الخصخصة برنامج آخر أكبر أهمية، يتمثل في تشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة، فعمليات الخصخصة تظل مرحلة سوف تنتهي مهما طال أمدها، أما إنشاء المؤسسات فلا ينتهي، بل وهو الدلالة على نمو الاقتصاد، وهو المعبر الحقيقي عن القدرة على جذب الاستثمارات، ومن الخطأ الاعتقاد بأن المؤسسات الكبيرة التي كانت تمتلكها الدولة ينبغي أن تعوض بمؤسسات كبيرة أخرى يمتلكها القطاع الخاص، من هنا تأتي ضرورة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية، كسياسة في جذب الاستثمارات، تنبع من اعتبارين: ضعف القدرة على الاستيعاب، سواء بالنسبة إلى حجم الفرص الاستثمارية المتاحة، أو بالنسبة إلى حجم السوق من جهة، ومحدودية رؤوس الأموال المحلية المتاحة للاستثمار من جهة أخرى، وإن جذب الاستثمارات يبدأ بإعادة الاعتبار للقطاع الخاص، وتهيئة المناخ المناسب له حتى يصبح الفاعل الرئيس في الاقتصاد، فالشفافية والحرية والأمان والرواج هي المتغيرات التي تتحكم في أي قرار استثماري، ومن بين أدوات تحقيق الرواج الاقتصادي السوق المالية.

## المبحث الثالث: الآثار المحتملة لانضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السوري

***المطلب الأول: ملائمة الواقع الحالي للمصارف السورية لمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:***

يمكن القول أن هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من تطبيق تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية ,وفيما يلي سيتم الحديث عن بعض الايجابيات التي سيحققها الجهاز المصرفي السوري:

1. قد يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية إلى جعل القطاع أكثر كفاءة واستقراراً.
2. إن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير التجارة في الخدمات المصرفية يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، من خلال عمليات الاندماج المصرفي.
3. يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين مستوى جودة تلك الخدمات.
4. توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء.
5. تدفع المنافسة البنوك إلى تحسين الإدارة ورفع كفاءة الجهاز المصرفي وتخفيض العمولات.
6. يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية إلى تحسين جودة خدمة العملاء,كما يؤدي إلى نقل المعرفة والتكنولوجيا.
7. تتيح للعملاء والشركاء اختيار المزيج المناسب للتمويل(96).
8. رفع مستوى أداء المخاطر واختيار أفضل الوسائل لعلاج الأزمات المصرفية والمالية.
9. تنويع وتطوير الأدوات المصرفية وتطوير نظم وأساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية والمالية وتقديم أدوات تقنية مستحدثة وتطبيق أساليب المحاسبة الدولية الخدمية.

---

(96)-عبد الحميد –عبد المطلب-2001-العولمة واقتصاديات البنوك –الدار الجامعية للطباعة والنشر القاهرة ، ص128-129.

10. تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك وتطوير النظم الإشرافية والرقابية من جانب السلطات الإشرافية في ضوء الاحتكاك، ودعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية وهو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة المالية.

11. نقل المهارات وتطوير الخدمات المصرفية عن طريق الاحتكاك عن قرب بالبنوك الأجنبية.

12. ستزداد الصادرات السورية من السلع المصنعة ونصف المصنعة نتيجة لتمتعها بمعاملة الدولة الأكثر رعاية في أسواق الدول الأعضاء.

13. الاستفادة من مزايا النفاذ إلى الأسواق الدولية التي تمنحها الاتفاقية.

وقد تضمنت الاتفاقيات تعهدات بشأن تسهيل زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض اللاحق بين الأعضاء حول بعض الالتزامات التي تهدف إلى تقوية طاقة قطاعات الخدمات في الدول النامية ورفع مستوى كفاءتها وتحسين فرص وصولها إلى الأسواق الخارجية وتيسير حصولها على التكنولوجيا[97]، في الوقت الذي يلاحظ فيه أن تدفقات الأموال إلى الدول النامية كانت بواسطة البنوك المرخصة في العديد من الدول. فالبنوك الكبيرة في الدول الصناعية الرئيسية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تمثل القنوات الرئيسية لهذا التدفق المالي[98].

***المطلب الثاني :عدم ملائمة الواقع الحالي للمصارف السورية لمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية***

إن آثار تحرير التجارة في الخدمات على البلدان النامية ومنها سوريا ستكون قاسية خصوصا على المدى القريب والمتوسط، حيث سيكون من الصعب على هذه البلدان وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها حاليا الدخول في حلبة المنافسة مع الدول الصناعية المتقدمة وتحديدا مع الشركات متعددة الجنسية التي تسيطر على الجزء الأعظم من تجارة الخدمات[99].

---

(97)-العفوري –عبد الواحد -2000- العولمة والجات التحديات والفرص - مكتبة مدبولي، القاهرة دمشق ، ص141.

(98)-غازي عبد الرزاق النقاش-1996- التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية،دار وائل للنشر،عمان،ط1،ص199-200.

(99)-العفوري –عبد الواحد -2000- العولمة والجات التحديات والفرص - مكتبة مدبولي، القاهرة ، ص142.

وأيضاً من ناحية أخرى إن تحرير الفوائد وسعر الصرف هي سياسات تتبعها الدول ذات الاقتصاديات القوية أما اقتصاديات الدول النامية ومنها سورية فآثارها ستكون مدمرة عليها لأن البنك المركزي من أدواته في السياسة النقدية أن يقوم بهذا الدور الفعال من أجل استقرار الليرة السورية. وتحرير الفوائد كما نعلم أن يترك سعر الفائدة يتحرك حسب العرض النقدي والطلب عليه

**وهذا ما يدل أن هناك عدد من الصعوبات التي تواجه المصارف السورية في إطار اتفاقية التجارة العالمية وخاصة فيما يتعلق بسعر الصرف وتحرير الفوائد.**

**تتجلى أيضاً من خلال الجوانب التالية:**

1. حدة المنافسة في مجال التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي مما قد يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي.
2. احتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة، وضعف القدرة التنافسية للبنوك المحلية في هذا المجال.
3. ضعف قدرة البنوك المحلية في فتح بنوك لها في الخارج مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات، وقد يأتي التكامل المصرفي العربي كأحد الحلول.
4. ضعف قدرة البنوك المحلية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية حيث يرتبط ذلك إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف الاقتصادية القومية.
5. الإضرار بإستراتيجية استخدام الجهاز المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
6. التأثير السلبي على السياسة النقدية إذ استطاع البنك الأجنبي حجب عمليات مصرفية عن السلطة الإشرافية.
7. عدم توفر الاستثمارات المطلوبة لتحديث الصناعة والبنية التحتية اللازمة لتلائم الاقتصاد السوري مع الوضع الجديد.
8. ضعف إمكانية توفير الحماية للوحدات المصرفية الوليدة

**مما سبق نلاحظ عدم ملائمة الواقع الحالي للمصارف السورية لمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذا يدل أن القطاع المصرفي في سورية سيواجه عدداً من الآثار والسلبية المتوقعة لانضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية.**

***تحرير تجارة الخدمات والبنوك الإسلامية:***

إنّ النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية كان بفضل جهود القائمين على أمرها، وبمساعدة الحكومات والسلطات النقدية في تلك الدول، بمعنى أن هناك درجات من الحماية منحت لها.

وفي ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية سوف يتم تقليل الامتيازات الممنوحة للبنوك الإسلامية إذ يتوجب عليها الاستعداد التام للعمل وفقا لنصوص الاتفاقية.

إن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تعمل في معزل عن البيئة المصرفية الدولية ويمكن أن نلاحظ أن:

البنوك الأمريكية والأوروبية تسيطر على العمل المصرفي العالمي من حيث قيمة الموجودات ورأس المال عند مقارنتها بالبنوك الإسلامية.

إن البنوك الإسلامية مجتمعة مازالت متواضعة في أرقامها , و يتضاءل مدلول أرقام البنوك الإسلامية و أهميتها عند مقارنتها بأي من البنوك العالمية, و كذلك نجد أن قائمة أكبر مائة مصرف عالمي خلت من وجود أي بنك إسلامي. مما يوضح أنها تتسم بصغر الحجم و ضعف رأس المال عند مقارنتها بالبنوك العالمية.

**وللدول الإسلامية ثلاث خيارات متاحة للانضمام إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:**

**الخيار الأول:** يشير إلى عدم فرض أي قيود في جداول الالتزامات التي يتم تقديمها في هذا القطاع، وفي هذه الحالة يكون أثر ذلك على البنوك الإسلامية ما يلي:

- عند السماح بقبول الودائع بكافة أشكالها (جارية، لأجل، ادخار) التحرير يسمح بالتعامل بأسعار الفائدة للمصارف التقليدية المحلية والأجنبية، أما البنوك الإسلامية فهي توزع عائد محقق فعلا بالنسبة لودائع الاستثمار.
- السماح بالإقراض بكافة أشكاله، أما البنوك الإسلامية فإنها تتعامل وفقا لصيغ التمويل الإسلامي التي تمت إجازتها من قبل هيئات الرقابة الشرعية وعائد التمويل يقوم على مبدأ الغنم بالغرم.
- أما باقي الخدمات الأخرى، كخدمات المدفوعات وتحويلات الأموال، والضمانات وغير ذلك، فلا يوجد اختلاف أو تعارض في تقديمها.

إنّ أثر التحرير الكامل على البنوك الإسلامية يتمثل في زيادة حدة المنافسة بينها وبين البنوك التقليدية المحلية والأجنبية,وإن أحد أهم الإفرازات لهذا الخيار يتمثل في سعي البنوك الأجنبية إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية بهدف استقطاب عملاء البنوك الإسلامية.

**الخيار الثاني:** في هذا الخيار تقيّد بعض الخدمات المصرفية من خلال القوانين واللوائح والسياسات والقرارات السارية في هذا القطاع، إلا أنّ هذه القيود سوف تكون لفترة مؤقتة، يتم بعدها التحرير الكامل للخدمات المصرفية، وإزاء ذلك سوف تنعم البنوك الإسلامية بفترة حماية مؤقتة، بما يمكنها من تقوية نفسها مؤسسيا وتنظيميا وتقنيا.

**الخيار الثالث:** وفقا لهذا الخيار لا تتعهد الدولة بفتح قطاع الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية في الوقت الآني، مستفيدة من فترة السماح التي تتاح لها.وقد يكون هذا الخيار في صالح البنوك الإسلامية على اعتبار أنها مؤسسات حديثة مقارنة بمثيلاتها التقليدية.ومن الخيارات السابقة الذكر نرى أن خيار التحرر التدريجي يعتبر الأنسب بالنسبة للبنوك الإسلامية.

**<u>التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:</u>**

هناك العديد من التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، لعل من أهمها ما يلي:

**4-1 المنافسة:**

إن تحرير القطاع المالي والمصرفي ، يعني إزالة التنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة والتي تمنع قوى العرض والطلب في السوق من تحديد أسعار وكميات الخدمات المالية.كما أن عولمة التجارة في الخدمات المالية ، تهدف إلى إزالة التمييز في المعاملة بين الموردين للخدمات الأجانب والمحليين، وتجدر الإشارة إلى أن العولمة والتحرير مرتبطان و ليس بالضرورة متلازمان، فيمكن لدولة أن تحرر أنظمها المالية وأن تحتفظ في الوقت نفسه بأسواقها المالية مغلقة أمام المنافسة الأجنبية كما هو الحال في اليابان، وقد تكون الأسواق المالية منفتحة أمام المنافسة الخارجية ولكنها تخضع لدرجة عالية من التنظيم مثل الأسواق المالية في الولايات المتحدة.

إن تحرير الخدمات المالية يتطلب توافر عدد من الشروط من بينها ما يلي:

(1) إزالة التحكم في سعر الفائدة في المصارف التقليدية ( ويمكن النظر إلى هذا الجانب من وجهة

نظر المصارف الإسلامية من خلال تحرير هوامش التمويل المصرفي ).

(2) خصخصة المنشآت المملوكة للقطاع العام( وتجدر الإشارة إلى أن بعض المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تساهم فيها حكومات الدول).

(3) إعطاء حق الدخول لموردين جدد في قطاع الخدمات المالية .

(4) استقرار البيئة الاقتصاديــة الكلية وذلك لجني الفوائد المرجوة من التحرير[100] .

إن فتح الأسواق المصرفية والمالية الإسلامية أمام المصارف والمؤسسات المالية غير الإسلامية قد ينتج عنها تغيرات جذريــة فــي الصــناعة المصــرفية الإســلامية، فلابــد مــن الإدراك أيضــاً بــان فــتح الأبــواب أمــام تلــك المؤسسات سوف يسمح أيضاً للمصارف الإسلامية للمنافسة بدون قيود في الأسواق العالمية.

إن المصارف التقليدية (لاسيما الأجنبية) لها ميزة كبيرة على المصارف الإسلامية من حيث الحجم والخبرة وتغطية الأسواق مما يعرض ذلك المصارف الإسلامية لمنافسة شديدة. لذلك فإن بقاء المصارف الإسلامية في ظل اتفاقية الخدمات المصرفية مرهون بقدرتها على زيادة كفاءتها وتحسين أدائها[101].

إن بقاء المصارف الإسلامية في الساحة العملية، ضمن إطار المنافسة الحرة يتطلب دوراً متكاملاً يقوم به مؤيدي المصارف الإسلامية و الحكومات والمصارف المركزية في الوقت الآني، بهدف التهيؤ للمنافسة في صورتها النهائية .

**4-2التشريع والرقابة و إدارة المخاطر:**

إن المصارف الإسلامية تواجه تحديات مرتبطة بمجالات التشريع والرقابة، وأساليب الإدارة، و إدارة المخاطر في ظل اتفاقية تجارة الخدمات المصرفية ، ولا يمكن مواجهة تلك التحديات بدون بذل مجهود مركز من قبل المؤسسات المالية الإسلامية ، وذلك من خلال التعاون مع السلطات المشرفة على التنظيم والرقابة على المستويين الوطني والإقليمي، ودون إغفال لدور جهات التشريع والتنظيم الدولية.

[100] المصارف العربية والنجاح في عالم متغير-2002- , بيروت ,اتحاد المصارف العربية , , ص 399.

[101] منور إقبال و آخرون-1998- , التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي , المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب , البنك الإسلامي للتنمية -جده, , ص 70-71.

ومما يجدر ذكره أن المصارف الإسلامية تواجه نفس المخاطر التي تواجهها المصارف التقليدية مثل الصدمات الخارجية و سوء الإدارة، وما يترتب على ذلك من تأثير على الملاءة والربحية . كما أنها تواجه أيضاً مخاطر استثمارية ، حيث أن المشاريع هي أهم مصدر للعوائد بالنسبة للمودعين والمستثمرين ، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التأكد من أن المصارف الإسلامية تملك الخبرة والمقدرة الكافية في مجالات اختيار المشاريع وتقييمها ومتابعتها ومراجعتها ، وفي كل هذا تأكيد على أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الجهات الرقابية.

**3-4 القصور في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية :**

بالرغم من أن سوق الصيرفة الإسلامية قد شهد قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالبدايات الأولى للصيرفة الإسلامية، إلا أن المنتجات المصرفية الإسلامية كماً ونوعاً لا تزال في بداية الطريق.

إن الصيرفة الإسلامية تتبع للصيرفة التقليدية من حيث أن كثير من المنتجات الإسلامية، ما هي إلا منتجات تقليدية معدلة لتتوافق مع الضوابط الشرعية. وما لم تصل الصيرفة الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق منتجات تحمل طابع الابتكار والاستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة فإنها ستظل قاصرة وغير قادرة على المنافسة، وهذا الأمر يتطلب اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه مثل:-

(أ) وجود مراكز بحث متخصصة وتوفير الدعم المادي والبشري لها، لإجراء بعض الدراسات والبحوث التطبيقية، وتطوير منتجات مصرفية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية القائمة في السوق.

(ب) عدم اقتصار دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على الرقابة، و إنما يرى كثيرون فيها أملاً في أن تقود عمليات الإبداع والتطوير في المنتجات والآليات المصرفية لدى المصارف الإسلامية.

(ج) إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعاً من التضافر والمساندة بين المصارف الإسلامية للارتقاء نوعياً بمستوى الصيرفة الإسلامية، وبما يحقق حفظ حقوق كل الأطراف داخل إطار أحكام الشريعة الإسلامية[102].

[102] سعيد الغامدي – محمد-,12-2002/10/14- تقويم أداء العمل المصرفي الإسلامي في ظل التعايش وتوجهات تكامله , الملتقى السنوي الإسلامي الخامس ، نحو نظام مصرفي إسلامي متكامل , عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية , , ص 9-11.

نخلص من ذلك إلى أن اعتماد المصارف الإسلامية على تقديم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية فقط ، قد لا يجدي في ظل تحرير المنافسة، لاسيما إذا قامت المصارف التقليدية الأجنبية بتقديم نفس الخدمات متبعة ذات السمات والخصائص للمصارف الإسلامية ومتفوقة عليها بتخفيض التكاليف والجودة والدقة واختصار الفترة الزمنية. وعندئذ يصبح الدفاع عن المصارف الإسلامية مجرد أماني إذا لم تستطع أن تطور نفسها وأن تواجه كل التحديات وأن تواكبها في ظل المتغيرات العالمية التي أصبحت تتسم بالتجدد والتعدد والاستمرار.

**محددات الإستراتيجية المستقبلية للمصارف السورية في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:**

من المتوقع أن تواجه المؤسسات المالية ومنها المصارف الإسلامية والخاصة صعوبات وخسائر جمة تتجسد في تراجع الحصة السوقية لها والضغط على مستويات ربحيتها نظراً لتواضع قدرات وإمكانات بعضها بالمقارنة مع المؤسسات المالية الدولية التي تتمتع بميزة نسبية كبيرة لاسيما في جانب الخدمات المصرفية[103]. ولكي تتمكن المصارف من الاستفادة من الجوانب الإيجابية لاتفاقيات تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، يتوجب عليها أن تخطط لذلك بتحديد ملامح إستراتيجيتها والتي تتمثل في الآتي:

**1. تقديم الخدمات المصرفية الشاملة :**

إن المصرف الشامل هو ذلك المصرف الذي يقدم خدمات مصرفية ومالية واستثمارية متكاملة على المستوي العالمي. أما المصرف الضخم فهو مؤسسة مالية عالمية تمتلك على الأقل 150 مليار دولار من الموجودات الدولية ، كما تمتلك عادة رأس مال من المرتبة الأولى (Tier one capital) لا يقل عن 12 مليار دولار. إن هدف تكوين المصارف الضخمة هي الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وترشيد نفقات المصارف والتمكن من المنافسة في عدة جبهات بالإضافة إلى التحكم بفرض الشروط والقيود.

فالبنك الشامل هو ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية داخل البلاد وخارجها. ويقدم الائتمان لكافة القطاعات، ناهيك عن تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد[104].

كما أن مفهوم البنوك الشاملة تعتمد على ثلاثة مستويات أهمها[105]:

---

[103] عبد الله الملا- محمد -2002- التجاوب والتفاعل مع متطلبات التغيير يمثلان عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة , المصارف العربية والنجاح في عالم متغير , ، 393-394.

104 د. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف ، مصر، 2000، ص 42.

- **المستوى الأول:** نجد أن البنوك الشاملة في القطاع المالي في بعض الدول مثل كندا وبريطانيا يكون لها حصص ملكية محدودة أو معدومة، وتنخرط البنوك في أنشطة الخدمات المالية الأخرى، ويمكن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من مجموعة هذه الدول حيث تسمح للبنوك بالدخول في أنشطة القطاع المالي الآخر من خلال هيكل الشركات القابضة البنكية.
- **المستوى الثاني:** توجد الأنظمة المصرفية الشاملة ذات البنك الرئيسي ومن أبرز الدول التي تطبق هذه الأنظمة اليابان وكوريا، وهذا المستوى تكون هناك صلات ملكية متشابكة بين البنوك ومنشآت القطاع الحقيقي.
- **المستوى الثالث:** فنوجد البنوك الشاملة تماما ومن الأمثلة عليها الأنظمة السويسرية والألمانية ويتميز هذا النظام فتوجد درجة أكبر من التكامل بين الخدمات المالية في نطاق البنك الشامل.

**2. مواكبة التطور التكنولوجي:**

إن السعي لمواكبة التطور التكنولوجي يجب أن يكون هدفاً أساسياً للمصارف بغرض تهيئتها للمنافسة محلياً وخارجياً ، وذلك شريطة أن يتم ذلك وفقاً لإستراتيجية مدروسة ورؤية واضحة وتقنيات مناسبة للواقع الاقتصادي للمصارف ، ومن الركائز التي يجب أن تستند عليها تلك الإستراتيجية في هذا الصدد ما يلي:

أولاً: زيادة الاستثمار في مجال التكنولوجيا بما يمكن من إحداث طفرة فعلية في استخدامات المصارف للتقنيات الحديثة.

ثانياً: التركيز على تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تجد فيها المصارف ميزة تنافسية مثل الخدمات المصرفية الإسلامية بالنسبة للبنوك الإسلامية.

ثالثاً: إعداد وتدريب وتنمية مهارات الكوادر البشرية في التعامل الكفء مع الآليات الحديثة بما يؤدي إلى زيادة آفاق النمو والربحية للمصارف.

---

105 د. طارق عبد ا لعال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية ، مصر، 2001، ص205.

**3. الإيفاء بالمتطلبات و المعايير المصرفية الدولية**

ويتمثل ذلك في حسن الالتزام بالقواعد المالية والرقابية والاهتمام بالمركز المالي للمصرف وحسن إدارته بما يكفل سلامة مركزه المالي .

وفي مجال وضع التنظيم وتطوير المعايير، فإنه ليس من الممكن تجاهل المبادئ والمعايير الدولية كالتي توصي بها لجنة بازل ويجري تطبيقها بالنسبة لصناعة الخدمات المالية التقليدية، فلابد من دراستها والنظر في تطبيقها والتعامل مع القضايا والمخاطر التي تواجه المصارف ودون ما إغفال للمتطلبات الأساسية لهذه المؤسسات[106].

**4. العمل على تقديم جداول التزامات مصرفية إسلامية:**

يمكن للمصارف المركزية في الدول العربية أن تتبنى آراء موحدة بشأن المصارف الإسلامية ،وذلك من خلال حكوماتها ،كما يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية الدولية التي تلقى قبولاً واسعاً واعترافاً من قبل المؤسسات العالمية ( كبنك التنمية الإسلامي –جدة، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بالبحرين ومجلس الخدمات المالية والمجلس العام للبنوك الإسلامية ) أن تلعب دوراً هاماً في توفير حد أدنى من الحماية للمصارف الإسلامية من خلال فهمها العميق للالتزامات المبينة في الاتفاقية وضرورة إسداء النصح للدول العربية التي تتفاوض للانضمام في الفترة الحالية، وتلك التي تم قبولها كأعضاء مراقبين والدول الأخرى التي تسعى للانضمام.

**5. توثيق العلاقات مع المصارف الأجنبية المراسلة ذات الفروع والنوافذ الإسلامية:**

يمكن توثيق تلك العلاقات من خلال الخدمات المتبادلة بين المصارف الإسلامية والمصارف الأجنبية المراسلة والتي تحتفظ بفروع ونوافذ تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية.

بحيث يكون الهدف الأكبر للمصارف الإسلامية هو التوسع في نشر التعامل المصرفي الإسلامي من خلال تلك المصارف التقليدية، مما يمكن من زيادة حجم المعاملات الإسلامية على المستوى العالمي، ويعزز من قدرة المصارف الإسلامية في التأثير على القوة التفاوضية للدول التي تنتمي إليها هذه المصارف، وبالتالي تتسع دائرة المؤسسات المالية (إذ تشمل القائمة دولاً إسلامية و أخرى غير إسلامية) التي تنادي بمنح الخصوصية للمصارف الإسلامية في جداول الالتزامات المتعلقة بالخدمات المصرفية والمالية ، حتى

[106] منور إقبال و آخرون-1998- , التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي , المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب , البنك الإسلامي للتنمية -جده, ص 71.

يتم أخذه في الاعتبار من خلال الجولات التفاوضية والاجتماعات القادمة لاتفاق الخدمات المالية.

**6. الاندماج والتكامل بين المصارف:**

أضافت اتفاقية تحرير الخدمات المالية بعداً جديداً لضرورة الاندماج، وذلك لما تفرضه من فتح أسواق الخدمات المالية (البنوك – شركات التأمين – أعمال البورصات والمؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية) في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، والتي تمتلك نحو 95% من سوق الخدمات المالية على مستوى العالم ، وبالتالي تدويل الخدمات المصرفية والمالية وتوسيع نطاقها عبر الحدود عن طريق الشركات التابعة في الخارج أو عن طريق فروع المؤسسات المالية القائمة في الدولة الأم[107].

غير أن الزيادة في حجم المنشأة لها سلبياتها التي ينبغي وضعها في الحسبان والمتمثلة في الصعوبات الإدارية للحجم الكبير والمتابعة والمراجعة والمحاسبة والتواكل بين الإدارات، إذ انه قد ينتج عنها إضعاف موقفها ، وبالتالي لابد من ضرورة تبني رؤية متكاملة من الإصلاحات الضرورية في هيكل ومهام المصارف في ظل الاندماج[108].

وتهدف هذه الرؤية المتكاملة إلى زيادة القدرة التنافسية للمصارف ، من خلال خفض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة وتحقيق وفورات داخلية ناتجة عن تقليص الأجهزة الإدارية وتعزيز القدرة على الاستثمار في الموارد البشرية وتنمية مهاراتها وخبراتها من خلال التدريب المخصص.

ويمكن النظر إلى فوائد التكامل المصرفي الإسلامي من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي، و إحلال التبادل التجاري بين الدول التي تحقق بينها التكامل محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول الأخرى إلى حد ما[109].

إن محددات إستراتيجية المصارف يجب أن تأخذ في الاعتبار كل المتغيرات عالمية كانت أم محلية، حتى تتمكن تلك المصارف من البقاء والتعامل في السوق المصرفية الدولية في ظل اتفاقية تجارة الخدمات المصرفية.

---

[107] كامل الغندور-حافظ ,عمليات الدمج والتملك من منظور مصري -2009-, القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك (تجارب وخبرات), اتحاد المصارف العربية , ص293-294.

[108] صالح جميل ملائكة , تكامل النظام المصرفي الإسلامي و آثاره التنموية على المستويين الوطني والإقليمي، الملتقى الإسلامي الخامس، مرجع سابق، ص11.

[109] العبادي- احمد, تكامل النظام المصرفي الإسلامي و آثاره الإيجابية على العالم الإسلامي -2010, , ص3-4.

**4-4 بناء جسور وتكوين تحالفات إستراتيجية :**

يتوقع أن تزيد المنافسة من البنوك الأجنبية في السوق المصرفية المحلية في المستقبل القريب بسبب العولمة ، فالأسواق العالمية تتقارب بسرعة تجاه الالتقاء في سوق موحد. كما أن الابتكارات التكنولوجية تقوم بدور مهم في التكامل المالي والعولمة وخفض ثورة الاتصالات من خلال المراسلات إلكترونية. ففي كثير من البلدان يمكن للعملاء الإبحار في الإنترنت بين بنوك وصناديق استثمار ذات رأس مال متغير، ليس بوسع المصارف السورية أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه التطورات إذ يتعين عليها مراقبة التطورات حتى تتمكن من العمل في الأسواق العالمية ويجب عليها زيادة عملياتها وتكوين تحالفات إستراتيجية مع بنوك أخرى لتشيد جسورًا بين المصارف المحلية والإقليمية، وسيستفيد من هذه التحالفات الإستراتيجية كلا الطرفين .

**مما سبق نجد أن هيكلية القطاع المصرفي في سورية حتى الآن غير جاهزة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهذا ماينفي صحة الفرضية الثالثة التي تقول إن هيكلية القطاع المصرفي في سورية جاهزة لمواجهة الالتزامات والاستحقاقات في حال انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية.**

## *المبحث الرابع: الإجراءات و المحفزات لتفعيل أداء المصارف في سوريا في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:*

ان الظروف الراهنة التي تعيشها الدول النامية وخاصة سوريا من تخلف بالأنظمة والقوانين والبيروقراطية والفساد وهجرة الكفاءات الى الدول الأروبية والأجنبية وغيرها ,لايساعدها على تطوير مصارفها لكي تدخل في المنافسة مع المصارف الأجنبية ,فالبيئة الاقتصادية والاجتماعية لا تساعد على الدخول الى حلبة المنافسة ,لذلك لا بد من تطوير الأنظمة والقوانين وتأهيل الكوادر خلال فترة معينة لا تقل عن عشرة سنوات عندها يمكن للمصارف أو الاقتصاد السوري الدخول الى منظمة التجارة العالمية ومنافسة دول أخرى.

### أولاً: ادراك المصارف لمتطلبات بيئة الأعمال الحديثة الالكترونية:

في ظل وجود شبكة الإنترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها, وفي ظل التطور الهائل في تقنيات الحاسوب والاتصال التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السريع للبيانات ومفهوم العولمة على الخط , وترافق ذلك مع استثمار الإنترنت في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني ضمن مفاهيم **الأعمال** الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ,ومع ازدياد القيمة الاقتصادية للمعلومات , في ظل ذلك كله , تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط لتتحول الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر خط خاص إلى بنك له وجود كامل على الشبكة ويحتوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية .

إن البنوك الإلكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لبنك يقدم خدمات مالية وحسب, بل موقعا ماليا تجاريا إداريا استشاريا له وجود مستقل على الخط .فهو يشير إلى النظام الذي يسمح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومة يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به .

غير أن كل هذا التوجه الإيجابي في التعامل مع الانترنت البنكية, لايمكن إخفاء مشاكله والتي تبدأ من حقيقة أن الموضوع شئ جديد على التعاملات التجارية, فبالقدر الذي تدخله هذه الخدمة من تسهيلات في الوقت والجهد والمال , فهي تحمل بين طياتها مشاكل وهموما كبيرة .

**أهمية البنوك الإلكترونية:**

إن البنوك غير **الالكترونية**، تقدم جزءا من الحلول لمشكلات الزبون لكنها لا تقدم حلولا شاملة او تقدم حلولا جزئية بكلف عالية، فإذا علمنا أن التنافس على أشده في سوق العمل المصرفي، وعنوانه الخدمة الشاملة والأسرع بالكلفة الأقل، فان البنوك **الالكترونية** فرصة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة والبقاء في السوق، وببساطة، فان الظن أن البنك الالكتروني مجرد إدارة لعمليات مصرفية وحسابات مالية ظن خاطئ، لان التقنية تتيح للزبون بذاته أن يدير مثل هذه الأعمال، إن وجود البنك الالكتروني مرهون بقدرته على التحول إلى موقع للمعلومة ومكان للحل المبني على المعلومة الصحيحة، انه مؤسسة للمشورة، ولفتح آفاق العمل، انه مكان لفرص الاستثمار وإدارتها، مكان للخدمة المالية السريعة بأقل الكلف، مكان للإدارة المتميزة لاحتياجات الزبون مهما اختلفت[110].

## ثانياً: التأهيل والتدريب :

يحتاج كل عمل لعمال و موظفين مؤهلين ومدربين على طبيعة العمل وظروفه ,لكن المصارف تحتاج أكثر من غيرها من الأعمال لموظفين ذوي خبرة لأنها تتعامل مع الأفراد وأصحاب رؤوس الأموال,ويضاف لذلك أن هؤلاء الموظفين يجب عليهم استثمار أموال المصرف لكي يدفعوا الفوائد للمودعين ولكي يربح المصرف ,فإذا لم تتوفر هذه الخبرات يخسر المصرف ويتعرض للإفلاس,لذلك على المصارف السورية لكي تواجه العولمة ومنظمة التجارة العالمية أن تعيد تأهيل موظفيها التأهيل الذي يرفع من سويتهم لكي يكونوا مثل موظفي المصارف العالمية وخاصة المصارف الأوروبية ,وإلا تتعرض هذه المصارف للإفلاس عند الإنتساب لمنظمة التجارة العالمية.

تعقد لجنة التجارة والتنمية بشكل منتظم في موضوعات سياسات التجارة الخارجية في جنيف منذ عام 1999 هذا بالإضافة إلى أنها تقوم بتنظيم مايقرب من300 نشاط في مجال التعاون الفني والتي تتضمن المؤتمرات وورش العمل في العديد من الدول بهدف معاونة الدول النامية.

كما عقدت مؤتمرات للتدريب في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي والشرق الأوسط .....

وتأتي عملية تمويل مشروعات برامج التدريب والتعاون الفني من ثلاث مصادر:

- الموازنة العامة لمنظمة التجارة العالمية
- حصص تطوعية من دول أعضاء المنظمة
- حصص تقوم بها الدول المضيفة

[110] الملتقى السابع لمجتمع الاعمال العربي – البحرين 18–20 اكتوبر / تشرين اول 2003 ورقة عمل مخاطر الانفتاح الالكتروني , يونس عرب , الاردن www.arablaw.org

## ثالثاً: الحواسيب :

يشتمل المصرف المركزي على سبعة دوائر: الرقابة والتفتيش على المصارف، العمليات المصرفية، البحوث والإحصاء، الشؤون الإدارية، المراقبة المالية ، الخزانة ، و التدقيق الداخلي، و على سبع إدارات: تقنية المعلومات، شؤون الموظفين، البنوك المراسلة، العلاقات العامة، أمانة السر والشؤون القانونية، المقسم الإلكتروني، ومكتب المحافظ) و على 7 وحدات: وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة، وحدة مشاريع تقنية المعلومات ، وحدة الإستراتيجية، وحدة تطوير القوانين، وحدة الإحصاءات المصرفية والنقدية، وحدة الاستقرار المالي و وحدة المؤشرات المعيارية. كما يوجد بالمصرف المركزي مركز المخاطر.

تقوم إدارة تقنية المعلومات بدراسة الأنظمة اليدوية المستخدمة في المصرف المركزي وتنظر في إمكانية تحويلها إلى أنظمة آلية. و لهذا الغرض، تقوم إدارة تقنية المعلومات بإجراء تقييم لبرامج التشغيل ، وتعمل على تطوير البرامج المطلوبة للمكننة، بالإضافة إلى تحديد الأجهزة والمعدات المطلوبة في هذا الشأن.

وتشمل المهام الأخرى التي تتولاها إدارة تقنية المعلومات ما يلي:

-استحداث وتطوير تصميمات هيكلية لملفات البيانات أو أنظمة قواعد معلومات وتوضيح الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من ملفات قاعدة المعلومات.

-توفير التدريب والمساعدة الفنية لمستخدمي أجهزة الكمبيوتر في المصرف المركزي.

-تقديم المشورة والاستشارات الفنية لإدارة المصرف المركزي بشأن التحول إلى أنظمة آلية و بشأن الأنظمة.

-القيام بأعمال معالجة البيانات الروتينية.

-القيام بالإجراءات المتعلقة بتركيب الأجزاء الصلبة ، وتحديد مواصفاتها، ومراقبة وضمان استمرارية عملها بالكفاءة المطلوبة.

-تشغيل الأنظمة والبرامج التطبيقية.

-العمل على إدارة عمليات شبكة الاتصالات ضمن معايير الأمن والحماية الموضوعة لهذه العمليات.

-القيام بإجراءات تقييم الأجزاء الصلبة وأنظمة التشغيل.

-تنظيم ومتابعة الدخول إلى مركز الحاسب الآلي.

-إدارة مختلف جوانب أمن النظام ، بما في ذلك الرموز السرية المخصصة لمشغلي النظام.

-استلام وتسجيل البرامج التي يتم توفيرها من خلال الموردين والاحتفاظ بنسخ أصلية عنها.

-الاحتفاظ ، في موقع آمن ، بكافة المستندات المتعلقة بأنظمة الكمبيوتر ، بجانب الأشرطة، والأقراص، والكتب والكتيبات التعريفية.

-التحقق من أن عمليات إدخال واسترجاع البيانات تتم وفق الإجراءات المعتمدة.

-إدخال البيانات المحاسبية إلى نظام الحاسب الآلي وإعداد التقارير الشهرية وربع السنوية والسنوية ذات الصلة.

وحتى يستطيع المصرف المركزي والمصارف التجارية مجاراة المصارف العالمية ,عليها الاستفادة من تجارب تلك الدول, اذ لايكف وجود مديريات ووحدات عمل, بل يجب الاستفادة من خبرات المصارف العالمية وبشكل خاص تشريعاتها وقوانينها,ومن ثم اقامة مراكز تقنية يعمل بها موظفون ذوي خبرة كما ذكرنا ,لكي يستطيعوا منافسة المصارف الاجنبية ,وإلا الهياكل المتشابهة لا تفيد في المنافسة وانما المفيد تشغيل هذه الأنظمة عملياً واستثمار أموال المصرف بربحية لكي تتحقق مصالح المصرف التجاري, ويقف في وجه المنافسة عند الانتساب الى منظمة التجارة العالمية.

## رابعاً: التجارة الالكترونية :

- إن التجارة الإلكترونية هي وسيلة للقيام بأعمال تجارية من خلال شبكة الإنترنت بدل وسائل التفاوض التقليدية وهي طريقة مواتية لبيع السلع والخدمات
- ترجع جذور التجارة الإلكترونية إلى السبعينيات، حين بدأت بعض الشركات الأمريكية العملاقة بإقامة شبكات خاصة بها وربطت بها موردیها الرئيسين (مثل شبكات EDI) بهدف تسهيل اتصال الأطراف مع بعضها البعض وتوفير نظام آلي لنقل المعلومات توفيراً للوقت والجهد والمال
- وقد كثرت في الوقت الحالي الأعمال الإلكترونية التي تتم مزاولتها عبر شبكة الإنترنت وبالتالي ازداد عدد الأشخاص الذين يعتمدون عليها للبحث عن سلع أو خدمات أو معلومات، مما أدى إلى تحول العديد من الشركات والمؤسسات إلى ممارسة الأعمال الإلكترونية بدلاً من التقليدية
- بدأت الإنترنت كأداة مهمة للباحثين ثم تحولت إلى منصة عمل مهمة للتجارة الإلكترونية

### ما هي التجارة الإلكترونية ؟

- لا يوجد تعريف محدد لها، فهنالك عدة تعاريف لمفهوم التجارة الإلكترونية، وكل تعريف ينظر إليها من زاوية محددة (فالبعض ينظر إليها من زاوية تجارة التجزئة والأخر ينظر إليها من زاوية التجارة بين الشركات والمؤسسات، ... وهكذا).

- سوف نحاول أن نعطي تعريفاً مبسطاً ذو دلالة تجارية وإلكترونية، بحيث يوضح لقارئه مفهوم التجارة الإلكترونية.

- **لذا، يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها :**

"تلك العملية التجارية – من عمليات بيع وشراء أو تبادل للسلع والخدمات والمعلومات – والتي تحدث بين طرفين أو أكثر – بائع / بائعين ومشتري / مشترين – باستخدام أجهزة الحاسب الآلي والمتصلة بنوع معين من الشبكات – بما فيها شبكة الإنترنت".

**الفرق بين التجارة التقليدية والإلكترونية :**

- نقل ومعالجة المعلومات: في التجارة التقليدية كان يتم نقل ومعالجة المعلومات إما وجهاً لوجه أو بالهاتف والفاكس أو وسائل البريد العادية، أما في التجارة الإلكترونية فيتم النقل من خلال شبكات الحاسب الآلي

- التأكد من الهوية: في التجارة التقليدية كان يتم التحقق من هوية أطراف العمليات من خلال إبراز وثيقة ما مثل بطاقة الهوية أو رخصة القيادة، أما في التجارة الإلكترونية فيتم التحقق من الهوية باستخدام التقنيات الرقمية والتوقيع الإلكتروني واستخدام آليات التشفير .

**يمكن تقسيم "التجارة الإلكترونية" إلى :**

- من الأعمال إلى الأعمال (B2B)
- من الأعمال إلى الأفراد (B2C)
- من الحكومة إلى الحكومة (G2G)
- من الحكومة إلى الأعمال (G2B)
- من الحكومة إلى الأفراد (G2C)

### متطلبات التجارة الإلكترونية :

- السرية والخصوصية (Confidentiality & Privacy): ضمان عدم إطلاع أطراف غير مخولة أو غير مصرح لها على أية معلومات مصنفة على أنها سرية وخاصة
- سلامة المضمون (Integrity): ضمان عدم تعرض المعلومات لأي تعديل أو تحريف خلال عملية الإرسال
- إثبات الأصالة (Authentication): ضمان التثبت من هوية مرسل المعلومات
- استحالة الإنكار (Non-Repudiation): ضمان عدم قيام مرسل المعلومات بإنكار إرساله للمعلومات
- التأكد من صلاحية المرسل (Authorization): ضمان أن الشخص المرسل للمعلومات لديه صلاحيات كافيه لإرسال المعلومات
- القضايا القانونية (Legal Issues): ضمان وجود تغطية قانونية لعمليات التجارة الإلكترونية المنجزة عبر الإنترنت
- بنية تحتية مناسبة (Infrastructure): ضمان وجود بنية تحتية مناسبة ومتطورة
- سلطة تصديق رقمي (Certificate Authority): من المهم ضمان وجود سلطة حكومية خاصة تقوم بالتصديقات الرقمية من أجل التأكد من شرعية وجود أطراف المعاملة التجارية (خاصة إذا تم التعامل مع هذا الطرف لأول مرة)

### مستقبل التجارة الإلكترونية سوريا :

في ضوء ما سبق، يمكن تلخيص مستقبل التجارة الإلكترونية في الدول العربية بما يلي :

- زيادة حجم التجارة الإلكترونية بين قطاع الأعمال (B2B)
- ظهور خدمات إلكترونية جديدة (خدمات الدفع المالي الإلكتروني لقطاع الأعمال)
- زيادة الوعي بفوائد التجارة الإلكترونية.

والتجارة الالكترونية أصبحت قطاعاً هاماً في اقتصاديات الدول المتقدمة وعندما دخلت منظمة التجارة العالمية زادت الفائدة من التجارة الالكترونية,أما في سورية فما زال هذا القطاع في بداية تطوره ,وعلى الدولة تشجيع وتطوير العمل بالتجارة الالكترونية من خلال مايلي:

1. وضع التشريعات والقوانين التي تشجع التبادل التجاري الالكتروني .
2. تطوير الانظمة الادارية و ادخال عبارات و مهارات للموظفين لكي يستطيعوا تخديم التجار عند ممارسة هذا العمل.
3. التأهيل والتدريب للموظفين في قطاعات الجمارك والمالية والتجارة الخارجية والمصارف والمصرف المركزي لكي يقدموا هذه الخدمة للتجار.

هذا بشكل عام أما المصارف فيجب عليها اعادة تأهيل الموظفين لكي يقوموا بفتح حسابات التمويل ,وتمويل الاعتمادات المستندية لدعم التجارة الالكترونية ,وهذا الأمر يتطلب تطوير تشريعات المصارف وأنظمتها وهيكلها الاداري لكي يتناسب مع تمويل التجارة الالكترونية .

## خامساً : مفهوم المصرف الشامل:

ساهمت العولمة المالية إلى حد بعيد بالانتقال من التخصص المصرفي في مجال نشاط محدود الى الشمولية في تقديم الخدمات المصرفية.

فالنموذج المصرفي الشامل لا يقوم على التخصص القطاعي وإنما يستطيع تقديم خدمته المالية والاستشارية لكل القطاعات, وبالتالي المساهمة في خلق تنمية اقتصادية متوازنة, كما أن البنك الشامل يستطيع أن يلعب دورا هاما في تنمية وتنشيط الأسواق المالية.

في سياق هذه الموضوع سوف نتناول الموضوعات التالية:

### تعريف المصرف الشامل:

هو مصرف يقدم خدمات متنوعة إلى جميع العملاء من مختلف القطاعات, فهو يقدم القروض للمشاريع الصناعية, الزراعية, العقارية, إضافة إلى ذلك يقدم القروض الاستهلاكية إلى الأفراد, كما أن المصرف الشامل يقوم بدور مهم في السوق المالي كما يقوم بشراء جزء من أسهم المشاريع الصناعية أو التجارية أو غيرها, أي المشاركة في رأسمال هذه المشاريع.

**ميزات المصرف الشامل:**

يملك المصرف الشامل العديد من الميزات التي نذكر منها:

1- يقدم خدمات ذات حجم كبير فهو يستطيع الاستفادة من تحقيق وفورات في التكاليف وهذه النتيجة مبرهنة تجريبيا .

2- انخفاض درجة مخاطره لأنه يعتمد على محفظة إقراض متنوعة قطاعيا .

3- حزمة واسعة ومتنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية.

4- انتشار جغرافي واسع وبالتالي محفظة الإقراض تتمتع بتنوع جغرافي.

5- مجال نشاطه متنوع ويشمل جميع القطاعات حيث يساهم في خلق تنمية قطاعية متوازنة.

6- اعتماد أفضل الأساليب الحديثة في إدارة الموجودات والمطاليب.

7- ارتفاع معدل العائد على رأس المال مقارنة مع المصارف المتخصصة.

8- يستطيع تقديم خدمات ومنتجات مصرفية ذات جودة أكبر لمختلف القطاعات الاقتصادية وهو قريب من مختلف القطاعات بسبب انتشاره الجغرافي الواسع لأنه يملك شبكة فروع كبيرة نسبيا .

**المصرف الشامل وإدارة الموجودات والمطاليب:**

يسعى المصرف الشامل دوما إلى تحقيق توازن جيد ما بين الموجودات والمطاليب من حيث تاريخ الاستحقاق وأيضا ما بين معدل الخطر ومعدل العائد.

مع وجود الأسواق النقدية والمالية يستطيع المصرف الشامل الاقتراض من هذه الأسواق لتحقيق التوازن المطلوب بين الموجودات والمطاليب, فالمصرف الشامل, اذا أحسن التنبؤ بما يحتاجه من السيولة مستقبلا , يمكن له تمديد تاريخ استحقاق مطاليبه ذات الأمد القصير (الودائع تحت الطلب) وبالتالي الدخول في استثمارات ذات مردود مرتفع, وهذا كله طبعا ضمن احترام شروط كفاءة الرأسمال.

في السابق كانت المصارف تركز على إدارة جانب الموجودات وتهمل إلى حد ما الاهتمام بإدارة جانب المطاليب, حيث كانت توظف الودائع لتكوين محفظة موجودات متوافقة, أما في أيامنا هذه, المصارف المتطورة أصبحت تهتم بإدارة كل من جانبي الموجودات والمطاليب وطورت سياسات لإدارة المطلوبات (إدارة هامش الفائدة وإدارة الفجوة) وهذا الأمر أدى الى زيادة الأرباح ولكن أيضا أدى الى رفع درجة المخاطرة للعمليات المصرفية.

الإدارات المصرفية الحديثة أصبحت تعتمد على اقتراض الأموال أكثر فأكثر من اعتمادها على تصفية بعض الموجودات لتأمين السيولة اللازمة.

انتقل اهتمام هذه الإدارات من التركيز فقط على درجة سيولة الموجودات الى التركيز على درجة سيولة الموجودات والمطاليب معا .. لقد عملت المصارف المتطورة على تخفيض نسبة الموجودات السائلة, وعلى رفع نسب الإقراض محققة بذلك مردودية أكبر, فالمصارف استطاعت تخفيض سيولة بنود الموجودات لأنه أصبح بإمكانها الحصول على السيولة من بنود المطاليب (أي الإقراض).

إن تقييم أثر إدارة المطلوبات على أرباح المصرف يتم من خلال المقارنة بين أسعار الفائدة المدينة (المكتسبة) على الموجودات وبين أسعار الفائدة الدائنة (تكلفة الأموال المقترضة) وهذا الفارق يسمى هامش الفائدة.

**ما الأسباب الداعية الى تبني الصيرفة الشاملة؟**

شهدت الأسواق المالية الدولية تغيرات جذرية في العقود القليلة الماضية, وهذه التغيرات خلقت تحديات أمام المصارف العربية لابد من مواجهتها والانتقال من الاعتماد على مفاهيم الصيرفة التقليدية إلى مفاهيم الصيرفة الشاملة, نذكر من هذه التحديات النقاط التالية:

1- التوجه المتزايد دوليا نحو التكتلات الاقتصادية:

إن إقامة مناطق وأسواق مالية- نقدية موحدة كالاتحاد الأوروبي النقدي أو مناطق تجارية إقليمية كمنطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك أو منطقة التجارة العربية الحرة, من شأنها زيادة حدة المنافسة, وبالتالي زيادة التأثير على المصارف العاملة ضمن هذه المناطق, وبالتالي تجد هذه المصارف نفسها مضطرة لتقوية قاعدتها المالية ورفع قدرتها التنافسية والإدارية.

2- التوجه نحو تبني مفاهيم السوق:

منذ انهيار منظومة الدول الاشتراكية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي, بدأ الكثير من الدول بتنفيذ برامج اقتصادية إصلاحية متبنية التحول نحو اقتصاد السوق, هذا التحول ساعد في خلق فرص استثمارية كبيرة نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي دور أكبر للأسواق المالية والمصرفية.

3- التطور الكبير الذي تشهده أسواق المال الدولية:

الأسواق المالية في تطور مستمر وسريع وهذا الأمر يفرض على المؤسسات المالية والمصرفية أن تتطور لتواكب هذه التغيرات في الأسواق الدولية, ففي العقود الثلاثة الماضية, عرفت الأسواق المالية ظهور أدوات مالية جديدة منها:( التسنيد أو التوريق):

اتجهت المصارف الى ممارسة نشاطات خارج الميزانية.

الاتجاه أكثر فأكثر نحو استخدام منتجات الوقاية من الأخطار والتأمين على المحافظ الاستثمارية.

رفع كفاءة رأسمال المصرف إلى 8% ومن ثم حاليا الى 12%.
وهكذا يتضح لنا مما سبق أن المتغيرات الدولية والإقليمية الخاصة بالشأن المالي تفرض على المصارف الانتقال من تقديم الخدمات المالية المصرفية المتخصصة إلى نوع جديد وهو الخدمات المصرفية الشاملة.
هل هناك حاجة إلى تبني مفهوم الصيرفة الشاملة في سورية ولاسيما في ظل تغير الحاجات المالية في السوق المحلية والإقليمية؟

يمر الاقتصاد السوري بمرحلة انتقالية من نمط اقتصادي يعتمد على التخطيط والتوجيه الى نمط اقتصادي آخر يعتمد على مفاهيم تحرير السوق من القيود, والاعتماد فقط على مبدأ العرض والطلب, وهذا الانتقال يحتاج إلى وجود مؤسسات مالية كبيرة قادرة على تلبية الحاجات المالية الكبيرة اللازمة لتمويل هذا الانتقال.
فالاقتصاد السوري في الوقت الحاضر يميل نحو الانفتاح على العالم العربي والغربي وفي الوقت نفسه يسير نحو زيادة التعاون الاقتصادي مع دول شرق آسيا ولاسيما ماليزيا, كل هذا يتطلب من المصارف السورية أن تعمل على تحسين أوضاعها التنافسية من خلال زيادة قدرتها على التعامل مع أدوات مالية مناسبة لخدمة العملاء المحليين والأجانب والعمل على توفير كل ما من شأنه دعم هذه التوجهات.
وبالتالي على المصارف السورية الاستعداد لمواجهة التغيرات الحاصلة على الساحتين الإقليمية والدولية والتعامل معها بجدية وذلك من خلال ما يلي:

1- اعتماد مفهوم الصيرفة الشاملة لما لها من أثر مهم في التنمية الاقتصادية,ولقد عالجنا هذا الموضوع في الفصل الثاني حيث تبين أن المصارف الحكومية مصارف متخصصة أما المصارف الخاصة فهي مصارف حديثة النشأة ومن ثم لا يوجد مصارف شاملة في سورية لأن المصرف الشامل يمول جميع القطاعات وبما فيها المضاربة في الأسواق المالية .
2- مواكبة التوجه العالمي نحو زيادة حجم المؤسسات المصرفية عن طريق الاندماج بين المصارف.
3- متابعة المستجدات الحاصلة على الساحة الدولية والاستفادة من التكنولوجيا المالية.
4- خلق مناخ استثماري جاذب من خلال تطوير النظام المصرفي السوري.

**دور المصارف الشاملة- في حال تم اعتمادها في سورية- في التنمية الاقتصادية وقدرتها على المنافسة في حال انضمامها لمنظمة التجارة العالمية:**

يمكن للمصرف الشامل أن يقوم بدور مهم وأساسي في دعم عملية التنمية الاقتصادية في سورية وذلك من خلال تعبئة جديدة لمصادر تمويله وأيضا من خلال جذب وتوطين المدخرات السورية المهاجرة وأيضا قسم من المدخرات العربية وأيضا من خلال:

**1- القدرة الكبيرة على استقطاب الودائع:**

يتمتع المصرف الشامل بانتشار جيد لفروعه على المستويين القطاعي والجغرافي وبالتالي يتمتع بقدرة أكبر على جذب الودائع, في هذا المجال لديه قدرة أكبر مقارنة مع المصارف المتخصصة الأخرى.

فالخدمات المترافقة مع الودائع تتسم بالشمولية والاتساع سواء تلك الخدمات المقدمة للمشاريع أو تلك المقدمة للأفراد, فمن بين الابتكارات الخدماتية المتعلقة بجذب الودائع قدرته على إصدار شهادات الإيداع وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وبيع وثائق التأمين, وكذلك تقديم خدمات متنوعة في الأسواق المالية وأيضا العقارية وغيرها من الخدمات, فهذه الخدمات الشاملة والواسعة تساهم في استقطاب أعداد كبيرة من المتعاملين وكذلك أحجام كبيرة من الودائع.

**2- استقطاب الأموال السورية والعربية:**

في حال اعتماد مفهوم المصارف الشاملة في سورية, يصبح لدى النظام المصرفي السوري قدرة جاذبة للأموال السورية والعربية أكبر بكثير مما هي عليه حاليا , وذلك نتيجة للآفاق الاستثمارية الأوسع التي يؤمنها هذا النوع من المصارف.

تتعرض الأموال السورية وكذلك العربية حاليا لضغوطات ومخاطر متعددة فهي تخضع لإمكانيات التجميد والمصادرة والخضوع لشروط تعسفية متنوعة في إطار مناخ سياسي عالمي غير مناسب للاستثمارات السورية والعربية المهاجرة, لهذا لابد لها من استغلال الفرصة والاستفادة من عودة هذه الاستثمارات نحو الداخل العربي من خلال وضع استراتيجية مصرفية فعالة وتهيئة الظروف المناسبة لجذب هذه الأموال وتوظيفها في مشروعات إنتاجية محلية.

فكم نحن بحاجة في سورية اليوم إلى مراجعة تشريعاتنا المصرفية وبسرعة كبيرة خاصة تلك التشريعات التي تقف في وجه دخول هذه الأموال أو تعوقها وخاصة المتعلقة بالتحويلات الخارجية وحقوق التملك والضرائب

وحرية تحويل هذه الأموال من الداخل الى الخارج, أي تقديم كل ما من شأنه خلق بيئة ثقة تطمئن أصحاب الأموال بأن ممتلكاتهم لن تمس باستيلاء ولا بتأميم ولا بمصادرة أو غيرها من الأشكال.

**3- الدور الهام الذي يلعبه المصرف الشامل في عملية ترويج المشاريع الجديدة:**

يستطيع المصرف الشامل القيام بدور أساسي في ترويج المشروعات الجديدة, فهو يقوم بإعداد دراسات الجدوى للفرص الاستثمارية المتاحة, وبعد الإعلان عن الفرص الاستثمارية يعمل على تشجيع المستثمرين على الاستثمار فيها وتنفيذها. كما يقدم جميع أنواع الاستشارات المتعلقة بهذه الفرص الاستثمارية.

كما يقدم المصرف الشامل جميع أنواع الخدمات المصرفية الخاصة بمصارف الاستثمار كتغطية وتحمل شراء أسهم المشاريع الجديدة وبيعها, وكذلك القيام بمهمة تسويق هذه الأسهم المصدرة حديثا لمصلحة المشاريع والشركات, وأيضا يقدم الاستشارات حول نوع وتشكيلة المحافظ المالية المرغوب بها وعوائدها ودرجة مخاطرها, كما يقوم المصرف الشامل بتقديم خدمات أخرى مثل:

1- إدارة عمليات الاندماج والحيازة بين الشركات.

2- إنشاء الشركات المساهمة والمشاركة المباشرة في رأسمالها.

3- إدارة عمليات الخصخصة.

4- إنشاء الشركات القابضة.

5- إنشاء الصناديق الاستثمارية.

6- إصلاح الشركات وتمويلها.

7- القيام بأعمال الوساطة التأمينية وتأجير الأصول وتمويل حيازتها.

8- تمويل إنشاء المدن السياحية والصناعية.

9- تقديم خدمات التمويل التأجيري.

10- المساهمة في تأسيس نظام تحليل مالي يسمح للمستثمر بتقييم فرص الاستثمار المتاحة.

**4-منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية:**

إن منح القروض للمشاريع التي هي بحاجة لها والتي تنتمي الى قطاعات مختلفة يساهم في تدعيم القدرات الإنتاجية لهذه المشاريع والوصول أيضا إلى تحقيق تنمية قطاعية متوازنة.

- الأسس الواجب توافرها في السوق السوري للبدء بتبني مفهوم المصارف الشاملة:

لخلق بيئة مؤاتية لعمل المصارف الشاملة يجب العمل على توفير العناصر التالية:

1- تكييف وتطوير التشريعات المصرفية القائمة.

إن التشريعات المصرفية الحالية في سورية تشكل عقبة في وجه تبني مفهوم الصيرفة الشاملة ولابد لهذه التشريعات أن تتكيف مع التطورات الحديثة الحاصلة في الأسواق الدولية, ولاسيما تلك التشريعات التي تسمح للمصارف التجارية بممارسة أنشطة المصارف الاستثمارية.

فالتشريعات المصرفية الحالية في سورية التي تحكم النشاط المصرفي تختلف عن تلك المطبقة في الأسواق الإقليمية والدولية وهذا الأمر يعوق عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2- وجود سوق مالي:

لابد لنجاح تجربة الصيرفة الشاملة من وجود سوق مالي وهو في بداية تطوره ,أي مازالت البورصة السورية صغيرة لا يجد فيها مشتقات مالية.

3- تكوين كادر مصرفي محترف وأيضا عمالة متخصصة كفؤة مساندة للكادر الإداري المصرفي حيث تستطيع تقديم الخدمات المصرفية الشاملة.

4- وضع مخطط زمني للتحول من الصيرفة المتخصصة الى الصيرفة الشاملة.

5- التأسيس لمفهوم جديد في إدارة الموجودات والمطاليب المصرفية بحيث يتم تنويع مصادر الأموال ومجالات توظيفها.

نجد أخيرا:

إن تبني مفهوم الصيرفة الشاملة في سورية أصبح اليوم ضرورة تفرضها التطورات التي تعيشها الأسواق المالية الدولية-خصوصا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية غير أن هذا الأمر يتطلب منا إجراء الكثير من التغير في المفاهيم السائدة وكذلك في التشريعات, وأيضا في تأهيل القادة المصرفيين المستقبليين كما يجب علينا وضع استراتيجيات دقيقة ضابطة لعملية التحول هذه, ولاسيما ما يتعلق بتحديد المخطط الزمني ونوع الخدمات التي ستقدم للعملاء بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية.

# اختبار الفروض

## 1. الفرضية الاولى:

استناداً الى ما درسناه في الفصل الثاني والثالث ,وفيما يخص الفرضية الاولى: تواجه المصارف السورية عدد من الصعوبات في إطار اتفاقية التجارة العالمية وخاصة فيما يتعلق بسعر الصرف وتحرير الفوائد.

يرى الباحث عدم ملائمة الواقع الحالي للمصارف السورية لمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية,لأن المصارف السورية تفتقد الى الخدمات المصرفية الشاملة ولقد عالجنا هذا الموضوع في الفصل الثاني حيث تبين أن المصارف الحكومية مصارف متخصصة أما المصارف الخاصة فهي مصارف حديثة النشأة ومن ثم لا يوجد مصارف شاملة في سورية لأن المصرف الشامل يمول جميع القطاعات وبما فيها المضاربة في الأسواق المالية .كما تواجه المصارف الإسلامية في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية العديد من التحديات منها المنافسة والتحديات المرتبطة بمجالات التشريع والرقابة، وأساليب الإدارة، و إدارة المخاطر والقصور في تطوير المنتجات المصرفية الاسلامية.لذلك من المتوقع أن تواجه المصارف السورية صعوبات وخسائر جمة تتجسد في تراجع الحصة السوقية لها والضغط على مستويات ربحيتها نظراً لتواضع قدرات وإمكانات بعضها بالمقارنة مع المؤسسات المالية الدولية التي تتمتع بميزة نسبية كبيرة لاسيما في جانب الخدمات, ولأن آثار تحرير التجارة في الخدمات على البلدان النامية ومنها سوريا ستكون قاسية خصوصا على المدى القريب والمتوسط، حيث سيكون من الصعب على هذه البلدان وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها حاليا الدخول في حلبة المنافسة مع الدول الصناعية المتقدمة وتحديدا مع الشركات متعددة الجنسية التي تسيطر على الجزء الأعظم من تجارة الخدمات.

كما أن المصارف العاملة في سورية سواء خاصة او عامة تعاني من العديد من المشكلات المتعلقة بطبيعة البيئة المصرفية في سورية والتي كان الباحث قد بينها في دراسته ومنها مشكلات التطبيق

لمقررات بازل 1 والصعوبة في الانتقال من بازل 1 الى بازل 2 نظراً للخصوصية في الواقع المصرفي السوري .

كما ناقش الباحث أيضاً السلبيات التي سوف يتعرض لها القطاع المصرفي السوري نتيجة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية منها حدة المنافسة في مجال التقنيات الحديثة في العمل المصرفي مما قد يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي.إضافة الى احتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة، وضعف القدرة التنافسية للبنوك المحلية في هذا المجال.و ضعف قدرة البنوك المحلية في فتح بنوك لها في الخارج مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات،ضعف قدرة البنوك المحلية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية حيث يرتبط ذلك إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف الاقتصادية القومية.

وأيضاً من ناحية أخرى إن تحرير أسعار الفوائد وسعر الصرف هي سياسات تتبعها الدول ذات الاقتصاديات القوية أما اقتصاديات الدول النامية ومنها سورية فآثارها ستكون مدمرة عليها لأن البنك المركزي من أدواته في السياسة النقدية أن يقوم بهذا الدور الفعال من أجل استقرار الليرة السورية. وتحرير الفوائد كما نعلم أنه يترك سعر الفائدة يتحرك حسب العرض النقدي والطلب عليه.وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

## 2. الفرضية الثانية:

استناداً الى ما درسناه في الفصل الثالث ,وفيما يخص الفرضية الثانية: إن القطاع المصرفي في سورية لن يواجه أثاراً ايجابية متوقعة بإنضمام سورية الى منظمة التجارة العالمية.

يرى الباحث أن هناك عدداًمن الأثار الايجابية على القطاع المصرفي في سورية نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية,حيث سيؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية إلى جعل القطاع المصرفي السوري أكثر كفاءة واستقراراً, وتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين جودتها,إضافة الى توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء ,كما يؤدي اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، من خلال عمليات

الاندماج المصرفي.كما تدفع المنافسة في البنوك إلى تحسين الإدارة ورفع كفاءة الجهاز المصرفي وتخفيض العمولات ,إضافة الى نقل المهارات وتطوير الخدمات المصرفية عن طريق الاحتكاك عن قرب بالبنوك الأجنبية وتنويع وتطوير الأدوات المصرفية وتطوير نظم وأساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية والمالية وتقديم أدوات تقنية مستحدثة وتطبيق أساليب المحاسبة الدولية الخدمية.و تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك وتطوير النظم الإشرافية والرقابية من جانب السلطات الإشرافية في ضوء الاحتكاك، ودعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية وهو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة المالية.

ما سبق نجد أن القطاع المصرفي في سورية سيواجه عدداً من الأثار الايجابية المتوقعة بإنضمام سورية الى منظمة التجارة العالمية, وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

3. **الفرضية الثالثة:**

استناداً الى ما درسناه في الفصل الثالث ,وفيما يخص الفرضية الثالث: إن هيكلية القطاع المصرفي في سورية جاهزة لمواجهة الالتزامات والاستحقاقات في حال انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية.

يرى الباحث أن الاقتصاد السوري بحاجة الى تأمين العديد من الآليات والمتطلبات، وإجراء العديد من الخطوات الإصلاحية التي يراها الباحث كفيلة بجعل الاقتصاد السوري على مستوى الشراكات الدولية، والأخذ بمنهجية اقتصاد السوق والمتمثلة فهو بحاجة الى تطبيق مفهوم الشفافية: فالشفافية هي عامل رئيس من عوامل تقوية الثقة بسياسات الدولة، والاطمئنان إليها، وتعزيز الشفافية يرفع درجة ثقة الجمهور ببرامج الدولة الاقتصادية، ومن ضمنها برامج الخصخصة، فيخفف مقاومة التغيير الاقتصادي، كما أن الشفافية تقوي تدفق رؤوس الأموال الخاصة، وضمنها الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال نشر معلومات وافية، فيما يتعلق بتغيرات السياسة العامة، وسياسات اتخاذ القرار، والأداء الاقتصادي، فالمعلومات أداة قيمة، وهي المحفز لاتخاذ القرار، وهي الموجهة له، والمتتبعة لعواقبه والقرار الاستثماري يغدو مطمئناً مع تدفق المعلومات، لذلك لابد من تطبيق الشفافية عبر امتلاك قاعدة تكنولوجيا المعلومات وصناعتها وصياغتها لاستثمارها على النحو الأفضل،كما ان الاقتصاد السوري بحاجة الى تشجيع الاستثمار كمحرك أساسي للتنمية وذلك من خلال إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية، ومعالجة الاختلالات البنيوية، وزيادة كفاءة توظيف الموارد، وزيادة نسبة الإنفاق الاستثماري في الموازنة، كمدخل رئيس لتطوير البيئة الاستثمارية.وتعزيز مصادر التمويل بالعملة الوطنية، وبالقطع الأجنبي، حيث يعتبر ضعف مصادر التمويل السبب الرئيسي لتواضع حجم

الاستثمار، لاسيما لدى القطاع الخاص، وإن صدور قانون السماح بتأسيس المصارف الخاصة والمشتركة هو خطوة أساسية لتوفير مصادر التمويل. وباعتبار أن السوق المالية والبورصة أصبحت في معظم اقتصاديات العالم، الميزان الأساسي لقياس درجة حرارة الاقتصاد، والتي تبين مدى مستويات القطاعات الإنتاجية، وبالتالي التطور الاقتصادي في اقتصاد ذلك البلد، لذلك بات من الضروري على الاقتصاد السوري التفكير بإعادة قيام مثل هذه السوق. وبالتالي تشجيع إقامة الشركات المساهمة الخاصة والمشتركة، ومنحها التسهيلات والحوافز المناسبة. ومن أهم عوامل تطوير بيئة الاستثمار، وتحقيق التنمية المستدامة، هو توسيع حجم السوق الداخلية، المتمثلة بقدرة هذه السوق على خلق الطلب الفعال، والتي تشكل صمام الأمان للنمو المطرد، حيث أثبتت تجارب دول عديدة أن الاعتماد المفرط على أسواق التصدير الخارجية، قد أدى إلى أزمات اقتصادية(كما حصل بالنسبة لدول شرق آسيا وما يحصل في تركيا)، فالأسلوب الأمثل للتنمية هو ذلك الذي يستطيع أن يزيد من قدرات التصدير مع تعزيز تنمية قدرات السوق الداخلية.كما ناقش الباحث مفهوم المنافسة كأحد متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتطبيق منهجية اقتصاد السوق ,حيث تعتبر المنافسة آلية قياس مستوى تحقق الشفافية في أي بلد من البلدان،وعلى الاقصاد السوري تبني هذا المفهوم

كما يرى الباحث من خلال مناقشة محددات الإستراتيجية المستقبلية للمصارف السورية, أنه من المتوقع أن تواجه المؤسسات المالية ومنها المصارف صعوبات وخسائر جمة تتجسد في تراجع الحصة السوقية لها والضغط على مستويات ربحيتها, نظراً لتواضع قدرات وإمكانات بعضها بالمقارنة مع المؤسسات المالية الدولية التي تتمتع بميزة نسبية كبيرة لاسيما في جانب الخدمات, ولكي تتمكن المصارف من الاستفادة من الجوانب الإيجابية لاتفاقيات تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، يتوجب عليها أن تخطط لذلك بتحديد ملامح إستراتيجيتها, والتي تتمثل في العمل على تقديم جداول التزامات مصرفية إسلامية, و توثيق العلاقات مع المصارف الأجنبية المراسلة ذات الفروع والنوافذ الإسلامية, والاندماج والتكامل بين المصارف,إضافة الى بناء جسور وتكوين تحالفات إستراتيجية.

مما سبق يرى الباحث أن هيكلية القطاع المصرفي في سورية حتى الآن غير جاهزة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهذا ماينفي صحة الفرضية الثالثة التي تقول إن هيكلية القطاع المصرفي في سورية جاهزة لمواجهة الالتزامات والاستحقاقات في حال انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية.

# النتائج والتوصيات:

## أولاً ـ النتائج:

توصل الباحث بناءً على الدراسة السابقة إلى النتائج التالية:

1) إن منظمة التجارة العالمية هي الأساس الذي يحكم 90% من المبادلات التجارية العالمية وبالتالي لا يمكن لأي دولة في العالم أن تبقى معزولة عن هذا النظام.

2) أصبح انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية امراً لابد منه كي لاتبقى في عزلة عن النظام التجاري الدولي الجديد وليس هناك مجال أمام سورية إلا أن تقلل الخسائر المحتملة وأن تغتنم الفرص الجديدة التي يتيحها النظام العالمي الجديد خاصة وان اتفاقيات التجارة الدولية ستؤثر على مجمل دول العالم سواء كانت داخلة في عضوية منظمة التجارة أم لم تدخل إلا أن الفرق بين الحالتين (العضوية وعدمها) هو عدم تمكن الدول غير الأعضاء من مناقشة ومطالبة المجتمع الدولي بالتخفيف من الآثار السلبية التي قد تنشأ عن اتفاقيات التجارة الدولية بعكس الدول الأعضاء,إذ أنهم بحكم عضويتهم لهم الحق في التفاوض والتوصل إلى نتائج مقبولة بالنسبة لكافة الأطراف الأعضاء في المنظمة العالمية وفي نفس الوقت فان معظم الآثار الايجابية لن تستفيد منها سوى الدول الأعضاء بحكم أنهم أطراف متعاقدة في مجموعة اتفاقيات التجارة الدولية.

3) ان قرار الحكومة السورية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو استكمال ودعم للسياسة التحررية التي تنتهجها سورية من الدخول في اتفاقيات تجارية ثنائية وتخفيض الدعم تدريجياً وإصدار القوانين الجديدة والتعديل في الهياكل والأنظمة الادارية تعتبر من أهم الخطوات التي قامت بها سورية تمهيدا لهذا الانضمام.

4) لا تكفي الخطوات الإصلاحية التي تحققت في سورية لإعادة هيكلة اقتصادها رغم أهميتها,لحرق مراحل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

5) يعاني الاقتصاد السوري رغم أهمية وفاعلية الميزات التي يتمتع بها, من العديد من المشكلات والتحديات الجوهرية المعيقة لتطوره ,والتي تقف عائقاً أمام تحوله لاقتصاد السوق ,وانضمامه إلى منظمة التجارة العالمية.

6) لاتختلف متطلبات الإصلاح الاقتصادي في سورية ,والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من ضمن العديد من المتطلبات الهيكلية الضرورية لإعادة هيكلة الاقتصاد السوري,عن متطلبات الانتقال الى اقتصاد السوق والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

7) إن المصارف الإسلامية تواجه تحديات المنافسة والتشريع والرقابة و إدارة المخاطر ، بالإضافة للقصور في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية.

8) تباين جداول التزامات الخدمات المصرفية للدول العربية التي انضمت لمنظمة التجارة العالمية.

9) مع بقاء الفوائد العالمية على مستواها المتدني جداً ، تتجه المصارف السورية نحو عدم التوسع في التسليف داخل الاقتصاد السوري ، بل وتوظف أموالها لدى المراسلين سواء المصارف الخاصة أم الحكومية, والواقع يفرض على المصارف التوظيف في السوق المحلية أولاً ثم البحث عن أسواق خارجية.

10) تعتبر المنافسة أساس التحول نحو اقتصاد السوق,وبالتالي نحو تكامل الاقتصادات المحلية مع الاقتصاد العالمي ,كما تكتسب المنافسة أهمية خاصة ومتزايدة لمطالبة الاتجاهات الدولية والإقليمية والداخلية بفتح أبوابها على مصراعيها.

11) تعد الشفافية المسألة المحورية في عملية التنمية ,لكونها تقوم على التدفق الحر للمعلومات,ولن يكون لأي مجتمع دور حتى ولو هامشياً,إلا بالحصول على المعلومات وتوظيفها والتحكم بها.كما يوجد ارتباط وثيق بين كل من الشفافية والمعلومات والمنافسة ,فتحقيق الشفافية (آلية قياس الحقائق أو المعلومات) رهن بتوفر المنافسة (آلية قياس مستوى تحقق الشفافية).

12) إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أخذت بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالبلدان النامية من حيث الفترة الزمنية لتنفيذ التزاماتها ومدى ما تقوم به من تحرير لقيودها ,ففي جميع الحالات نجد أن الاتفاقية منحت البلدان النامية فترة أطول للتنفيذ مع نسبة أقل من التحرير ,وما زالت الاتفاقية سارية المفعول لأنه يمكن إعطاء أية دولة جديدة للسوق فترة عشرة أعوام لتسوية أوضاعها وتعديل تشريعاتها المالية والمصرفية .

13) من المتوقع أن يترتب على تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية آثار ايجابية وسلبية تختلف من دولة لأخرى تبعا لاختلاف أنظمتها الاقتصادية وهياكلها الإنتاجية ومدى قدرة اقتصادها على التكيف مع هيكل ومحتوى تلك الاتفاقيات التي يجب القيام بها خلال فترة زمنية محددة.

14) النفاذ الى الأسواق العالمية ,حيث تضمنت اتفاقية منظمة التجارة العالمية عدد من الإجراءات التي تتيح إمكانية أكبر نسبياً لصادرات الدول العربية من السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة من النفاذ الى الأسواق العالمية وذلك بشكل تدريجي وبالتالي فإنه من المؤكد أن انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى دفع الانتاج المحلي إلى مستويات أعلى من السابق ,وذلك بنتيجة توفر الأسواق الخارجية للمنتجات السورية من خلال الاستفادة من أحد أهم مبادىء منظمة التجارة العالمية وهو مبدأ الدولة الأكثر بالرعاية ,حيث أنه وبموجب هذا المبدأ تتعامل المنتجات السورية في الأسواق العالمية شأنها شأن المنتجات العالمية,وبالتالي تحرير الصادرات السورية من العديد من العوائق والحواجز التي تضعها بعض الدول أمامها,الذي سيؤدي لتحفيز الصناعات الوطنية وتنشيطها بنتيجة زيادة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الخارجي والتأثير بصورة فعالة على الدول التي تفرض قيود اقتصادية على الصادرات السورية أو أي شكل من العقوبات الاقتصادية ,ومقاضاة وملاحقة هذه الدول وفق نظام تسوية المنازعات التجارية في إطار المنظمة ,وبالتالي تمكين سوريا من المساهمة في بناء النظام التجاري الدولي وضمان أن يكون في مصلحتها ولا يتم بغيابها.

15) امكانية استفادة سوريا من التزامها بإتفاقيات حقوق الملكية الفكرية الذي سيؤدي لتحسين وتسهيل شروط نقل التكنولوجية الحديثة لها,وبالتالي خفض تكلفة المستوردات السورية من ألات ووسائل الانتاج, هذا بالنتيجة النهائية سيؤدي الى الهدف الرئيسي ألا وهو زيادة وتحسين المناخ الانتاجي الاستثماري في سوريا.

16) حماية الصناعة الوطنية حيث أن الاتفاقية تعطي الحق لسوريا في حال حصولها على العضوية الحق بحماية صناعتها المحلية وفرض قيود على وارداتها إذا تعرضت لمنافسة آجنبية شديدة في غضون مدة محددة أو إذا تعرضت لعجز شديد في ميزان مدفوعاتها أو إذا تعرضت صناعتها المحلية لمنافسة أجنبية غير عادلة ,وذلك في حالات الإغراق والدعم الغير مشروع.

17) تم التركيز على البنوك الإسلامية في بحثنا هذا لأنها كانت اقل تأثرا بالأزمة المالية من البنوك التقليدية وتأتي مناعة المصارف الإسلامية من النظام الإسلامي القادر على الحماية والتحوط من تقلبات أسعار الفائدة من خلال أدواته المتنوعة وإحلال قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وهي أيضا في معزل عن التأثر بالديون المتنوعة لأنها لا تشتري أي أوراق مالية مبنية على الديون الربوية.

18) الحصول على معاملة أكثر مرونة لسوريا من خلال تصنيفها في عداد البلدان النامية ,وبالتالي الاستفادة من المزايا والمساعدات الفنية للتنمية وتنويع القاعدة الانتاجية والتصديرية ومجالات الخدمات والترويج التجاري المتكامل.

19) إن تحقيق متطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق ,والانضمام الى منظمة التجارة العالمية على المدى القصير والطويل كفيل بجعل الاقتصاد السوري على مستوى الشراكات الدولية,والقضاء على القضايا الخلافية بين سورية والمنظمة ,وبالتالي تحقيق الانضمام الذي سيحقق للقطاع المصرفي السوري الكثير من الإيجابية وطنياً ودولياً.

## ثانياً. التوصيات:

تمخضت هذه الدراسة عن عدد من التوصيات المتعلقة بالمصارف السورية في ظل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، نوردها بإيجاز في الفقرات التالية:

1) لمواجهة المنافسة العالمية يتوجب على المصارف العاملة في سورية أن تعمل على معرفة تفاصيل احتياجات السوق المصرفية وذلك بما لا يتعارض مع الأهداف التي تقوم عليها المصارف وكذلك أيضا لابد من التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها المصارف.

2) تقوية الموارد المالية للمصارف عن طريق زيادة رأس المال واندماج البنوك الأصغر والأضعف بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية، بغرض تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

3) العمل على تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب وذلك بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير ومع متطلبات التقنية المصرفية الحديثة.

4) الاهتمام بإعداد كوادر محلية في مجال تحرير التجارة العالمية واتفاقية منظمة التجارة العالمية ومن خلال دراسة تفاصيل هذه الاتفاقية من الناحية الاقتصادية والتجارية والتشريعية في المعاهد والكليات بصفة أساسية.

5) تعزيز قواعد المعلوماتية والبيانات المتطورة وتحسين الاستفادة من شبكات الانترنت التي أصبحت من أهم واخطر ووسائل المنافسة وذلك من خلال رفع كفاءة الاستخدام والتشغيل والموارد البشرية ,وتطوير الخدمات الخاصة بها.وإتقان صناعة الجودة في الخدمات المصرفية.

نقول: صحيح أن الدول لا تستطيع العيش منعزلة بعضها عن بعض، لكن هناك فرقا كبيرا بين الالتحاق بالعالم، عن طريق الانطواء تحت ( عباءة ) الدول الكبرى، وبين التعامل مع هذا العالم، فالالتحاق مفروض من حيث كونه تبعية، في حين أن التعامل المتكافئ مطلوب وضروري .

لكن كيف يتسنى لدولة صغيرة كسورية أن تتعامل مع هذه الدول العملاقة ؟ وكيف يمكن أن تنضم إلى منظمة التجارة العالمية، دون أن تفقد خصوصيتها، ودون أن يمس حقوقها في التنمية ؟ اعتقد أن هذا ممكن ولكن ضمن شروط وظروف مغايرة لما هو قائم حاليا:

- الاستمرار في مسيرة الإصلاح الاقتصادي والسرعة في إنجاز المطلوب.
- تأهيل القطاع المصرفي السوري وزيادة قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية.
- دراسة اتفاقية المنظمة، والاتفاقات المرتبطة بها، وما يعود بالاستفادة ( الفائدة ) على الاقتصاد الوطني ويعزز قدرته على تصميم سياسة تنموية وفقا للأولويات الوطنية .
- لا بد من الاستفادة والاطلاع على تجارب الدول الأخرى، والعمل على التنسيق مع الدول العربية والأخرى، واتخاذ خطوات جدية باتجاه الارتقاء من وضع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى وضع إقامة جدار جمركي واحد تجاه العالم، وبهدف إقامة تكتل اقتصاد عربي قوي يستطيع أن يتعامل مع المنطقة ويقلل من أخطارها على الاقتصاد الوطني، ويتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى من موقع قوي يستطيع فرض احترامه إن لم تقل شروطه.
- إن مستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي للدول الصناعية يتجاوز كثيرا مستوى تطور الصناعة السورية والعربية ككل، وبذلك فإن منح البلدان العربية فترة عشر سنوات أو فترة اثنتي عشرة سنة لتطوير ذاتها وردم الفجوة النفطية وانتقالها إلى وضع المنافسة مع الدول المتقدمة فترة غير كافية على الإطلاق.

ولا يمكن اختصار الزمن الطويل الذي احتاجته الدول الصناعية لتحقيق ما وصلت إليه بضع سنوات تعطى للدول النامية ( والعربية ) لمعالجة ظروفها واعتبارها مهيأة للانضمام.

6) الاستفادة من نصوص اتفاقية الخدمات المصرفية من خلال:

(أ) التواجد التجاري(Commercial Presence) بتوسيع دائرة نشاط المصارف الإسلامية عالمياً، من خلال فتح الفروع ومكاتب التمثيل والاستشارات خارجياً.

(ب) مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة بالمثل، وذلك بالحصول على تسهيلات مماثلة من الدول الأعضاء في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات ، من خلال زيادة فرص نفاذ خدمات المصارف الإسلامية إلى الأسواق في الدول الأخرى.

7) التوصل إلى تحالف استراتيجي فيما بين المصارف الإسلامية مع بعضها البعض، بغرض تعبئة المدخرات الإسلامية من خلال فتح شبكة من الفروع داخل حدود الدول العربية الإسلامية.

8) ضرورة دمج المصارف الإسلامية ذات الإمكانات الضعيفة مع بعضها البعض ، لإيجاد وحدات مصرفية ومالية إسلامية عملاقة، ذات ملاءة حتى يتسنى لها القدرة والاستعداد للعمل في سوق مصرفية تسودها روح المنافسة الكاملة .

9) توثيق التعاون مع المؤسسات المصرفية التقليدية ذات الفروع والنوافذ الإسلامية بهدف نشر العمل المصرفي الإسلامي.

10) تفعيل دور القطاع الخاص بدرجة اكبر من السابق في عملية تطوير المؤسسات المالية الإسلامية ودعمها مادياً ومعنوياً.

11) ضرورة مواكبة التطورات والتحولات التي تشهدها الساحة العالمية في المجالات الاقتصادية المختلفة لاسيما في المجالات التي لا تتعارض مع أهداف المصارف الإسلامية ، والعمل على تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية نفسها.

12) ضرورة تحول المصارف الإسلامية عملياً وليس نظرياً إلي الصيرفة الشاملة من خلال تقديم الخدمات المتنوعة والمتطورة بشكل أكثر تنوعاً وأقل تكلفة وأعلى جودة وأحسن شروطاً مما يعطي مردوداً أعلى للمصارف الإسلامية.

13) التحفظ على تعامل المصارف الإسلامية مع بعض الأنشطة المصرفية الحديثة والتي لم تدرجها كثير من الدول في جداول الالتزامات الخاصة بها، مثل التعامل في المشتقات المالية وعقود الخيار وغيرها.

**(أ) توصيات خاصة بالدول العربية:**

1) تقليل و إزالة الحواجز المفروضة من قبل بعض الحكومات على المصارف الإسلامية، حتى تكتسب المصارف الإسلامية أولوية توفير خدماتها للعملاء عبر الأقطار الإسلامية.

2) العمل على الأخذ بخيار التحرير التدريجي للخدمات المصرفية لتوافق ذلك مع الحالة الراهنة للمصارف الإسلامية ، والعمل على تحرير بعض بنود الاتفاقية التي تكتسب المصارف الإسلامية فيها ميزة نسبية.

3) توحيد الجهود المبذولة بين الدول الإسلامية من اجل الخروج بمكاسب جديدة من خلال الجولات التفاوضية وجلسات الانعقاد المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية.

4) ضرورة إدراج الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية ضمن جداول الالتزامات الخاصة بالخدمات المصرفية للدول الإسلامية لاسيما للدول التي تطبق النظام المصرفي المزدوج.

5) السعي بقوة إلى إقامة سوق مصرفية ومالية وإسلامية مشتركة ، بهدف زيادة القدرات التنافسية لكل المصارف الإسلامية.

**(ب) توصيات خاصة بالمصارف المركزية للدول العربية :**

1) العمل على حماية المصارف الإسلامية من خلال اللوائح والسياسات التي تصدرها المصارف المركزية في الدول الإسلامية ، بما يمكنها من أداء دورها على اكمل وجه بغية الاستعداد للمنافسة العالمية، من خلال الاستثناءات التي تمنحها منظمة التجارة العالمية للدول النامية .

2) توفير آليات لإسعاف المصارف الإسلامية عندما تواجه إشكاليات نقص السيولة في الحالات التي تقتضي ذلك، كما هو الشأن بالنسبة للمصارف التقليدية (المقرض الأخير).

3) زيادة الاهتمام بمعايير سلامة الأوضاع المالية للمصارف الإسلامية ، والتعاون فيما بين المصارف المركزية وإدارات المصارف الإسلامية، لرفع شأن وتطوير أدوات الرقابة على المصارف الإسلامية.

# الخاتمة:

- ✓ نؤكد في النهاية أن العولمة تعّبر عن إرادة قوية نحو حيازة السيطرة والهيمنة المصرفية ، وإذا كان البعض قد حاول أن يخلط ما بين العولمة والعالمية باعتبار أنهما شيئاً واحداً ، فإن (( العولمة )) شئ ، و(( العالمية)) شئ آخر فالعالمية مجرد انفتاح على العالم ، أما العولمة فتعني تجاوز مرحلة الانفتاح على العالم إلى مرحلة الاندماج في السوق العالمي ، واحتلال مركز متنام فيه .

- ✓ وقد تتطلب العولمة المصرفية شراء البنوك الأخرى أو استحواذها سواء بهدف القضاء على المنافسة ، أو إزاحة للآخر والإحلال محله ، أو إملاء الإرادة والنفوذ عليه.

- ✓ وننوه أن درجة استفادة سورية من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وخاصة فيما يتعلق ببحثنا تحرير الخدمات المصرفية يبقى رهينة بالقدرة التفاوضية للمفاوضين الاقتصاديين السوريين .فهذه الاتفاقيات عبارة عن مجموعة متكاملة إما أن تقبلها سورية كلها أو ترفضها برمتها.

- ✓ إلا أن هذا الأمر يتطلب من اللجنة المفاوضة( هيئة تخطيط الدولة) التي تشرف على الانضمام أن تفهم أبعاد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومن ثم تقييم آثارها ونتائجها على الاقتصاد السوري بكل قطاعاته وخاصة القطاع المصرفي ,فالآثار التي قد تنشأ عن اتفاقية التجارة الدولية لاتقتصر فقط على قطاع الصناعة والتجارة والمصارف بل تشمل جميع فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني ,وهنا لابد من ضرورة قيام دراسات وأبحاث مستفيضة متكاملة تغطي جميع نواحي الاقتصاد السوري .

- ✓ ان الدخول شر لا بد منه لأن ذلك سوف يحقق مزايا للاقتصاد السوري من فتح الاسواق أمام البضائع السورية وتأهيل الكوادر الوطنية وتطوير الهياكل الادارية والتشريعات لكي تصبح عالمية لأن سوريا كانت عالمية خلال تاريخها ومازالت قوية وسوف تدخل المنافسة وبقوة وتحقق ايجابيات ومزايا عديدة.

## قائمة المراجع:

### المراجع العربية:


1. عبد الحميد ، عبد المطلب ،2007, اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات – الدار الجامعية بالإسكندرية.

2. الشعار ،محمد نضال ,2005, أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي الجندي للطباعة والنشر ، بحلب .

3. بن علي ، بلعزوز ,2009 " الأخطار المالية في البنوك الإسلامية والتقليدية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي. قسطنطينية– الجزائر.

4. جنيط ، مريم "2009 , الأزمة المالية و معالم البديل الإسلامي " مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي – جامعة الجنان –لبنان.

5. عطار, طلال محمد نور،2007 منظمة التجارة العالمية منذ النشأة وحتى اليوم ,بيروت, لبنان,,دار المؤلف,

6. الطراد ، إبراهيم " 2003 ,علاقة لمصارف الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي الأردني"المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي مكة المكرمة ,جامعة أم القرى ,كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

7. العماري ، سالم 2005م " المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي" مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية. بدمشق –المريديان .

8. حشوف ، نسيمة,2004 , ماهية البنوك الإسلامية" مجلة الباحث عدد 6

9. البعل ، عبد الحميد محمود "2007 , الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية " المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي . مكة: جامعة أم القرى .

10. افصاحات المصارف الخاصة عن النتائج الأولية والنهائية لعام 2009 المنشورة على هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية

11. عبد الحميد- عبد المطلب،2010, الجات وآليات منظمة التجارة العالمية- الدار الجامعية للنشر الإسكندرية.

12. الرفاعي عبد الحكيم ،1976 السياسات الجمركية والتكتلات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء، القاهرة –مكتبة البحوث-

13. (الإسكوا)، 2001-أوراق موجزة: الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل منظمة التجارة العالمية ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الدوحة، قطر،

14. بالمر –ادريان –2003-مبادئ تسويق الخدمات –-سلسلة دار الرضا للنشر دمشق –ص24 .

15. ورقة عمل إحصاءات التجارة الخارجية في الخدمات -2007-الإسكوا.

16. الحميد –عبد المطلب -2001- العولمة واقتصاديات البنوك –الدار الجامعية للطباعة والنشر القاهرة.

17. كليب –سعد -2002 –محاضرة بعنوان اقتصاد المعرفة والأمن الاقتصادي العربي - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

18. فياض –لينا –2001 –بحث–الثورة المعلوماتية ومنعكساتها على بعض أسواق العمل العربية –جامعة تشرين .

19. العفوري –عبد الرحمن –2000– العولمة والجات التحديات والفرص – دار الفكر المعاصر–دمشق

20. حماد –طارق عبد العال – 2001– التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك – الدار الجامعية ، مصر،2003

21. OECD منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .2005

22. بيترب –كنين –اقتصاد الدول – 1999 –عن وزارة التجارة لـ U.S.A "مسح العمل " أيلول 1992 .

23. صارم––سمير –2000– معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة –دار الفكر– دمشق.

24. خليل دمشقية– نهاد–2010 –الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية–برنامج الأمم المتحدة الانمائي– دمشق

25. الأعمال المصرفية الالكترونية –2006–البنك العربي سوريا

26. د. بلعزوز بن علي، إليفي محمد، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل II، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 2006.

27. العيسوي– إبراهيم –1997–الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية–بيروت،

28. جمال الخطيب،- شذا-2002- العولمة المالية ومستقبل الدول العربية لرأس المال، ص23. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع-عمان الأردن.

29. -محمد عبد العزيز -سمير-2001 ، التجارة العالمية بين الجات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية،

30. مجلة اتحاد المصارف العربية، إعداد مديرية البحوث والمجلة، مصارف الخليج مع إطلالة القرن أل 21 التحول الواعي والتكييف الهادي، يناير 2000م، المجلد العشرون ،العدد 229،

31. بنك السودان، -1999-2002-منشور-السياسة المصرفية الشاملة ،

32. بنك السودان، مايو 2002.-منشور سياسة الإصلاح و إعادة الهيكلة ،

33. غازي عبد الرزاق النقاش-1996- التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر،عمان،

34. المصارف العربية والنجاح في عالم متغير-2002- مؤتمر اتحاد المصارف العربية , بيروت

35. منور إقبال و آخرون-1998- , التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي , المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب , البنك الإسلامي للتنمية -جده.

36. سعيد الغامدي - محمد-,12-2002/10/14- تقويم أداء العمل المصرفي الإسلامي في ظل التعايش وتوجهات تكامله, الملتقى السنوي الإسلامي الخامس ، نحو نظام مصرفي إسلامي متكامل , عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ,

37. عبد الله الملا- محمد-2002 , التجاوب والتفاعل مع متطلبات التغيير يمثلان عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة , المصارف العربية والنجاح في عالم متغير ,2002، دار المعرفة بيروت.

38. كامل الغندور-حافظ ,عمليات الدمج والتملك من منظور مصري -2009-, القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك (تجارب وخبرات),مؤتمر اتحاد المصارف العربية , بيروت.

39. العبادي- احمد, تكامل النظام المصرفي الإسلامي و آثاره الإيجابية على العالم الإسلامي -2010- جامعة أم القرى-مكة.

40. فريق من خبراء المنظمة,عبد القادر فتحي لاشين ,الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ,المنظمة العربية للتنمية الادارية ,القاهرة ,مصر,2005.

41. د. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2004.

42. الملتقى السابع لمجتمع الاعمال العربي – البحرين 18-20 اكتوبر / تشرين اول 2003 ورقة عمل مخاطر الانفتاح الالكتروني , يونس عرب , الاردن www.arablaw.org

43. تقرير صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر 2004

44. ناجي التوني،الإصلاح المصرفي، مجلة جسر التنمية، العدد السابع عشر، أيار 2003.

45. راتب، شلاح، 20-3-2001 - حول إصلاح النظام المصرفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية.

46. مصرف سورية المركزي ، النشرة الربعية ، العدد 1-2 لعام 2006م ،

47. مصرف سورية المركزي ، النشرة الربعية ، العدد 3-4 لعام 2006م ،

48. مصرف سورية المركزي ، النشرة الربعية ، العدد 1-2 لعام 2009م ،

49. مصرف سورية المركزي ، النشرة الربعية ، العدد 3-4 لعام 2009م

50. مصرف سورية المركزي ، النشرة الربعية ، العدد 1-2 لعام 2010م.

51. مصرف سورية المركزي ، النشرة الربعية ، العدد 3-4 لعام 2010م

52. عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1994،

53. سعيفان، سمير، حزيران 2003- قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر،

54. العربيد، عدنان، التحليل الاقتصادي الجزئي، مطبعة المدينة، دمشق، 1995-1996.

55. الحمش، منير، الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، الطبعة الأولى، دار الرضا،2003.

56. زيني حسين، عوض الله، 1998- الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت.

57. كنعان، د.علي،االنظام النقدي والمصرفي السوري "مشكلات واتجاهات إصلاحه، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، أيار,2000 .

58. د. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف ، مصر، 2000.

59. د. طارق عبد ا لعال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية ، مصر، 2001.

## المراجع الأجنبية:

60. World Trade Organization, Gats / Sc/30/ Supple. 2* 26 February 1998.

61. World Trade Organization, Gats, 1997.

62. World Trade Organization, Gats / 49/ Supple. 2, 26 February 1998.

63. Trade Profiles,WTO 2008,Page18-33-43-63-89-177

# المواقع الالكترونية المستخدمة في البحث:

**الموقع الالكتروني الرسمي لمنظمة التجارة العالمية :"WWW.WTO.COM "**

**الموقع الالكتروني الرسمي لمديرية منظمة التجارة العالمية :"WWW.WTOSYRIA.COM "**

**الموقع الالكتروني لمنظمة التجارة العالمية باللغة العربية :" WWW.WTOARAB.ORG "**

**الموقع الالكتروني لمصرف سورية المركزي :".WWW.BANQUECENTRALE.GOV.SY"**

**الموقع الالكتروني لجمعية العلوم الاقتصادية السورية:WWW.SYRIENECONOMY.COM**

**الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة التجارة والاقتصاد :"WWW.SYRECON.ORG "**

**الموقع الالكتروني للبنك الدولي للإنشاء والتعمير :"WWW.WORLDBANK.ORG**

**الموقع الالكتروني للموسوعة الشاملة :"WWW.ISLAMPORT.COM "**

**الموقع الالكتروني الرسمي لجريدة الإقتصادية :"WWW.IQTISSADIYA.COM "**

**الموقع الالكتروني للجزيرة نت :"WWW.ALJAZEERA.NET "**

**الموقع الالكتروني للوكالة العربية السورية للأنباء :"WWW.SANA.SY "**

**الموقع الالكتروني الرسمي للمركز الإقتصادي السوري :"WWW.SEC96.COM "**

**الموقع الالكتروني الرسمي لدليل المحاسبين :"WWW.JPS-DIR.COM "**

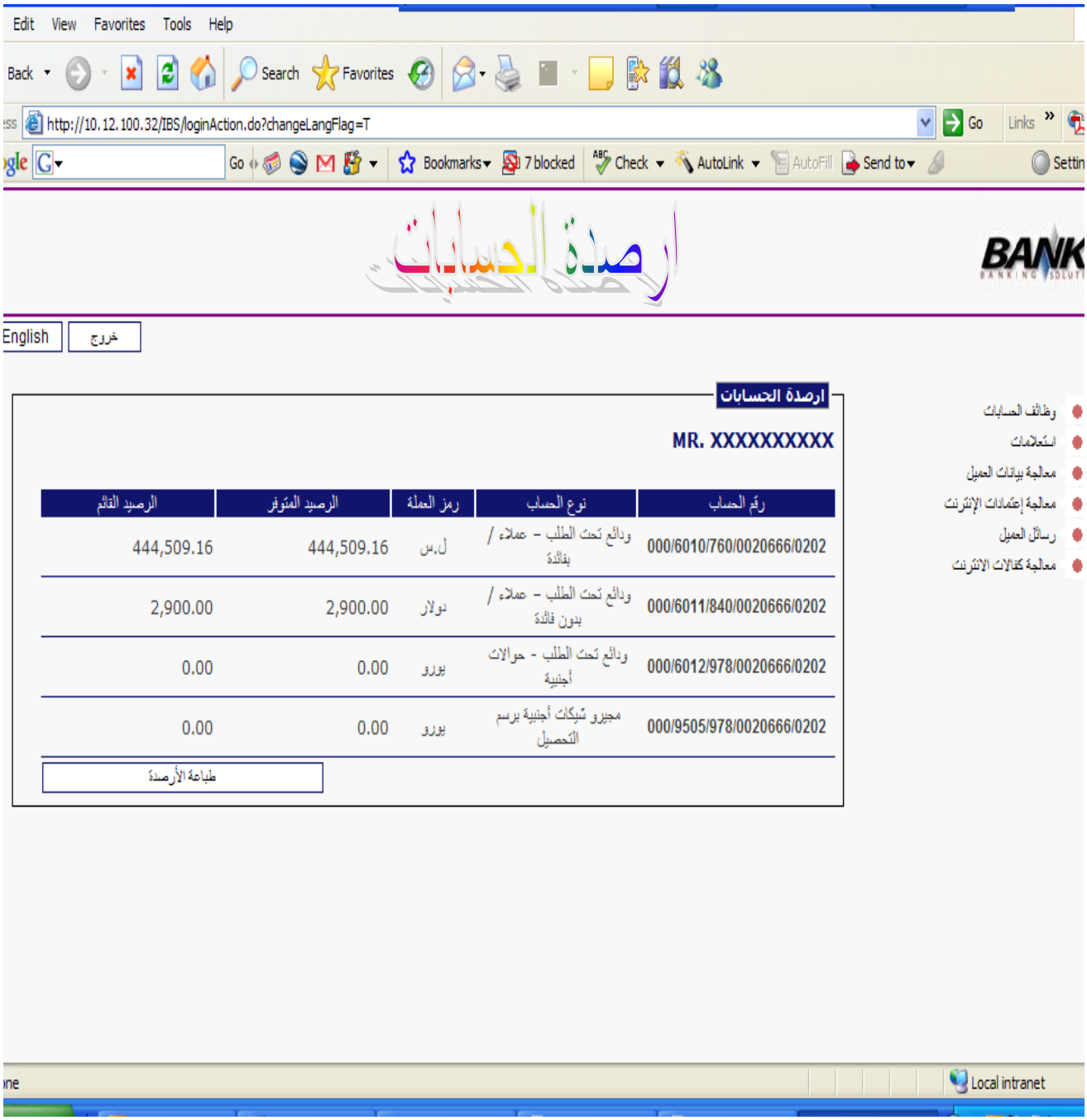
**الموقع الالكتروني لملتقى الاعمال العرب:"www.arablaw.org "**

**"الموقع الالكتروني للمعهد العربي للتخطيط "www.arab.api.org"**

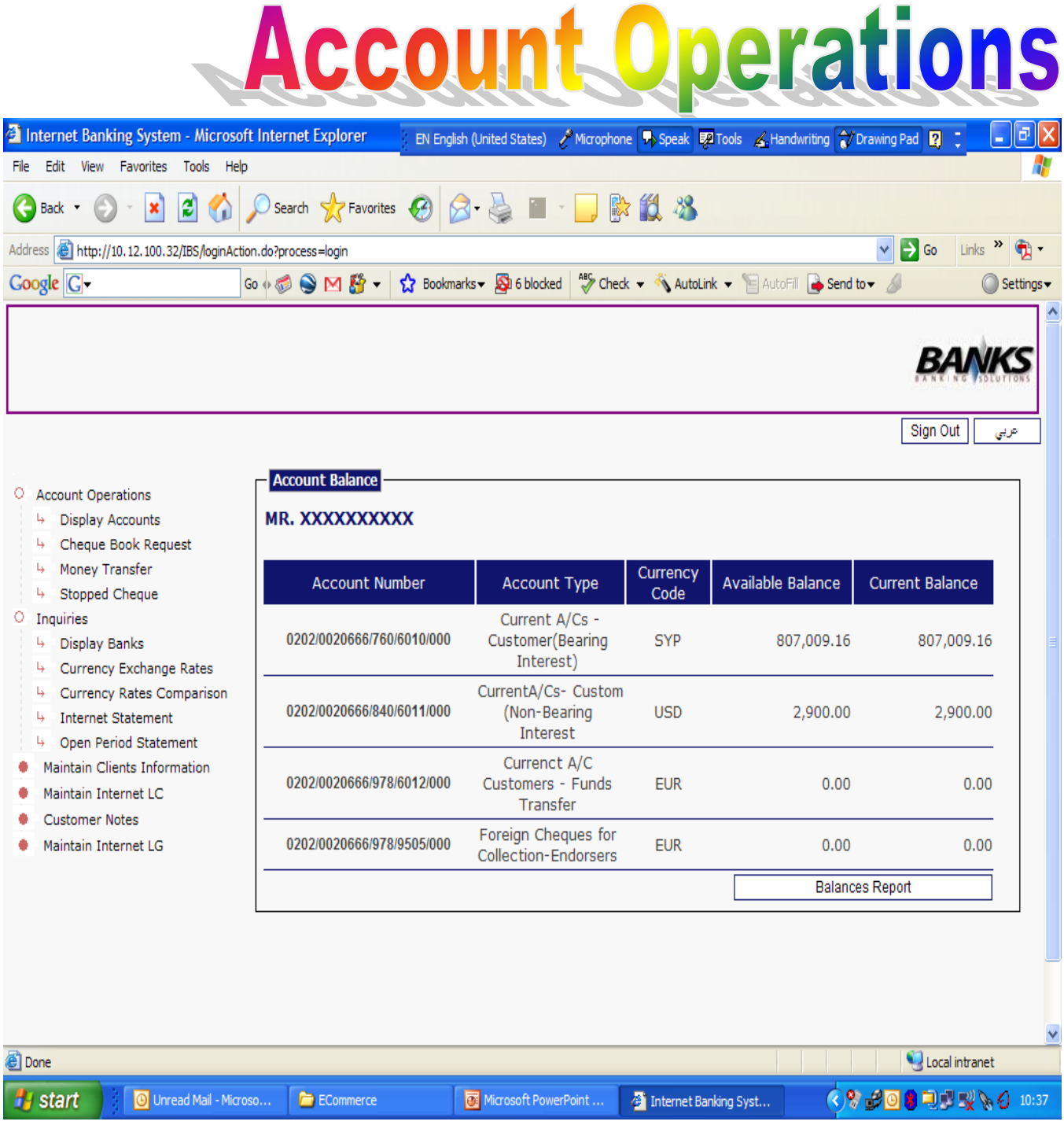
# الملاحق:

## أشكال بعض الخدمات المصرفية الالكترونية عبر الانترنت:

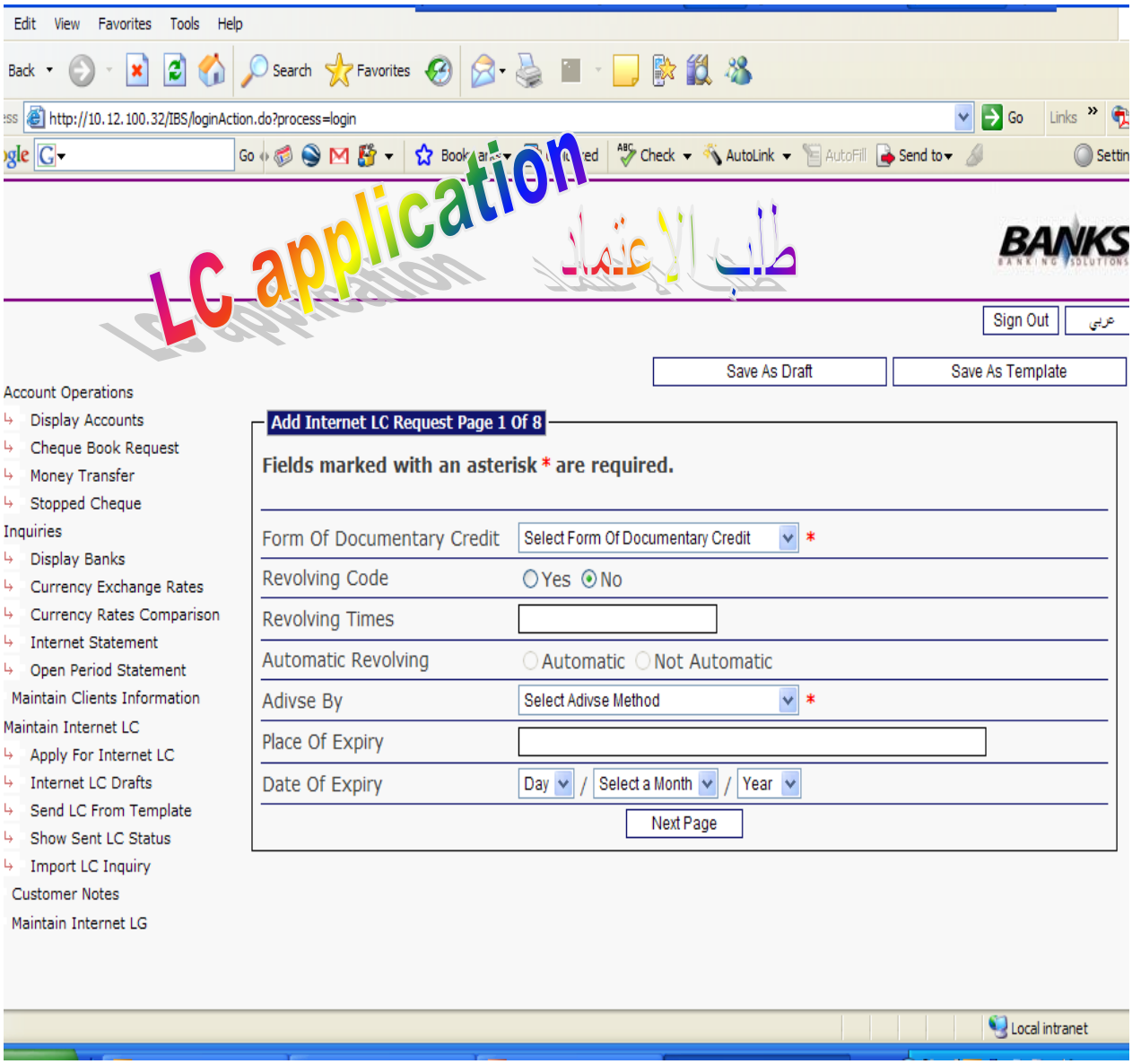
**1-الشكل رقم (1):**استفسارات Inquires (أرصدة الحسابات مثلاً)



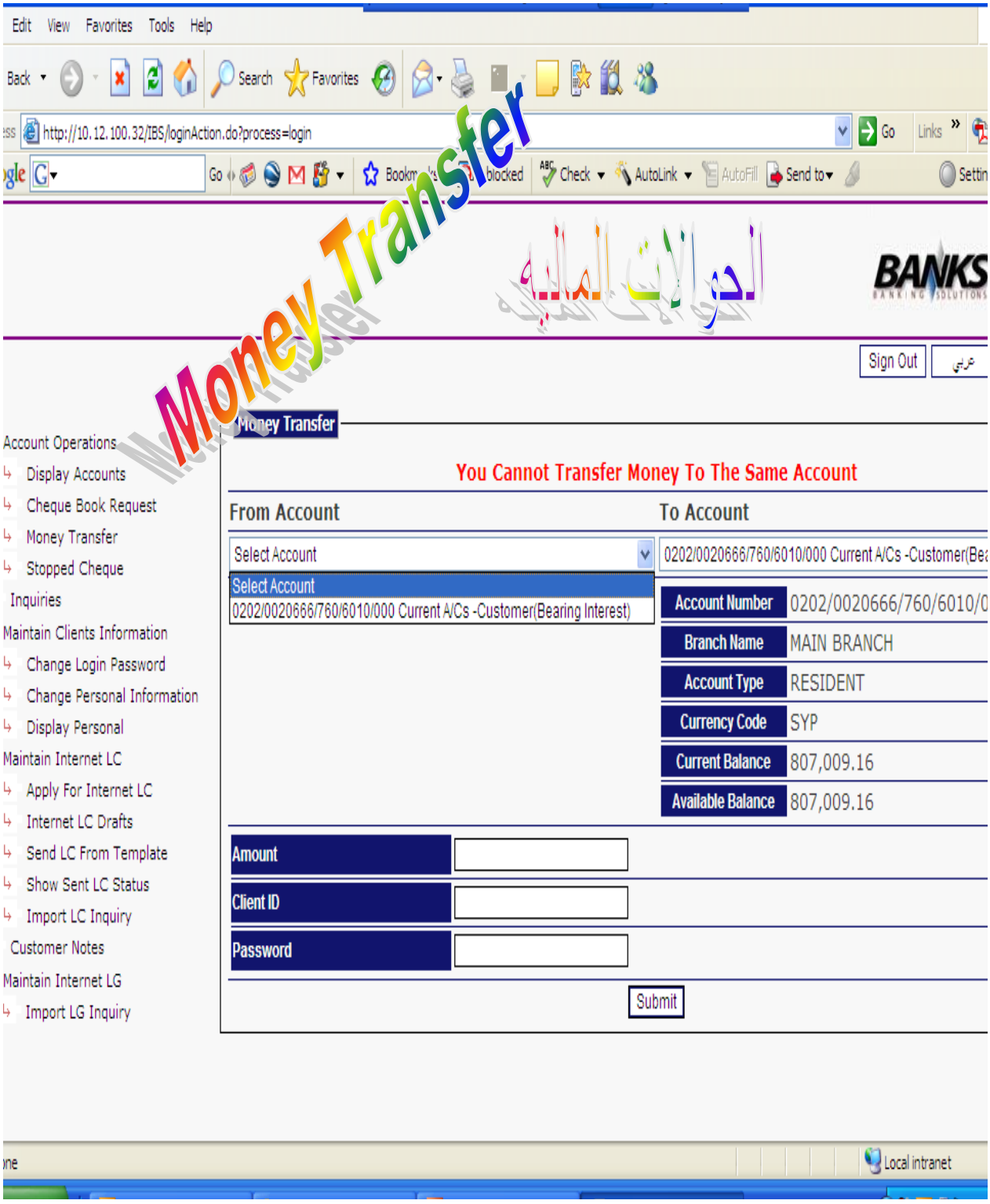
2- **الشكل رقم (2):**وظائف الحسابات Account Operation(إيقاف شيكات)



3- **الشكل رقم (3):**خطابات الاعتماد LC(طلب اعتماد)



4- **الشكل رقم (4):** الحولات المالية Money Transfer



❖ **مصطلحات البحث:**

**1-الغنم بالغرم والخراج بالضمان:** والمقصود العام منها تحميل الفرد من الواجبات والأعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق، بحيث تتعادل كفتا الميزان في الواجبات والحقوق، فلا تثقل إحداهما على حساب الأخرى،

إنَّ قانون استعمال المال يقوم على المخاطرة، أي احتمال الربح والخسارة، وإذا اتفق طرفان على استثمار ما؛ فلا بد أن يتحمَّلا معا نتائج ذلك الاستثمار سواء كان إيجابيا أو سلبيا، فلا يمكن أن يتحمل أحدهما الخسائر لوحده، أو يستأثر بالإرباح لنفسه، مع اتخاذ كلِّ التدابير اللازمة لدرء أيِّ خسارة محتملة، ووضع كلِّ الوسائل، وتسخير الطاقات لتحقيق الغرض من ذلك الاستثمار، وهو تحقيق الأرباح .

2-**القرض الحسن** :هو القرض المالي بدون أي فوائد بنكية.

3- **والمضاربة تكون مطلقة ومقيدة:**

أ- **فالمطلقة:** هى التى لم تقيد بمكان دون مكان، أو زمان دون زمان، أو نوع من التجارة دون نوع، وهكذا.....أي أن العامل يكون له الحرية الكاملة فى التجارة فى أى نوع، وفى أى مكان، وفى أي زمان، ومع من يحب من الأشخاص.**هي المضاربة** التي تطلق فيها يد المضارب ليضارب في المال وفق ما يراه مناسبا بخبرته وتجربته في الاستثمار، دون تقييد بمكان أو زمان أو غيره. وفي هذه الحالة يملك المضارب التصرف بكل ما هو متعارف بين التجار وفيه مصلحة للمضاربة.

ب- **والمقيدة:** هى التي تقيد بشرط: كأن يشترط رب المال على العامل أن تكون التجارة فى نوع معين، كالأثاث، أو المجوهرات، وكأن يشرط عليه: أن تكون التجارة فى هذا البلد دون غيره من البلاد -وهكذا-.

## فهرس الجداول:


| رقم الجدول | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | مقارنة بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) ومنظمة التجارة العالمية | 21 |
| 2 | نصيب قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المتقدمة عام 1988و1997و2007 | 33 |
| 3 | أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر داخل الميزانية حسب نسبة بازل | 50 |
| 4 | الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل2 | 55 |
| 5 | تحديات وتأثيرات تطبيق بازل الثانية | 59 |
| 6 | الفروق الجوهرية بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي | 81 |
| 7 | أسماء المصارف الحكومية وعدد فروع كل منها | 91 |
| 8 | أسماء المصارف الخاصة وتاريخ دخولها السوق وتطور عدد فروعها في 2008 و2009 وعدد المساهمين فيه | 93 |
| 9 | تطور إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العامة والخاصة خلال السنوات ما بين 2004-2010 | 95 |
| 10 | تطور ودائع العملية الأجنبية لدى المصارف لعامة والخاصة خلال السنوات 2004-2010 | 97 |
| 11 | بنية الودائع في المصارف الخاصة السورية في السنتين 2008-2009 | 98 |
| 12 | تطور القروض والتسليفات لدى المصارف العامة والخاصة والإسلامية خلال السنوات 2004-2010 | 99 |

| | | |
|---|---|---|
| 13 | بنية التسهيلات الائتمانية المباشرة التي يقدمها قطاع المصارف الخاصة | 101 |
| 14 | إجمالي الموجودات لدى المصارف العامة والخاصة خلال السنوات 2004-2010 | 102 |
| 15 | بنية موجودات ومطلوبات قطاع المصارف الخاصة | 104 |
| 16 | القروض والتسليفات والودائع الإجمالية وبالعملة الأجنبية وبالليرة السورية | 106 |
| 17 | تطور الموجودات والودائع والتسهيلات المصرفية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال 2001-2006 | 108 |
| 18 | تطور الموجودات والودائع والتسهيلات المصرفية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال 2005-2010 | 110 |
| 19 | أرباح المصارف الخاصة السورية ومعدلات نموها (مليون ليرة سورية) | 111 |
| 20 | مقارنة مع التجربة المصرية بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية | 139 |

# CERTIFICATE

This document is to certify that

***«Mr. Husam DARWISH»***

has attended the

course on "Leadership and Relationship Management"

From 11 – 15 July 2010

organised by MDF Training & Consultancy,
established in Ede, The Netherlands

Damascus, July 15th 2010

Participant

Managing Director MDF

Mr. Herman Snelder

© MDF copyright 2010

www.mdf.nl

IOM International Organization for Migration
OIM Organisation Internationale pour les Migrations
OIM Organización Internacional para las Migraciones

# CERTIFICATE

*This is to certify that*

## *Housam Darwish*

*has successfully completed the training course on*
***PRISM Financials - Wave 9 End User Training***
**(a SAP ECC 6.0 – Based Application)**
*held from* ***24November-5December 2008*** *in coordination with* ***IOM Pretoria***
*organized by the* ***International Organization for Migration*** *(IOM).*

***Jill Helke***
*Programme Sponsor*

International Organization for Migration (IOM)
Organisation internationale pour les migrations (OIM)
Organización Internacional para las Migraciones (OIM)

# CERTIFICATE

*This is to certify that*

## *Houssam Darwish*

*Successfully completed*

## *the IOM Awareness-Raising Session on*

## *the Prevention of Sexual Exploitation and Abuse*

*This Awareness-raising Session provides an overview of the issue of Sexual Exploitation and Abuse (SEA) adapted to the context of IOM's activities; it explains the Rules and Principles enforced in IOM and clarifies expectations regarding staff conduct; it highlights the consequences of SEA on various stakeholders and provides accurate information on the procedure to follow for reporting cases of SEA.*

*Damascus, 20 /7 / 2011*

*Maria Rumman*

# United Nations System Staff College

# and

# United Nations Department of Safety & Security

*This is to certify that*

## *Hussam Darwich*

## *IOM*

*has completed the*

***Safe and Secure Approaches in Field Environments Training (SSAFE)***

*6 – 9 December 2010*
*Damascus - Syria*

***Ismail Ould Cheikh Ahmed***
*UN Designated Official, Syria*

***Alaa Abboud***
*UN Security Advisor, Syria*

# Science And Informatics Youth Club

Branch in Damascus

Club ALKassaa 1

# Certificate

We hereby certify that M. Housam darouish

Born in Damascus On 6/07/1983

Has joined our course on 5/10/2004

And has successfully completed it on 31/10/2004

A course of Windows

Has been awarded this certificate

Grade: Good

Registered under Number 250 In 15/11/2004

ادارة منتدى الشبيبة للعلوم و المعلوماتية المركزي تصادق على توقيع منتدى الشبيبة للعلوم و المعلوماتية الفرعي و على الخاتم الرسمي في هذه الشهادة و المسجلة لدينا تحت رقم ٩٨١/٧٨٢٢

دمشق

مدير منتدى الشبيبة للعلوم و المعلوماتيةالمركزي

ادارة منتدى الشبيبة للعلوم و المعلوماتية الفرعي تصادق على صحة البيانات الموجودة في هذه الشهادة على مسؤولية مدير النادي و المسجلة لدينا تحت رقم

مدير منتدى الشبيبة للعلوم و المعلوماتية الفرعي

# منتدى الشبيبة للعلوم والمعلوماتية

المنتدى الفرعي في ... دمشق ..

نادي ... القصاع الأولى

# شهادة

نشهد بأنَّ ..... جسام درويش .....

المولود في .. دمشق ..... ٦/٧/١٩٨٣

التحـــق بالدورة في ٥/ ١٠ عام ..... ٢٠٠٤

وَ أنهـــى دراستـــه بنجاح في ٣١/ ١٠ /٢٠٠٤

في دورة ..... ويندوز .....

وَمُنح هذه الشهادة

بتقدير جيد

سجلت تحت رقم ٢٥٠ في ١٥/ ١١ /٢٠٠٤

مدير النادي

موفق علي

الجمهورية العربية السورية
المديرية العامة للدفاع المدني

# وثيقة إتمام دورة دفاع مدني

إن السيد / **حسام نديم درويش**

من / **المنظمة الدولية للهجرة IOM**

قد أتم بنجاح

**البرنامج التدريبي للدفاع المدني حول الإجراءات الوقائية الأولية للتعامل مع الحرائق والمبادئ الأساسية للإسعافات الأولية**

في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان ٢٠١٠

المدير العام للدفاع المدني

مدير التدريب والتوجيه